ديوان الذاكرة اللبنانية [٢]

من «الحادث الفردي» إلى «تهديد السلم الأهلي»

تأمّلات في مقتل جورج أبو ماضي وفي مرويّاته

إعداد

حسن عباس

ماري كلود سعيد

لقمان سليم

أرشيف

للتوثيق والأبحاث

Documentation & Research

ديوان الذاكرة اللبنانية [٢]

من «الحادث الفردي» إلى «تهديد السلم الأهلي»

تأمّلات في مقتل جورج أبو ماضي وفي مرويّاته

إعداد

حسن عباس

ماري كلود سعيد

لقمان سليم

أم
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

أمم للتوثيق والأبحاث، ٢٠١٠
هاتف: ٠١/٥٥٣٦٠٤ | صندوق بريد: ١١ ـ ٥٢٢٢ بيروت لبنان
www.umam-dr.org | info@umam-dr.org
ديوان الذاكرة اللبنانية، مشروع نشري بتوقيع أمم للتوثيق والأبحاث، يُعنى، على وجه العموم، بتاريخ لبنان، وعلى وجه الخصوص، بذاكرته الحمالة الحروب.
يلي صدور هذه الطبعة المنقّحة والمزيدة من هذا التقرير، (بيروت ٢٠١١)، صدوره في طبعة أولى محدودة التوزيع خريف العام ٢٠١٠

أمم للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

إن الآراء الواردة في هذه الدراسة تعبّر، حصراً، عن وجهة نظر أمم للتوثيق والأبحاث. من ثَمّ فهي لا تعكس بأي شكل من الأشكال آراء «معهد العلاقات الثقافية الخارجية (ifa)» أو مقاربته المؤسساتية.

كان إنجاز هذه الدراسة ونشرها بدعم من «معهد العلاقات الثقافية الخارجية (ifa)» الممول من وزارة الخارجية الألمانية.

Federal Republic of Germany
Foreign Office

ifa Institut für Auslandsbeziehungen e. V.

عن «الحادث الفردي» بوصفه لسان حال الجماعة...

إنَّ في المعاريض لَمَندوحَة عَن الكَذب

مندوحةٌ: أي سَعَةٌ وفُسْحة. يقال: إنك لفي نُدْحة ومَنْدوحة من كذا: أي سَعَة، يعني أنَّ في التعريض بالقول من الاتِّساع ما يُغنّي الرجلَ عن تَعمُّد الكذب.

لا تكاد تمر أيام، أو أحياناً أقل من أيام، دون أن تشهد منطقة لبنانية، من مناطق القلب أو الأطراف، واقعة أمنية ما، يبدأ التعاطي معها، أو ينتهي، بحملها على محمل «الحادث الفردي». و«الحادث الفردي»، اصطلاحاً أي بـ«التواضع» اللبناني، واقعة ذات طابع عنفي لا تعدو المسؤولية عنها، وعن نتائجها ومترتباتها، الأفراد الأعيان المتورطين فيها، إلى الجماعات الطائفية أو الحزبية أو المناطقية التي ينتمون إليها، سواء كان هذا الانتماء وليد الاتفاق، (اتفاق الولادة)، أو بالاختيار الحر.

عليه، فالمسارعة، في العادة، إلى وصف واقعة ما بـ«الحادث الفردي» إنما يُقصد منها إلى درء تفسيرات وتأويلات قد تُنزل الواقعة المعنية في سياقٍ أعم ـ سياق المنازلة الجارية بين الجماعات اللبنانية وإحالاته «الدموية».

من ثم، فأيما واقعة، دونما اعتبار لمقدماتها أو خلفياتها، أو لعدد ما تسببت به من ضحايا، أو لطبيعتها الحربية بالمعنى التقني للكلمة، (أنواع الأسلحة المستعملة خلالها، انتظام المشاركين فيها مجموعات منظمة وائتمارهم بأوامر تراتبية، إلخ...)، ـ أيما واقعة آيلة أن توصف بـ«الفردية». والعكس أحياناً صحيح: لا تحتاج واقعة ما إلى محاكاة الحرب في مشاهدها وتفاصيلها لتخرج، أو تتذر بالخروج، عن «الحادث الفردي».

هذا في التعريف؛ أما المُجَرَّب بالشأن اللبناني وأدبياته فلا يحتاج ـ ما إن يتنامى إلى سمعه أن حادثاً فردياً قد وقع في هذه المحلة أو تلك المنطقة، وما إن يقف على أسماء القتلى والجرحى ـ لا يحتاج إلى كثير تدقيق وتمحيص في التفاصيل ليقدم الشك على التصديق في أنه «فردي» حقاً وليتوجس أن في الأمر «إن»... وأخواتها.

ومن أبرز سمات هذا التوجّس أنه غالباً ما يُصيب ويُخطئ معاً: يُصيب في تطفيفه من مُكَوِّن الصدفة في وقوع الحادث، وهو ما يُعَبّر عنه عادة بالقول إن الحادث ليس ابن ساعته، وإن له، استطراداً، نَسَباً عالياً رفيعاً، ويخطئ في تعظيمه من مدلولاته السياسية ومن مترتباته الآنية. وفي جمعه بين الصواب والخطأ يفسر هذا التوجس لماذا لا يؤدي كل «حادث فردي» إلى «الأعظم»، وفي الآن نفسه لماذا لا يمكن فك لغز «الأعظم» عند وقوعه إلا بالعودة إلى مسلسل الحوادث الفردية التي سبقت عليه.

وبما أننا لا نتحدث عن «الحادث الفردي» بوصفه مقولة عامة وإنما بوصفه مقولة خاصة نَحَتَت معانيها واشتقاقاتها ووجوه استعمالها تجربة لبنانية «مديدة»، حقّت الإضافة بأن مجرد توسل البعض بهذه العبارة، («حادث فردي»)، لوصف واقعة ما، ونأي البعض الآخر عنها، أو تردده في تبنّيها، هو في المتن من «الحادث»، إن لم يكن خلال الساعات والأيام التي تلي وقوعه فلاحقاً، أي في ما يلي ذلك من عود عليه، على «الحادث»، سواء من باب الاستذكار العابر أو من باب التأسيس عليه والاستشهاد به.

لعل هذه الملاحظات السريعة أن تصلح مدخلاً، برسم التأمل والتحقيق، في «الحادث الفردي» بوصفه محطة دورية لا يني قطار حياة اللبنانيين اليومية من التوقف عندها.

على تقاطع ثلاثة تقع هذه المحطة: «الأمن» و«السياسة» و«التاريخ». وحسب الحاصرتين المحيطتين بكل واحدة من هذه المفردات أن تفيد ما لا بد من التنبيه عليه، من أن معنى كل منها في الجملة التي تؤلف «الحادث الفردي»، ومحلها، ليس بالضرورة ما يُفهم منها ابتداء. فـ «الأمن» قد يعني مزاجاً من التوتر يسود هنا أو هناك، أو البلد بأمه وأبيه، و«السياسة» قد تعني الاستعداد لدى فريق سياسي لتلقف «الحادث الفردي» والبناء عليه. أما «التاريخ» فلقد يحيل إلى تصور ما، موهوم أو حقيقي، لصلة بين هذا «الحادث» أو ذاك وسوابق له وعليه كما قد يحيل إلى رمزية ما، خاصة أو عامة.

كذلك، وبقدر لا بـأس به من الاطمئنان، يمكن القول إن ما من «حادث» يستدعي من سلطة أمنية أو سياسية أو دينية، أو ما إلى ذلك من سلطات، المبادرة إلى وصفه بـ«الفردي»، لا يحتمل قراءة «ميدانية» ما تخرجه من الدائرة الفردية ـ قراءة، لولاها، لما أنس واصفوه بـ«الفردي» ضرورة المسارعة إلى ذلك!

هو كذلك، وكذلك أيضاً أن كل «حادث فردي» لا يُشعل حرباً! ولعل هذه الملاحظة، على بديهيتها، أن تفتح باباً من الأسئلة يستحق الولوج: هل يستقيم القول مثلاً إن «الحادث الفردي»، من حياة اللبنانيين، هو تأتأةُ العنف في أزمنة حروبهم الباردة؟ أم إن العكس هو الأصح: «الحادث الفردي» مؤسسة افتراضية من مؤسسات «السلم الأهلي البارد» تعمل على تنضيب الوقائع العنفية المُسْتَلْهَمَة، عمداً أو اتفاقاً، تذكارات «الحرب» و«خطوط تماسها»، سيّان الوهمية أو الحقيقية، وعلى تخفيض

مدلولاتها، واستطراداً، المسؤولية عنها وعن مترتباتها، بحيث تعود أفعالاً جرمية «فردية» يجري عليها القانون وأحكامه. أسئلة تُبديها الوهلةُ الأولى «صعبة»، وحَكراً على راسخين في العلم، ثم، لا يلبث «حادث فردي» يُكتب للواحد منا، والواحدة، أن يَشْهدَ عليه، أو أن يتابع دقائقه ـ لا يلبث حادث من هذا القبيل أن يُبَيّن كم أنها «سهلة» وكم أن الصعوبة في مكان آخر: في الكلام على «الحادث الفردي» بوصفه هذا أحياناً وبوصفه ذاك أحياناً أخرى، لا في ملابسته حياتنا اليومية.

■

في العاشر من نيسان ٢٠٠٨، عشية الذكرى الثالثة والثلاثين على الأحد الثالث عشر منه، اليوم الصفر من «الحرب الأهلية»، انعقدت في أحد فنادق العاصمة بيروت، بدعوة من جمعية أمم للتوثيق والأبحاث، تحت العنوان العام: «ما العمل؟ ـ لبنان وذاكرته حمالة الحروب»، الأولى من ثماني ندوات مغلقة شارك فيها ناشطون من المجتمع المدني، وسياسيون، ورسميون، وخبراء لبنانيون وغير لبنانيين. وإذ دارت أعمال الندوة الأولى على السؤال السهل الممتنع «كيف وضعت الحرب أوزارها؟»، تطرقت الندوات السبع الأخرى إلى مواضيع أقل عمومية من مثل مسألة المفقودين خلال «الحرب»، وآفاق الملاحقة القانونية على ما شهدته من ارتكابات، ومناهج الاستذكار وسواها. ليس المقام هنا للاستفاضة في بيان ما كان من أمر هذه الندوات، وفي تقييم ما لعلها أضافته إلى النقاش المتصل عن «الحرب».

يعنينا من هذا، هنا، أن هذه الندوات كانت مناسبة لمزيد تعارف بين أفراد وهيئات يجمع بينهم، على فردياتهم وخصوصياتهم، هاجس مواصلة التفكير، معاً، في تدبر «تركة الماضي» دونما الغفلة، أو الاستقالة، عن استقبال «تحديات الحاضر» ـ (ومن نافل القول أن توزيع الأزمنة على هذا النحو من موجبات التواصل ليس إلا).

كان لهذه المجموعة التي قرّبت بينها المشاركة الفعالة في الندوات الثماني ـ كان لها، على شيء من التمدد أحياناً ومن التقلص أحياناً أخرى ـ أن واظبت على اللقاء دورياً خلال أشهر، وأن أفضت لقاءاتها إلى اقتراح جملة من النشاطات ومن المشاريع البحثية ذات التوظيف العملي التي تأخذ بطرفي التفكير في «الماضي» والعمل على «الحاضر».

ومما اقتُرح، تحت إلحاح ما يمر بلبنان منذ ٢٠٠٨، (لا عيب من الاعتراف بإلحاحات اللحظة)، أن يُصار إلى إعداد مجموعة من الملفات عن «وقائع جارية»، أو شبه جارية، يجوز اعتبارها، على نحو ما، مُهَدِّدة لـ «السلم الأهلي» وأن يُضاء، من فصول هذه الملفات، بشكل خاص، على التعاطي السياسي والإعلامي والقضائي معها، على أن تُتَّخذ هذه الملفات متى ما نجزت مدخلاً إلى توسيع دائرة النقاش في ما يُمتحن به اللبنانيون، يومياً تقريباً، من تهديد لـ«السلم الأهلي».

من هنا، ومن ضيق ذرع مؤكد بتنازل «المجتمع المدني» عن مسؤوليته في ولوج

ميادين «الشأن العام» (من أبوابه المخلعة أصلاً!)، واكتفائه، في ما يتصل بقضايا «الحياة والموت» التي يفترض أن اللبنانيين متساوون بين أيديها، ـ اكتفائه بنشر «الكلمة الطيبة»، ـ من هناك، ومن ضيق الذرع ذاك، وتسليماً بأن «العنف» المُتهادى بين اللبنانيين من عهد آدمهم وصاعداً يستحق النظر فيه، والتملي منه بعين لا يرف لها جفن، لا الإشاحة عنه قرفاً منه واستحياء، كان مأتى هذه الفكرة التي تبلورت شيئاً فشيئاً تحت العنوان العام «من الحادث الفردي إلى تهديد السلم الأهلي» والتي تباشر الترجمة عن نفسها من خلال هذا الإصدار.

■

ليل السادس من تشرين الأول ٢٠٠٩، في أحد شوارع عين الرمانة الأقرب إلى طريق صيدا القديمة، خط التماس «التاريخي»، الفاصل الواصل بين الشياح وعين الرمانة، وقعت واقعة استخدمت فيها الأسلحة البيضاء وسقط بنتيجتها قتيل وعدد من الجرحى. وإذ كان يمكن هذه الواقعة أن تمر مرور الكرام، وأن تدخل تحت باب «الحوادث المتفرقة» التي تشهد مثلها، يومياً، مدن العالم وضواحيه، أخذت هذه الواقعة، بالمكيال اللبناني، أبعاداً رؤيوية أخروية أقل ما فيها من الويل والثبور التذكير بالواقعة الدموية المنزلة عند اللبنانيين في محل الشرارة مما اندلع في ١٣ نيسان ١٩٧٥ من حريق ومن «حرب أهلية». ثم لم تمض على كل هذا أيام معدودات حتى أخذت هذه الأبعاد، أقله في تعبيراتها العامة، السياسية والإعلامية، تتقلص، والواقعة تُجَرّد من نجومها ورتبها «التاريخية» ملتحقة بركب «الحوادث الفردية» التي يُترك لـ«القضاء»، ببركة إجماع القوى السياسية، أمر النظر فيها...

لعل هذه الرواية لـ«حادثة عين الرمانة» (الثانية) أن تكون مخلّة في إيجازها، ولعل الإضاءة على وجهيها السياسي والإعلامي ألا تخرج عن المعهود، ولكن فضيلة رواية «الحادثة» على هذا النحو، ما تُفضي إليه من سؤال ساذج وجوهري في آن، مداره على محل القضاء من حماية «السلم الأهلي»؛ بعبارة أخرى: ماذا يسع المواطن أن ينشد، واقعياً، من القضاء، لا بتعريفه النظري والدستوري كسلطة مستقلة، وإنما بوصفه المَرفق الذي تلوذ به «السياسة» كلما وصلت إلى طريق مسدود؟ أو قل: ماذا يسع المواطن أن ينشد، واقعياً، من القضاء إذ ينعقد إجماع «السياسيين»، بعد تواقفهم، (لفظياً)، أعنف التواقف، على «ترك» أمر ما للقضاء؟

■

بالطبع، لا تدّعي الصفحات التالية الإحاطة بجملة هذه الهواجس أو تقديم جوابات «شافية» عما تنفتح عليه من أسئلة وتساؤلات. حسبها، على ما جاء في ختام ما قدمت به أمم لمطبوعة سابقة، أن تُحْمَلَ على النيّة التي وُضعت من أجلها، وألا تُسألَ عما لا تدّعيه أصلاً.

ل.س
أمم للتوثيق والأبحاث

عن أيقونتين مُذَهّبتين بالدم وخط تماسّ جار...

يوم الأحد الواقع فيه ١٣ نيسان ١٩٧٥ كُتب في سجلّ عين الرمانة العدلي أنها الحي الذي انطلقت منه شرارات «الحرب». صحيح أن ما طفح على جِلْد ذلك الأحد المشمس ـ على ما يُشخّص جوزيف سعادة مستشهداً بأحدهم ـ، كان مأتاه من الأعماق[١] ـ من ضيق النظام السياسي اللبناني عن احتواء التغيرات الحاصلة في صلب البنية اللبنانية، والمعبّرة عن نفسها تناقضاً جوهرياً في رؤى الجماعات اللبنانية إلى أنفسها وإلى الجماعات الأخرى، وإلى «رسالة» لبنان ودوره، ومن نوئه تحت حمل «القضية الفلسطينية» بوجهيها «اللاجئ» و«الفدائي»، لا سيما بعد أن أقفلت على «الكفاح المسلح» بوابات سوريا والأردن ـ صحيح أن مأتاه كان من الأعماق، غير أن هذه «الأبعاد» السياسية والاجتماعية والتاريخية التي جعلت من عين الرمانة، في ذاكرة الحرب وفي ذاكرة اللبنانيين، حياً لا كسائر الأحياء، ومن الباص مركبة لا كسائر المركبات، لم تشفع لهذا الحي... لم يشفع له أن يكون «البداية»[٢]، أو أن يكون قد شهد البداية، فذاق الحرب وخبرها، مثله مثل أحياء ومدن وقرى أخرى، وأحياناً، أكثر من غيره. فالشرارات التي أشعلت «الحريق الكبير» أشعلت أيضاً الحريق الموضعي بين «عين الرمانة» وبين جوار لها اصطلح على تسميته «الشياح». وإذ تستأهل تسمية هذا الجوار أن تُقيّد بقيد الاصطلاح، وأن يُدقق فيها، فلأن ما بين الشياح، بتعريفها البلدي، وعين الرمانة، الحي المقتطعة أجزاء منه والمضمومة إلى بلدية فرن الشباك، على ما يرد في الموقع الإلكتروني لبلدية الشياح[٣] نفسها، أدنى ما يكون إلى «المسافحة» منه إلى أي شيء آخر. مسافحة بالروح وبالدم معاً: بالروح لأن عين الرمانة، أو بعضها على الأقل، كانت من أحياء الشياح التاريخية، وبالدم لأنها، نظرياً، من «محارم» الشياح، البلدة ذات المجلس البلدي المؤلف من أعضاء مسيحيين حصراً.

يُمكنُ هذا الالتباسَ في التابعية الإدارية لعين الرمانة، الحي الموزع بين الشياح وبين

---

١ أنظر جوزيف سعادة، **أنا الضحية والجلاد أنا**، دار الجديد، بيروت ٢٠٠٥، ص ٨٠ ـ ٨١

٢ «الأشرفيّة البداية... بداية البشير/ الأشرفيّة الحكاية... حكاية التحرير» من كلمات «أغنية سياسية» لعلها من المراثي التي ذاعت عقب اغتيال بشير الجميل. على ما تقول الكلمات المستشهد بها، الأشرفية من «الحرب» هي «بداية البشير»؛ لعلّ «التنافس» على «البداية» بين «الأشرفية» و«عين الرمانة» مما يستأهل التدقيق فيه.

٣ www.chiyah.gov.lb

فرن الشباك، ألاّ يعني الكثير خارج الإطار «البلدي»، غير أن التشابه في الأسماء بين «الشياحين»، الشياح بتعريفها البلدي والشياح غريمة عين الرمانة اللدود، مدعاة فضول مؤكد[٤].

لا أثر في سجل عين الرمانة ما قبل ١٣ نيسان لمآثر أو «بطولات» خارقة رشحتها لأن تكون، دون سواها، «البداية»؛ من ثم، فالأرجح، أن الفضل في نسج صورتها، ورمزيتها، في عيون الأهل والأعداء على حد سواء، لأقدميتها، في «الحرب» لا لسوى ذلك. كذلك الشياح ـ شياح الأقحوانات المليون[٥]، مدينة البطولة، مصنع الرجولة[٦] والأرصفة الشعرية[٧] ـ لعل صورتها هذه، بل الأرجح، إنما انتسجت بالضد من صورة عين الرمانة، «قلعة الصمود»[٨]، لا لأسباب ذاتية! ولعل ما حظيت به الصورتان من صقل ومن تجويد بوّأ كلاً منهما، بين ناسها، مرتبة من الخصوصية انتهت بأن حاطت بالثغر المعروف بـ«الشياح / عين الرمانة» هالة من القداسة رفعته، لا سيما خلال «حرب السنتين»، إلى منزلة الأيقونة من أيقونات الحرب، يؤذن توتيره بتوتير المحاور جمعاء، وتبشر المصالحة بين أهله بعموم المصالحة بين المتقاتلين.

هوكذلك، غير أن أياً من «الشياح / عين الرمانة»، أو من الشياح أو من عين الرمانة، لم ينقطع عن تثمير رصيد البدايات هذا، وعن توكيد المحل الرمزي سواء لـ«خط التماس» هذا أو للحصنين المتقابلين؛ وما فات الشياح، وما فات عين الرمانة، من مجد «الحرب الأهلية» لحساب مناطق وثغور أخرى، استدركاه خلال «حروب الإخوة»: عين الرمانة بمناسبة «معركة توحيد البندقية» وانتفاضات أواسط الثمانينيات وحرب الإلغاء، والشياح بمناسبة حملات «التطهير السياسي» التي تلت اجتياح ١٩٨٢، والحرب الشيعية / الشيعية التي استعصت خلالها بعض أحياء الشياح وحواريها، دون سائر أحياء الضاحية، على المد الحزب اللهي.

وإذا كان من شأن «حروب الإخوة» هنا وهناك أن أنتجت موازين قوى «داخلية» خاصة بكل من الشياح وعين الرمانة، في إطاريهما «الشيعي» و«المسيحي»، فلا يبدو أن العشرين سنة من «السلم الأهلي» ولا يبدو أن موازين القوى المستجدة، والتي كان أحد أبلغ تعبيراتها وثيقة التفاهم التي وقعها أمين عام حزب الله وزعيم التيار الوطني الحر في كنيسة مار مخايل، ـ لا يبدو أن هذا أو ذاك قد غيّرا في شيئ من «نظرة» الشياح إلى عين الرمانة أو عين الرمانة إلى الشياح رغم أن الشياح، معبر شبان «الضاحية» إلى «الملهى» الجار، (ولو الملهى المتخيل)، أقل مناطق الضاحية تمثيلية لضاحية حزب الله، ورغم أن عين الرمانة تهضم بعسر التبدلات

٤ للوقوف على التباس محل عين الرمانة جغرافياً، أنظر الملحق الثالث «أين تقع عين الرمانة؟».

٥ «سنزرع في الشياح مليون أقحوانة/سنغني لربيع آت لا محالة/سنحمل البنادق ، نغني للبنادق/ نكتب بالرصاص أسماء الشهداء»، خالد الهبر والفرقة.

٦ «في الشياح مدينة البطولة، في الشياح مصنع الرجولة / زرعوا الموت قتلوا الطفل هدموا البيت حملنا السلاح / رجال سمر يحموا الشوارع، بالصدور يواجهوا المدافع / قطعوا العهد لن نستسلم نموت و ندافع فى الشياح»، خالد الهبر والفرقة.

٧ «للشعر المكتوب على أرصفة الشياح أغني / وبيروت الطلقة أغني / جفرا أمي، إن غابت أمي / جفرا الوطن المسبي / الزهرة والطلقة / والعاصفة الحمراء».

٨ «وفي ضواحي بيروت الشرقية والجنوبية، فإن الهجمة لا توفر متراً في كفرشيما والحدث وبعبدا والشياح وعين الرمانة وفرن الشباك رغم الممانعة العنيدة التي يبديها الأهالي والبلديات والمخاتير في وجه الإغراءات التي تنهال بكثافة على مالكي العقارات بهدف استدراجهم إلى بيع الممتلكات»، بيار عطاالله، "هاجس الأرض ينتظر مصالحة الزعماء المسيحيين"، **النهار**، ١٦ نيسان ٢٠١١.

العقارية والسكانية التي تدخل عليها والتي تحيلها أكثر فأكثر إلى منطقة «مختلطة» طائفياً...

عليه، لعله لا مبالغة في القول إن ما جرى ليلة ٦ تشرين الأول ٢٠٠٩ فضيحة من فضائح «السلم الأهلي»، وبهذا المعنى أيضاً يصلح أن يُحمل على محمل تهديد هذا «السلم»، ولا مبالغة في القول إن عين الرمانة والشياح اسمان حركيان لبعض ما نتحاشى تسميته بالاسم: الأول لـ«الانقباض» المسيحي، والثاني لـ«الانبساط» الشيعي. وبهذا المعنى لا يغير من فشل الجيرة بين الحيين الأيقونتين شيئاً، أن قتلة تلك الليلة ليسوا من الشياح(*)، أو أن تُعامل «عين الرمانة» معاملة «المربع الأمني»، بل «المحمية البشرية»...

(*) أطلب كلام نبيه بري ص ٤٠ ـ ٤١.

عن حادثة واحدة وروايات كثيرة...

حادثة صنين (عين الرمانة) على ذمة خمس يوميات لبنانية

وقعت حادثة صنين (عين الرمانة) حوالى الساعة العاشرة من ليل السادس من تشرين الأول ٢٠٠٩، أي قبل ساعات قليلة من موعد «إقفال» الصحف تحريرياً وتوجيهها للطباعة. لذلك لا غرابة في ضآلة المعلومات المتوفرة عنها في صحف اليوم التالي، السابع من تشرين الأول. غير أن هذه الضآلة الكمّية يُعوّض عنها ما ذهبت إليه كل صحيفة، عفوياً إن جازت العبارة، من «قراءة أولية» لن تلبث، في الأيام التالية، أن تبني عليها قراءاتها الأكثر تمعّناً...

كذلك، ومن أول ورود الخبر والشروع في تقييمه سياسياً، افترقت الصحف في تعاطيها معه شكلاً ومضموناً، عاكسة صورة الانقسام العام الذي يظلل البلاد.

يتابع هذا الرصد حادثة صنين (عين الرمانة)، من خلال تغطيتها في خمس صحف لبنانية هي **النهار**، **السفير**، **المستقبل**، **الأخبار**، **الديار**. تولي هذه المتابعة انتباهاً خاصاً للنحو الذي ورد عليه الخبر، أول وروده، ثم تواكبه في سيرتيه الحدثية و«التحليلية»، مضيئة بشكل خاص على ما كان من توظيف سياسي له، وما فتحه لدى البعض من تحليل سياسي، («مؤامراتي»)، يُسقط من حسبانه، كل الإسقاط، معطيات «الاجتماع» و«الجيرة» و«ماضي الأيام» المُستأنفة...

إلى هاتين السيرتين، يرصد هذا التقرير السيرة الأمنية/القضائية للحادثة علماً أنها، من بين سيره، الوحيدة التي لم تُطو بعد.

فضلاً عن هذه المادة الأولية، يقترح هذا التقرير بعض المعلومات الإضافية وقد سيقت في الهامش، للمحافظة على تسلسل النص وحصره بالمادة المستقاة من الصحف موضوع القراءة. كذلك أتبع التقرير بستة ملاحق: أول يتناول تغطية بعض وسائل الإعلام المرئي والمسموع للحادثة في نشرات أخبارها المسائية، ثانٍ يتضمن رسماً بيانياً لحياة الخبر في الصحف موضع المتابعة، ثالث هو عبارة عن خريطتين لعين الرمانة، رابع يستعيد الخط الزمني لأبرز الأحداث الأمنية التي شهدها خط الشياح/عين الرمانة بعد العام ٢٠٠٠، خامس يتضمن نصّي القرارين الظني والاتهامي. وملحق سادس وأخير يوثق بعض وقائع ورشة العمل التي نظمتها أمم للتوثيق والأبحاث ووضعت خلالها مسودة هذا التقرير برسم الملاحظة والتعليق

زمن «الرواية»...

وقعت الواقعة ـ مات من مات ونجا من نجا واعتقل من اعتقل، وغير ذلك مما لا تكتمل «حادثة» بدونه ـ ودخل زمن «الرواية»... وأول الرواة في مثل الذي نحن فيه الصحف بأقلام محرريها وكتابها ومحلليها. بعض الصحف اختار «الحيطة والحذر»، بعضها الآخر «هجم على الحادثة» وكبلها بقراءات ماورائية. في كلا الحالتين، أثبتت «الرواية» أنها شقيقة الروح من الحادثة...

حادث عادي... تقريباً!

أوردت **السفير** الخبر في الصفحة ١٦، (صفحة التتمّات)، داخل إطار صغير يندرج ضمن إطار أكبر خُصّص لتتمة تعليق سياسي، تحت عنوان: «كتاب مفتوح إلى الرئيس المكلّف سعد الحريري: فلتكن زيارة الملك عبدالله إلى دمشق فرصة لإعلان حكومة الشراكة» ـ تعليق كتبه «المحرر السياسي» واستأثر بمانشيت العدد. أما الخبر فجاء تحت العنوان: «قتيل و٤ جرحى في إشكال». وفي المتن: «قتل جورج أبو ماضي (٢٨ سنة) وأصيب أربعة شبان آخرين بجراح في إشكال وقع مساء أمس، على طريق صيدا القديمة، بين شبان من الشياح وآخرين من عين الرمانة استخدمت فيه السكاكين والعصي، كما سمعت بعض الطلقات النارية. وعملت القوى الأمنية، من جيش وقوى أمن داخلي، على فض الإشكال وملاحقة المتسببين به، ومنع محاولات لإقفال الطرقات قام بها بعض الأهالي الغاضبين. وتردد ليلاً أن أحد الجرحى توفي لاحقاً متأثراً بجراحه إلا أن ذلك لم يتأكد»[١].

أما **المستقبل** فأوردت الخبر على صفحتها الأولى، ضمن إطار، تحت عنوان «قتيل في إشكال فردي في عين الرمانة» وقد جاء فيه: «وقع إشكال فردي قبل منتصف الليل، بين مواطنين من الشياح وآخرين من عين الرمانة، ما أدى إلى مقتل المواطن جورج أبو ماضي وجرح ٤ أشخاص آخرين. وتدخل الجيش والقوى الأمنية على الفور، وطوقوا الحادث»[٢].

أما **الأخبار** فأوردت الخبر في موضع أقل تميّزاً من الصحيفتين السابقتين حيث نشرته دون كبير احتفال في صفحتها السابعة تحت عنوان: «قتيل و٤ جرحى بسبب "بينغو"» وقد جاء فيه: «أدى إشكال وقع ليل أمس، في منطقة عين الرمانة، إلى مقتل شخص يدعى جورج أبو ماضي، وجرح ٤ آخرين. وحددت الوكالة الوطنية مكان الإشكال "بين منطقتي عين الرمانة والشياح"، وذكرت أنه بدأ بخلاف بين شبّان يستقلّون دراجات نارية، تطوّر إلى عراك بالعصيّ والسكاكين و«أن القتيل أبو ماضي لا علاقة له بالإشكال نهائياً. ولكن معلومات من داخل عين الرمانة، أفادت أن قتيل الخلاف أشعلته لعبة بينغو»[٣].

رغم بعض التشابه في صيغة تحرير الخبر بين هذه الصحف الثلاث إلاّ أن حدوده تستحق التوقف عندها.

ففي رواية **السفير** عناصر غابت عن رواية **المستقبل**، وتحديداً ذكر الأدوات المستخدمة في «الإشكال» («استخدمت فيه السكاكين والعصي»)، وعمر الشاب القتيل («٢٨ سنة»)، وسماع «بعض الطلقات النارية». ولكن الأكثر دلالة هو أن الخبر تضمن معلومة تفيد بأن القوى الأمنية عملت على «ملاحقة المتسببين به (الإشكال)»، أي أن الأمور تسير بالشكل الصحيح. أما في الخبر الذي نشرته **المستقبل** فنجد عنصراً إضافياً غاب عن خبر **السفير** وهو أن الإشكال «فردي».

من الملفت كذلك في الخبرين المنشورين في **المستقبل** و**السفير** موضعهما، فالخبر الذي جرّدته الصحيفتان المذكورتان من أيّة خلفيات، جاء على الصفحة الأولى من المستقبل، في حين نشرته **السفير** في صفحة التتمات في كادر خاص ضمن الكادر الذي يحتوي تتمة تحليل المانشيت الرئيسية، أي في موضع ذي شأن.

---

١ **السفير**، ٧ تشرين الأول ٢٠٠٩.
٢ **المستقبل**، ٧ تشرين الأول ٢٠٠٩.
٣ **الأخبار**، ٧ تشرين الأول ٢٠٠٩.

وإذا كانت الصحيفتان محكومتين بإثبات الخبر على الصفحة الأولى وصفحة التتمات، لأنهما الصفحتان اللتان تقفلان في آخر لحظة قبل توجيه أية صحيفة إلى الطباعة، على عكس الصفحات الأخرى، فلماذا وضعت **المستقبل** الخبر على الصفحة الأولى لا في صفحة التتمات، وهو حادث «فردي» كما وصفته، ولا يخلو يوم من حادث بل حوادث فردية؟ نفترض أن **المستقبل** بنت على أن الخبر مقبل على التفاعل و«تحسبت» للأمر بأن أولته «أولية» ما.

بالانتقال إلى رواية **الأخبار**، من الملفت جداً أنها لا تذكر أن الخلاف وقع بين «شبان» أو «مواطنين» من عين الرمانة وآخرين من الشياح. ولكنها تضيف إلى الخبر الذي وزعته الوكالة الوطنية «معلومات من داخل عين الرمانة» تفيد بأن «فتيل الخلاف أشعلته لعبة بينغو». وهذه المعلومة الأخيرة تجرد الحادث من أيّة خلفيات سياسية، وتمنع صرفه بالإحالة إلى سياق الانقسام السياسي العام.

سوبر حادث

بخلاف **السفير** و**المستقبل** و**الأخبار** التي حاولت، كل على طريقتها، لزوم جانب من «الحيطة» ومن «التحفظ» بانتظار جلاء «حقيقة» ما جرى، سارعت **النهار** و**الديار** إلى رفع الواقعة إلى مرتبة الحادث المشبوه الذي ينبغي اكتشاف خلفياته، وربطتاه بسياق الأزمة الحكومية الحاصلة، وغيرها من العناصر التي توتّر الحياة السياسية اللبنانية. وهذا المنطق يصدر عن تصوّر أن هناك «قطبة مخفية» أو محركاً سياسياً ما، يبتغي التوتر الأمني لتحقيق مآرب سياسية.

وعليه، تفرّدت **النهار** و**الديار** بالإشارة إلى الحادث في عناوينها الرئيسية.

فـ **النهار** أوردت الخبر أعلى صفحتها الأولى، وسط المانشيت الرئيسية المثلثة التي جاءت على الشكل التالي: «الحريري تشاور مع الجميل وجعجع وطالب سليمان بـ«استعمال قلمه»/ عين الرمانة: حادث أم رسائل متعددة؟/لبنان يدحض الشائعات عن جنسيات عربية»[٤].

تحت هذا العنوان المثلث والمعقّد، بدأت **النهار** افتتاحيتها بالحديث عمّا حصل في عين الرمانة: «هل ما جرى ليل أمس في عين الرمانة حادث عابر، أو رسالة؟ سؤال تردد بقوة بعد الأنباء التي تواترت عقب الحادث الذي أودى بشاب وجرح فيه ثلاثة آخرون في ظروف لم تعرف ملابساتها. هل هي رسالة إلى العملية السياسية التي يشهدها لبنان من أجل الخروج من أزمته الحكومية التي طال أمدها منذ حزيران الماضي؟ أم هي رسالة إلى مواقف عدد من قادة ١٤ آذار وآخرهم رئيس الهيئة التنفيذية لحزب القوات اللبنانية سمير جعجع الذي دعا أمس إلى حسم الموقف من الأزمة الحكومية، بدعوة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان إلى استخدام قلمه لتوقيع أي تشكيلة يعدّها رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري؟ أم هي رسالة إلى القمة السعودية السورية التي تنعقد في ظروف حرجة تجتازها

٤ **النهار**، ٧ تشرين الأول ٢٠٠٩.

يلاحظ من عنوان المانشيت المذكور أن الصحيفة المذكورة أقامت الخبر وسطاً، بين «استحقاقين»: الأول، الخلاف السياسي حول تشكيل الحكومة آنذاك، ومطالبة رئيس الهيئة التنفيذية للقوات اللبنانية سمير جعجع رئيس الجمهورية ميشال سليمان بتوقيع مرسوم تشكيل الحكومة، من دون موافقة الأقلية النيابية المسبقة؛ أمّا الثاني فدحض الشائعات التي روّجت أن بعض الأصوليين الإسلاميين دخلوا إلى لبنان، بصفتهم سائحين وبقوا فيه، والتحقوا ببعض الجماعات المتطرفة التي تهدد الأمن الداخلي. هكذا، من قراءة العنوان وموقع ورود ما حدث في عين الرمانة فيه، نلاحظ ربط **النهار** بين الحادثة والسياق اللبناني المأزوم ما يجعل منها حادثة / رسالة سياسية.

المنطقة ولم تتضح معالم الحلول التي سترسو عليها أوضاع الشرق الأوسط؟

المراقبون الذين تابعوا هذا الحادث لم يكتموا هذه الأسئلة، أياً تكن التفاصيل الميدانية، ذلك أن المشهد الأمني يقض مضاجع اللبنانيين مرة أخرى والذين لا تزال ذاكرتهم حيّة بعد ما عانوه وخبروه منذ عام ١٩٧٥.

وفي المعلومات الرسمية أن الحادث كان من ذيول إشكال مع شاب من الشياح تعرض للضرب على أيدي شبان قرب محمصة صنين في عين الرمانة، سرعان ما تطور إلى حضور عدد كبير من الشبان من الشياح على دراجات نارية إلى مكان الحادث مسلحين بالسكاكين وهاجموا شباناً، فسقط قتيل يدعى جورج أبو ماضي وجرح ثلاثة، علم أن جروح اثنين منهم متوسطة وقد نقلوا إلى مستشفيي الحياة وجبل لبنان. وسارع الجيش إلى نشر تعزيزات في المنطقة من أجل تطويق الحادث وملاحقة الفاعلين.

وأفادت الوكالة الوطنية للإعلام لاحقاً أنه سقط في الحادث قتيل وأربعة جرحى. وأوضحت أن القتيل أبو ماضي ليست له علاقة بالإشكال. وأفيد عن تحطم سيارة المواطن جان أندراوس الذي ليست له علاقة بالحادث أيضاً. وقد أوقف أحد المتورطين في الحادث وهو من آل مرعي.

وفي اتصال لـ **النهار** بمستشفى جبل لبنان علمت أن إسعافات قدمت لخمسة جرحى هم: موسى عبد الأحد، جورج منصور، مازن متري، سليم بولس، وجان الهبر. وقد خرج ثلاثة منهم بعد تلقيهم العلاج لإصابتهم الطفيفة، وبقي كل من بولس والهبر قيد العلاج.

وحتى ساعة متقدمة من الليل كان التوتر يخيم على المنطقة التي لوحظ وجود مئات من الشبان في شوارعها».

(انتهى ما يتصل بحادث عين الرمانة في الخبر).

من ناحيتها، أفردت **الديار** أعلى صفحتها الأولى مانشيتاً خاصاً بما حدث تحت عنوان «شجار بالسكاكين بين الشياح وعين الرمانة يودي بقتيل وجرحى»[٥].

وزادت على المانشيت الذي يبدو كما لو أنه أضيف في اللحظات الأخيرة قبل إرسال الجريدة إلى المطبعة بأن أوردت كل ما توفّر لديها من معلومات عن الحادث على الصفحة الأولى، ضمن إطار لافت حمل عنوان «شجار عين الرمانة الشياح».

وفي محتوى الخبر نقرأ التالي:

«عند العاشرة من ليل أمس تجمّع شبان على خط طريق صيدا القديمة، قسم في منطقة الشياح وقسم في منطقة صنين في عين الرمانة، وجرى توتر وجو مشحون بين الطرفين، وحصلت تحركات بدراجات نارية ثم حصل اشتباك قرب محطة صنين بالعصي والسكاكين بين شبان من المنطقتين وأدى الحادث إلى مقتل جورج أبو ماضي من سكان عين الرمانة وجرحى من الطرفين.

وعلمت **الديار** أن الشبان الذين كانوا في منطقة صنين من جمهور القوات اللبنانية كما أن العناصر التي تجمعت في الشياح هي من جمهور حركة أمل وحزب الله، دون أن تفيد المعلومات إذا كانت العناصر التي تجمعت هي حزبية فقط أم أنها فريقان، فريق من جمهور الشياح وفريق من جمهور عين الرمانة.

على الأثر توترت الأجواء جداً، ولم يجر استعمال أسلحة لا من مسدسات ولا من بنادق لكن تحركاً

٥ **الديار**، ٧ تشرين الأول ٢٠٠٨.

سريعاً للجيش اللبناني قام به وانتشر على خط التماس في منطقة صنين طريق صيدا القديمة الشياح، وقام الجيش بإلقاء القبض على عناصر من الطرفين وسيطر على الأرض ميدانياً. وعلى أثر انتشار الجيش اللبناني هدأت الأمور وتوقف الشجار والاشتباكات.

إلى ذلك تم تسجيل تمزيق صور للعماد عون في عين الرمانة وعلمت **الديار** أنه سيجري تشييع الشاب القتيل أبو ماضي اليوم في عين الرمانة، وسط دعوة للإضراب في المنطقة وإغلاق المحلات التجارية أثناء التشييع. وانعكس الحادث جواً مشحوناً أيضاً داخل عين الرمانة بين عناصر من القوات اللبنانية وعناصر عونية لكن لم يسجل أي حادث في هذا المجال.

ونقل الجرحى إلى المستشفيات في المنطقتين.

إلى ذلك يمكن اعتبار الحادث محصوراً بعد سيطرة الجيش وتجاوب الجهات الفاعلة بعدم تطوير الحادث إلى أكثر من حجمه.

وعلى الأثر تنادى الأهالي ليلاً في عين الرمانة للاجتماع وفق ما ذكرت محطة أم تي في لبحث الموضوع وبحث الحادث الذي حصل والذي ترك توتراً في صفوفهم».

بالعودة إلى الخبر، على ما نشرته **النهار**، يستوقف أول ما يستوقف حسمُ الصحيفة، بعد تساؤلها عن دلالات ما جرى، أن الحادثة ليست معزولة عن السياق السياسي العام، بل هي متصلة به من خلال جملة إشارات وردت بصيغة تساؤل: «هل ما جرى ليل أمس في عين الرمانة حادث عابر، أم رسالة؟»، قبل أن تهمل الصحيفة الاحتمال الأول («حادث عابر»)، وتواصل تحليلها من خلال تركيز تساؤلاتها على القراءة «السياسية»: هل هي رسالة إلى العملية السياسية التي يشهدها لبنان؟ أم هي رسالة إلى مواقف عدد من قادة ١٤ آذار وآخرهم رئيس الهيئة التنفيذية لحزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع؟ أم هي رسالة إلى القمة السعودية السورية؟

ورغم أن رواية **النهار** تضمنت ما حرفيته «أن الحادث كان من ذيول إشكال مع شاب من الشياح تعرض للضرب على أيدي شبان قرب محمصة صنين في عين الرمانة، سرعان ما تطور إلى حضور عدد كبير من الشبان من الشياح على دراجات نارية إلى مكان الحادث مسلحين بالسكاكين وهاجموا شباناً...» ـ أي تضمنت وصفاً وافياً لخلفية الحادثة وظروفها ـ رغم ذلك، أصرّت الصحيفة، في بداية الخبر، على أن الحادثة جرت «في ظروف لم تعرف ملابساتها».

هذا بالنسبة لـ **النهار**. أما بالنسبة لصحيفة **الديار**، فمن الواضح أن العنوان الحماسي المثير الذي اختارته لا يخرج عن «أسلوب» و«نهج» يجعلان منها «الأسهل» بين الصحف اللبنانية، وإلا ما معنى هذا العنوان الذي يوحي بأن غالبية أهالي منطقة اشتبكت مع غالبية أهالي منطقة أخرى، لا بل وبالسكاكين أيضاً!؟

مضموناً، تلفت اللغة التي صيغ بها الخبر، فهي لغة غاية في الركاكة تدل، إن دلّت على شيء، على عجلة وتسرّع. كما تلفت محاولتها تضخيم ما جرى تحت ذريعة نشرها معلومات خاصة حيث جاء: «وعلمت الديار أن الشبان الذين كانوا في منطقة صنين من جمهور القوات اللبنانية كما أن العناصر التي تجمعت في الشياح هي من جمهور حركة أمل وحزب الله، دون أن تفيد المعلومات إذا كانت العناصر التي تجمعت هي حزبية فقط أم أنها فريقان، فريق من جمهور الشياح وفريق من جمهور عين الرمانة». وفي هذه الصياغة إيحاء بأن ما جرى هو صدام بين جمهور القوات اللبنانية وبين جمهور الثنائي الشيعي خاصة، وأن مستهل الخبر عرض بدايات ما جرى في صورة

بوليسية أمنية: «عند العاشرة من ليل أمس تجمع شبان على خط طريق صيدا القديمة، قسم في منطقة الشياح وقسم في منطقة صنين في عين الرمانة وجرى توتر وجو مشحون بين الطرفين، وحصلت تحركات بدراجات نارية ثم حصل اشتباك قرب محطة صنين بالعصي والسكاكين بين شبان من المنطقتين...». أما الإشارة إلى أن «الجيش سيطر على الأرض ميدانياً» فيوحي بأن تدخله أوقف معركة أو شيئاً من قبيل المواجهة المعممة.

ضف إلى ما تقدم توسع خبر **الديار**، بما يتفق مع الحملة التي كانت تشنها على رئيس تكتل الإصلاح والتغيير النائب ميشال عون، عبر الإشارة إلى أنه «تم تسجيل تمزيق صور للعماد عون في عين الرمانة» وأن «الحادث [انعكس] جواً مشحوناً أيضاً داخل عين الرمانة بين عناصر من القوات اللبنانية وعناصر عونية»، ـ توسع يهدف إلى افتراض عدم رضى أهالي عين الرمانة عن تحالفات التيار الوطني الحر.

تزاحم المصطلحات: هل تعني الكلمات ما تقول؟

تحمل المصطلحات المستخدمة في صياغة الخبر، هنا وهناك، دلالات شتى؛ فمن صحيفة إلى أخرى اختلفت الالفاظ والتعابير في نقل ما جرى وفي وصف الجناة والضحية.

في وصف ما جرى

في الروايات الأولى[٦] لما جرى ترجح الوصف على النحو التالي:

النهار، الديار: حادث.
النهار: رسالة.
السفير، الأخبار، المستقبل: إشكال.
الأخبار: خلاف، عراك.
الديار: اشتباك، شجار .

من الواضح أن **الأخبار** بوصفها ما جرى على أنه «خلاف»/«عراك» تُخفّف على القارئ، وتدفع به إلى وضع ما جرى ضمن إطار محلي لا يخرج عن معهود ما.

أما **النهار**، فبوصفها ما جرى على أنه «رسالة»، وإن لم تحدد مضمون الرسالة، بل تركت تأويلاتها في مهب الاحتمالات، فتنقل الحادث والقارئ، قفزاً إن جازت العبارة، إلى «الماكرو» (الإطار العام) دونما اعتبار إلى أن «السياسة»، مهما فَسّرت، لا تستغرق «الاجتماع».

تحت عنوان «القفز العالي» أيضاً يمكن وصف ذهاب **الديار** إلى وصف ما جرى بـ«الاشتباك». فمجرد الحديث عن «اشتباك» يُفوّح رائحة «الحرب» لا سيما متى ما تعلّق الأمر بالشياح وعين الرمانة!

في وصف الجناة والضحية

على غرار التباين في وصف ما جرى، اختلفت الصحف الخمس، موضوع متابعتنا، في وصف الضحية كما المشاركين في الحادثة.

- في رتبة جورج أبو ماضي:
  النهار، الأخبار : قتيل.
  الأخبار: شخص.
  المستقبل: المواطن.
  الديار: الشاب القتيل.
- في وصف المشاركين في الحادثة:
  النهار، السفير، الديار: شباب من الشياح وشباب من عين الرمانة.

٦ أي في الصحف الصادرة في ٧ تشرين الأول ٢٠٠٩.

الأخبار: شبان يستقلون دراجات نارية.
المستقبل: مواطنون من الشياح وآخرون من عين الرمانة.
الديار: شبان من جمهور القوات اللبنانية، عناصر من جمهور حركة أمل وحزب الله، فريق من جمهور الشياح وفريق من جمهور عين الرمانة، عناصر من الطرفين.

في وصف الضحية، تستوقف الصفة التي أسبغتها **الأخبار** على أبو ماضي وهي «شخص»؛ فهي صفة مجرّدة لا توحي بأية صلات لهذا «الكائن» مع محيطه القريب، ومع البيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها. وهو اختيار «موفّق» بمعنى ما إذ يتفق مع سعي الصحيفة المذكورة إلى حصر الحادث في إطار محلي محدود. وتلفت أيضاً الصفة التي أسبغتها **المستقبل** عليه؛ فهو، بحسبها، «مواطن» كما «المواطنون» الآخرون الذين اشتركوا في الإشكال، ما ينزع عن الضحية، كما عن المشتركين في الإشكال، أي ولاء عصبي لطائفة أو جماعة، وهو يساهم أيضاً في تقييد ما حصل من خلال عدم ربطه بهويّات مجموعاتية متقابلة متنازعة.

أما في وصف المشتركين في الحادث، فيلفت وصف صحيفة **الأخبار** لهم بأنهم «شبان يستقلون دراجات نارية» ما يوحي للقارئ بأنهم «زعران» أو ما شابه. ومصطلح «زعران» لن يلبث أن يبرز في بعض التغطيات الصحفية في الأيام التالية على الحادث. حيث إن مشهد شلل الشباب التي تسير مجموعات على دراجات نارية مرتبط في ذهن اللبنانيين بتسيّب وانفلات ما.

انفردت **الديار** باستعراض الانتماءات السياسية للمشتركين في الحادث حيث ذكرت أنهم من جهة «شبان من جمهور القوات اللبنانية»، ومن جهة أخرى «عناصر من جمهور حركة أمل وحزب الله». ولا يخفى أن مصطلح «عناصر» يوحي بصفة تنظيمية ما لهؤلاء الشباب، ما يكشف ميل الصحف المذكورة إلى تكبير الحادثة ووصلها بخلاف أوسع في الاجتماع اللبناني. ويتضح هذا الميل إلى وصل الحادث («الفردي» أو أقله «المحلي») بنزاع مجموعات ذات عصبيات سياسية أكبر، من خلال تساؤلها عمّا إذا كان هؤلاء الشباب هم «فريق من جمهور الشياح وفريق من جمهور عين الرمانة». فهنا يجد القارئ نفسه في مكان بين منطقتين، ولكل منطقة جمهورها، والجمهوران متقابلان ومتنازعان، وإذ تضيف **الديار** في معرض تغطيتها جملة أخرى تتحدث عن «تجاوب الجهات الفاعلة بعدم تطوير الحادث إلى أكثر من حجمه»، فهي تفترض وتوحي بأن هناك، في مكان ما، أياد خفية تتحكم بمجريات الأمور وهي أياد لأطراف منظمة قادرة على التجاوب مع عدم تطوير الحادث.

الاستثمار السياسي واستحضار الرمزيات

مع هذه التغطيات المختلفة، فُتح الباب أمام شكوك القراء وتساؤلاتهم، ودخل السياسيون على خط التعليق على ما جرى، ما حوّل الحادثة من «إشكال» إلى نزاع حمّال لرسائل سياسية متنوعة فعمل كل فريق سياسي على توظيفه بما يتناسب مع موقعه من الانقسام السياسي اللبناني.

بموازاة ذلك فُتح الباب أيضاً على الرمزيات التي تشكلت في مرحلة الحرب الأهلية، والتي يعتبر عنوان الشياح عين الرمانة حاملاً لكثير منها وهو ما عبرت عنه **النهار** بحديثها عن أن «المشهد الأمني يقضّ مضاجع اللبنانيين مرة أخرى والذين لا تزال ذاكرتهم حيّة بعدما عانوه وخبروه منذ عام ١٩٧٥»[٧].

٧ **النهار**، ٧ تشرين الأول ٢٠٠٩.

وهذا ما استحضرته **الديار** بوصفها الآنف الذكر لما جرى بـ«الاشتباك» بين «فريق من جمهور الشياح وفريق من جمهور عين الرمانة»، وبحديثها عن انتشار للجيش «على خط التماس في منطقة صنين طريق صيدا القديمة الشياح»[٨] ـ رمزيات حبلت بها الصحف في أعدادها الصادرة في اليوم التالي.

الخبر بعد ٢٤ ساعة على الحادثة

على ما تقدم، جاءت تغطية صحف السابع من تشرين الأول، بحكم ضآلة المعلومات المتوفرة، مبنية على «الفلسفة» التي تهتدي بها كل من الصحف موضوع هذه المتابعة. فكما أنه لا ما يُدهش في «اقتصاد» **الأخبار**، لا ما يُدهش في «إسراف» **الديار** وهكذا. هو كذلك، غير أن المدهش حقاً هو أن تردد الساعات الأولى وتضارب رواياتها لم ينحسر في اليوم التالي، بل يمكن القول إنه تفاقم واستفاقت معه «خطوط تماس» سياسية و«وجدانية» ورمزية في صلب القلق اللبناني المقيم.

فلقد تميزت تغطية اليوم الثاني بغلبة أحد منطقين عليها: المنطق السياسي أو المنطق المهني، ففيما اكتفت بعض الصحف بنشر رواية أهالي عين الرمانة دون الشياح، وأخرى رواية أهالي الشياح دون عين الرمانة، عملت أخرى فقط على نشر الروايات المتناقضة.

«كمين الزعران»[٩]

في التقرير الذي نشرته **النهار** تحت عنوان «في عين الرمانة غضب وعتب وحزن وتساؤلات كثيرة/جورج "شيخ الشباب" سقط أمام منزله بطعنات "الزعران"»[١٠]، نقلت الصحافية هالة حمصي رواية واحدة حول الحادثة. فالقتيل جورج أبو ماضي «كان عائداً من الدكان المجاور، وتعبّوا فيه الزعران». وفي التفاصيل اقتصرت صاحبة التحقيق على نقل شهادات بعض أبناء محلة عين الرمانة، فجاءت الرواية على الشكل التالي: «يروي أحدهم أن "الزعران" دخلوا الشارع على دراجات صغيرة، وأخذوا يشتمون "الأهالي والمسيح والعذراء والصليب..."». ولحق بهم عدد من الشباب الذين كانوا يسهرون كالعادة في المكان، وإذ بهم يفاجأون "بنحو ٦٠ ـ ٧٠ آخرين كانوا ينتظرون في آخر الشارع، متسلحين

---

٨ **الديار**، ٧ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٩ يرى الأستاذ أسعد شفتري أن «نظرة أبناء عين الرمانة لأبناء الشياح تتأسس على تاريخ طويل من التوتر بين المنطقتين. كانت الحرب الأهلية والانقسام الحاصل آنذاك أحد أهم الفصول في هذا التوتر. حالياً، لا يمكن إنكار أن ابن عين الرمانة يقول عندما يوجّه نظره إلى الشياح: «هذه المنطقة لي وأخذت مني»».

ويضيف أنه «يسود في الأوساط المسيحية عدم فهم (incompréhension) وإحباط شديد (frustration). وهذا ناتج عمّا عاشه المسيحيون خلال الحرب وبعدها بشكل خاص. هذه الأحاسيس تؤثر في نظرة شباب عين الرمانة للطرف الطائفي الآخر الذي يتمثل في الشياح؛ فهذا الجيل لم يعش الحرب ولا يعرف مآسيها».

ويقول: «هناك نوع من العدائية بين شباب المنطقتين. ولكن هذه العدائية ليست محصورة بين هؤلاء الشباب. اللبناني بات إنساناً عدائياً بشكل عام بسبب الأحداث التي عايشها والتي يعيشها حالياً. بات عدم الاحتمال جزءاً من طبيعته. وهذا يظهر في الأمور العادية، من خلال طريقته في قيادة سيارته، ومن خلال تعاطيه مع أفراد عائلته داخل المنزل...».

ويخلص إلى أنه «يتشابه الشباب من أيّة طائفة كانوا. كلّهم ينزلون بسرعة إلى الشارع وهم على أهبة الاستعداد لافتعال الإشكالات أو للمشاركة فيها. مع فارق صغير يخص الشباب المسيحيين، وهو أنه يصعب تجميعهم وليسوا معتادين على النزول بسرعة إلى الشارع بسبب طبيعتهم و«لأن المامي ما بدّا تخلّيه» وبسبب أمور أخرى. الإشكالات التي تقع بين الشباب ناتجة عن هذه العوامل: عن عدم تفهم الآخر وعن عدم الاحتمال». (مقابلة خاصة أجرتها معه أمم للتوثيق والأبحاث في ٤ تشرين الأول ٢٠١٠).

١٠ **النهار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

بالسكاكين والسواطير والآلات الحادة". ووقعت مواجهة دامية كانت "بمثابة كمين" لشباب المنطقة. "الأمر مقصود ومخطط له مئة في المئة"، يقول أحدهم». هكذا إذاً هي صورة الإشكال كما بدأ. لا مقدمات له. «زعران» دخلوا وبدؤوا الاستفزاز فكان ما كان. يبرز هنا توصيف شباب محلة عين الرمانة الذين كانوا الطرف الآخر للإشكال الذي حصل باعتبار أنهم «عدد من الشباب الذين كانوا يسهرون كالعادة في المكان»، أي أنهم ليسوا ممن اعتاد افتعال المشاكل.

تكاثر شبان عين الرمانة المشتركين في الحادث ليس سوى نتيجة لـ«استنفار شباب وأهالي نزلوا من بيوتهم لمواجهة "الزعران"». لا ذنب لهم فيما حدث. هم في موقع دفاعي كما يؤكد متحدث آخر: «بالطبع نريد أن ندافع عن أنفسنا».

ماذا عن أبو ماضي نفسه؟ لا يظهر جورج في هذه المعمعة بل في مكان آخر. نستطيع أن نتصور، بحسب هذه الرواية، أنه كان وحيداً في شارع ما وانقض عليه الشباب الذين دخلوا إلى عين الرمانة. تكتب حمصي: «كيف سقط جورج؟ "استفردوه فيما كان عائداً إلى بيته"، يؤكد أحدهم. "لم يكن يدري شيئاً. اعتقد أنهم يريدون ماله"...».

في مقالة عنوانها «كلنا ما خصنا يا جورج» ينقل يوسف حاج علي عن إبن عم جورج أبو ماضي، ماريو، أن «الكلمات الأخيرة التي قالها بعد تلقيه الطعنة القاتلة كانت: "أنا ما خصني"، ثم وقع أرضاً مضرجاً بدمائه قبل أن يغمض عينيه إلى الأبد».[11]

من ناحية أخرى، ذكرت مايا مشلب في تقرير نشرته **الشرق الأوسط** تحت عنوان «زفافه كان مقرراً بعد ٢٠ يوماً وذووه رفضوا مرور موكب الجنازة في المحلة تفادياً لأي حساسية/اغتيال أبو ماضي في عين الرمانة يثير تساؤلات عمّن يبحث عن شرارة بشرية لحرب أهلية جديدة»[12] أن هناك تبايناً في روايات شباب عين الرمانة حول الحادثة. ولكنها تضيف أن «نقاط التقاطع تؤكد أن حادث الثلاثاء "ليس عابراً" بل كان "مخططاً له" و"مدروساً"»[13].

الرواية في المقلب الآخر

على عكس **النهار** التي اكتفت بشباب عين الرمانة كمصادر لتقريرها، نقلت **السفير** رواية واحدة من منطقة الشياح وضعتها على ذمة رجل ستيني، من سكان الشياح القدامى كما تصفه، وذلك تحت عنوان: «الأسئلة والتكهنات تسكن المحال التجارية وأمن الناس يحتاج الحماية في ضفة... والحداد يقفلها في الضفة الثانية/إشكال الشياح عين الرمانة: كأن بينهما جدار برلين...»[14]. تبدأ الرواية بنزع صفة الإقامة في الشياح عن

---

١١ **السفير**، ٩ تشرين الأول ٢٠٠٩

١٢ **الشرق الأوسط**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

١٣ بحسب رواية أحد أبناء عين الرمانة، في شهادة خاصة سجّلتها أمم للتوثيق والأبحاث في ٢٧ أيلول ٢٠١٠، يقول الشاهد الذي وصل إلى مكان الجريمة بُعيد وقوعها مباشرة أنه «عندما سألت عن الذي جرى، أجبت بأن شباباً أتوا من الشياح وتواجهوا مع شباب من عين الرمانة كانوا يتكتلون بالقرب من مطعم صغير. هاجم شباب الشياح بالعصي والسكاكين الشباب المتواجدين. وعند رحيلهم صودف خروج جورج أبو ماضي من منزله القريب من مكان الإشكال، فـ"تعمشقوا فيه"». ويصف الشباب الذين اشتركوا في الإشكال بأنهم «يتعاطون الحبوب والمخدرات ويقومون بـ"تلطيش" بنات المحلّة(...) فريخات بين بعضهم، من الشرقية أو من الغربية». وصف لا نتبناه ولكننا نورده لأنه يعكس نظرة أحد أبناء عين الرمانة لشباب الشارع. وعند سؤاله عن سبب التجمع الكبير الذي أعقب الحادثة يقول: «الشباب جميعهم نزلوا على الأرض. افتكروا أن اشتباكات وقعت بين الشرقية والغربية».

١٤ **السفير**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

المتسبب الأساسي بالمشكلة: «الصحيح، وهذا ما تتداوله الشريحة الأكبر، أن الشاب الذي أقدم على المشكلة هو من سكان برج البراجنة».

أما تفاصيل الحادثة المنقولة عن لسان الرجل الستيني نفسه، والذي كان يتحدث بها في فرن، فهي كالتالي: «تعرّض الشاب، بعدما أنهى لعب القمار في منطقة صنين، للضرب المبرح على أيدي شباب يقطنون في عين الرمانة، وسلبوه الأموال التي كسبها. وعلى الفور، توجه الشاب إلى الشياح وجمع الشبان للثأر واستعادة الأموال. ووقعت المشكلة».

لم ينقل الكاتب جعفر العطار رواية أو روايات عن لسان سكان من عين الرمانة. فشباب هذه المنطقة يظهرون متكتمين رافضين للكلام، على عكس صورتهم في تقرير **النهار**. ولإثبات ذلك ينقل الصحافي مشهداً عاينه وهو طلب صحافية تعمل لصالح إحدى الوكالات الأجنبية من شباب في عين الرمانة سرد الحادثة، وإجابة شاب لها باقتضاب: «ما نستطيع أن نخبرك به هو أن موعد زفاف جورج كان مقرراً بعد أسبوع، كما أنه قد انتسب إلى التيار الوطني الحر منذ أيام. أما تفاصيل الحادثة فهي ليست للنشر ولن نقول أكثر من ذلك».

روايات لا رواية واحدة

بخلاف **النهار** و**السفير** نقلت **الأخبار** في تقرير تحت عنوان «جريمة عين الرمانة / "بينغو" ودراجات وذكريات طائفية»[١٥] حمل توقيع الصحيفة ثلاث روايات لمصادر مختلفة، فقد بدأت بسرد الحادثة كما تتناقلها الألسن في عين الرمانة: «أصرّ الجميع على أن تلاسناً تطور، وأتى بعده "عشرات" الشبان من الشياح، وحدث ما حدث من تصادم». وأتبعتها بأخرى هي الرواية المتداولة في الشياح: «ينفي مواطنون هناك أي خلفية حزبية أو سياسية للموضوع. يجزمون بأنه فردي تماماً، وأنهم مع معاقبة القاتل. ليسوا سعداء بما حصل».

وأضافت رواية ثالثة أكثر تفصيلاً من الأوليين، وهي الرواية التي تتبناها الصحيفة لأنها أسندتها بقولها إنها «حسمت الالتباس القائم». تنقل **الأخبار** هذه الرواية عن «مسؤول أمني رفيع» ويجيئ فيها: «إن الأمر كله بدأ بسبب "البينغو" (نوع من أنواع القمار)». وفقاً للمسؤول الأمني، فإن «مجموعة من الشبان، من عين الرمانة ومن الشياح، كانوا يلعبون "بينغو" في ساعة متأخرة (...) داخل أحد الأماكن المخصصة لذلك في عين الرمانة، قبل أن ينشب خلاف بينهم، ويتعرّض خلاله أحد الشبان من الشياح لضرب مبرح في المحل. لم يسكت الأخير. عاد بعد قليل، ومعه أصدقاؤه، فوقع شجار عنيف استعملت فيه العصي والسكاكين، ما أدى إلى مقتل جورج الذي صودف مروره في المكان».

من ناحيتها، أفردت **الديار** في تقرير عنوانه: «حادثة الشياح عين الرمانة قوبلت بموجة استنكار عارمة وإقفال في المنطقة/الجيش عزّز تواجده ودعوات لمحاسبة المجرمين وتضارب حول أسباب الحادثة» مكاناً لثلاث روايات منسوبة إلى مصادر سياسية وأمنية.

فعن لسان مصادر في التيار الوطني الحر نقلت الصحيفة المذكورة الرواية التالية: «إن الإشكال وقع بسبب سهرة كان يقيمها هؤلاء الشبان الذين وقعت بينهم الحادثة، والشبان الذين أتوا من الشياح كانوا من برج البراجنة، وقد كانوا يسهرون ويقامرون مع بعض شبان عين الرمانة، وقد وقع الحادث على أساس هذا الموضوع». أما عن الضحية فـ«قد تدخل جورج لفض الاشتباك حيث كان ماراً في المنطقة».

أمّا عن مصادر ١٤ آذار فنقلت «أن عدداً من الشباب

١٥ **الأخبار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

من جهة الشياح دخلوا إلى عين الرمانة مستخدمين الدراجات النارية، وقاموا بأعمال استفزازية بحق سكان محلة صنين وتعرضوا لعدد من الشبان أمام سناك أبو أنطون بالطعن بالسكاكين». وتضيف تعليقاً لـ«مصدر أمني رفيع» يؤكد أن «لا خلفية سياسية أو طائفية للحادثة».

صورة أبو ماضي بحسب الصحف المختلفة

تنقل **النهار** في تقريرها المذكور أعلاه[١٦]، عن لسان شبان في عين الرمانة، صورة عن جورج أبو ماضي تبيّنه كـ«شاب "آدمي"، (...) مهذب، لا يتدخل بشؤون أحد، يعمل في مصرف، لطيف ومحب للجميع». بينما تصفه **الأخبار**[١٧] بأنه «الموظف العادي، البريء من حروب "الزعران" والطوائف».

الخلاف الأساسي حول شخصية أبو ماضي، بحسب ما ورد في التغطيات الصحافية، يتمحور حول عنصرين: انتمائه السياسي وموعد زفافه المقرر.

فـ«وحيد أهله والعريس» كان يعتزم الزواج بعد أسابيع قليلة بحسب تقرير **النهار**، وبعد أسبوع واحد بحسب تقرير **السفير**، وبعد أسبوعين بحسب تقرير **الديار**. أما **الأخبار** فذكرت أن جورج كان يستعدّ لإتمام زفافه في العشرين من الشهر الآتي أي بعد ١٣ يوماً من الحادثة.

ولكن **النهار**، في تغطيتها مراسم التشييع في الفريديس الشوفية، تفرّدت بخبر يؤكد عمق التزام أبو ماضي الديني: «قرر جورج أبو ماضي وخطيبته كارين أن يُكللا في كنيسة مار إلياس، مسقط العريس في بلدة الفريديس (الشوف)، واختارا عيد القديسة ريتا في ٢٢ أيار المقبل موعداً للزواج»[١٨].

أما حول الانتماء السياسي للضحية، فأجمعت الصحف على انتمائه للتيار الوطني الحر. ينقل تقرير **السفير** عن لسان شاب من عين الرمانة أنه «انتسب إلى التيار الوطني الحر منذ أيام». ومدة «منذ أيام» إشارة إلى «سطحية» انتمائه السياسي. بينما تؤكد مصادر التيار الوطني الحر لـ **الديار** أنه مسؤول فيه في الأشرفية، وكان ناشطاً في الحملة الانتخابية للمرشح نقولا صحناوي عن دائرة بيروت الأولى، ما يوحي بأن لأبو ماضي باعاً طويلاً في تأييد التيار وفي العمل السياسي معه، وهذا ما أكده النائب حكمت ديب في تصريح لـ **النهار**، وكذلك النائب ميشال عون في مؤتمره الصحافي غداة الحادثة[١٩].

موقف الأهالي من القوى الأمنية

ينقل تقرير **النهار** المذكور تحت عنوان فرعي، مستقى من شهادة أحد شباب عين الرمانة: «قبضوا على القتيل وتركوا القاتل»[٢٠] امتعاض شباب عين الرمانة من سلوك الجيش والقوى الأمنية التي تدخلت عقب الحادث، للسيطرة على الوضع. يُروى هذا الامتعاض بالشكل التالي: «وما حصل لاحقاً كان أكثر ما فاجأ الأهالي وأثار سخطهم. تدخل الجيش ليفض "الاشتباك". حسناً. «لكن الجنود "كمّلوا" على شباب

١٦ **النهار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.
١٧ **الأخبار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.
١٨ **النهار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.
١٩ المصدر السابق.
٢٠ المصدر السابق.

المنطقة، وأخذوا يضربونهم بأعقاب البنادق، واعتقلوا عدداً منهم، ولم نرَ أياً منهم يتوجه إلى المنطقة المقابلة التي فرّ إليها الجناة، ليعتقل واحداً منهم»، يفيد أحدهم. وينقل التقرير أن «أكثر ما أغضب بعضهم هو موقف "رقيب أخذ يشتم سكان المحلة عالياً "»، دون أن يحاسبه أحد. ويضيف التقرير: «لم "يبلع" الأهالي الأمر بسهولة "قبضوا على القتيل، وتركوا القاتل" بهذه الكلمات، يختصر بعضهم النتيجة. العتب كبير على "العسكر" و"عدم حيادهم" واضح. "ليحققوا مع القاتل. أين هو؟ لكنهم لا يتجرأون إلا علينا. أما من هم في المقلب الآخر، فلا أحد يجرؤ على محاسبتهم"، يشكو أحدهم».

وكخلاصة لموقف أهالي عين الرمانة من سلوك الجيش والقوى الأمنية يذكر التقرير أنه «أن "يضرب الجيش بيد من حديد"، أمر يؤيده الأهالي. لكن ما يحصل هو "أنه يضربنا نحن فحسب، بينما المطلوب أن تشمل تدابيره الجميع"، يقول بعضهم بصراحة».

الامتعاض ذاته نقرأه في التقرير الذي نشرته **الشرق الأوسط**[٢١]. تنقل كاتبته أن سيدة كانت تصرخ عن إحدى الشرفات الملاصقة لمنزل أبو ماضي وتقول: «أيجب انتظار وقوع قتلى وجرحى حتى يقيم الجيش نقاطاً ثابتة؟ من يحمينا؟». يلصق أحد الشباب التهمة بالفلسطينيين قائلاً: «إنهم الفلسطينيون، أحمّلهم مسؤولية ما حصل».

ويضيف آخر: «هذه المنطقة بركان. مطلوب من قوى الجيش والأجهزة الأمنية أن تعزز انتشارها. أيعقل أنه على مسافة ١٠٠ متر كان هناك ثلاثة عسكريين، لم يتحركوا ليساعدوا من يتعرضون للاعتداء رغم صراخ الأهالي؟ تذرعوا بأن لا أوامر لديهم! هذا غير مقبول».

أما هادي فيؤكد أن «وصول الجيش إلى المكان استغرق نصف ساعة، في ما لم يكن يحتاج إلا إلى بضع دقائق للحضور. وحين حضر أخذ يضربنا بدل أن يلقي القبض على الجناة». ويسأل: «لماذا، عند وقوع مشكلة، ينتشر الجيش من جهة واحدة ولا يجرؤ على الانتشار في الشياح؟».

لا يذكر أيّ من التقارير الصحافية الأخرى المُستَعرضة شيئاً عن هذا الامتعاض. على العكس، نقرأ في التقرير الذي نشرته **السفير**[٢٢] المشهد التالي: «يتقدم الضابط المسؤول عن المجموعة تجاه المتجمعين تحت منزل القتيل: "يا شباب، اعملوا معروف كل واحد على بيته. عم نطلب منكن برواق". تنتقل المجموعة إلى مدخل عمارة أخرى». هذا المشهد يصف جوّاً مناقضاً للجو الذي يسود تقرير صحيفة **النهار**. هنا نرى صورة شباب متعاون مع الجيش وتدابيره، كما نرى صورة الضابط المنهمك في الحفاظ على الهدوء، متوخياً الحوار مع الشباب أسلوباً لتنفيذ المطلوب منه[٢٣].

٢١ **الشرق الأوسط**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٢٢ **السفير**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٢٣ يروي رجل خمسيني، كان متواجداً أثناء قدوم الجيش، في شهادة خاصة سجلتها «أمم للتوثيق والأبحاث» في ٢٧ أيلول ٢٠١٠، وكان ممن اعتقلهم الجيش، أنه عندما وصل «رأيت الجيش منتشراً بكثافة في المنطقة، والقتيل جورج أبو ماضي كان لا يزال على الأرض». وعن وقت قدوم الجيش يروي أنه «كان الجيش قد وصل بعد فترة من وقوع الإشكال الذي لم تتدخل لوقفه عناصر الجيش المتواجدة بالقرب منه لأنه فوق قدرتها». ويروي أنه «بدأ الجيش بضرب المتواجدين في المكان وحمّل حوالى ثلاثين منهم في الآليات، وأنا منهم، وقد كسر إصبع يدي نتيجة لذلك»، مضيفاً أنه «أخذ عناصر الجيش أسماء من أوقفوهم، ثم بدأوا بإيقاف الآلية دورياً كل حوالى مئتي متر وترك البعض منهم». وبرأيه أن الجيش لم يعتقل إلا بعض شباب عين الرمانة لأن «الفاعلين كانوا قد فرّوا وعادوا إلى منطقتهم» موضحاً أن «مخابرات الجيش المتواجدة في كل الأحياء استطاعت التعرف عليهم وأوقفتهم».

رمزيات التوتر الأهلي[٢٤]

كتبت هالة حمصي في تقريرها الذي نشرته **النهار**[٢٥] أنه «عندما يخبر بعضهم عن ساعة مقتل جورج، تتفتح كل جروح الماضي والحاضر ويَسْودّ المستقبل». صورة الحرب استحضرتها حادثة مقتل جورج أبو ماضي فاستعيدت ذكريات خطوط التماسّ وتقابُل الشياح وعين الرمانة وتنازعهما.

يقول التقرير نفسه إن «موقع الجريمة معبّر، مؤثر، "اختاره المجرمون بعناية"، بالنسبة إلى بعضهم. فعلى مسافة بضعة أمتار، انطلقت شرارة الحرب اللبنانية قبل ٣٤ عاماً، مع "بوسطة عين الرمانة". وبمقتل جورج... تحركت كل مآسي الحرب، وحضرت أشنع ذكرياتها...».

رغم مرور عشرين سنة على انتهاء الحرب اللبنانية الداخلية، يصف كاتب تقرير صحيفة **السفير**[٢٦] انفصال منطقتي الشياح وعين الرمانة وفق الصورة التالية: «كأنه جدار برلين ذاك الفاصل بين الضفتين، جدار يحتاج سريعاً إلى من يسقطه». هذا الانفصال تستنكره صحيفة **الأخبار**، معتبرة أنه «من الظلم القول إن مكان الحادثة يفصل منطقتين اثنتين. يصعب التصديق أن المكان ليس منطقة واحدة. هذه الطريق التي ترسم حدود الديموغرافيا هناك، منذ حادثة البوسطة المشؤومة، أصغر من أن تكون شارعاً، وأكبر من أن تكون زقاقاً». وتضيف معلقة أن «الواقع الحالي صممه مهندسو الحروب»[٢٧].

يصف تقرير **الأخبار** نفسه تأثير الحادثة على أذهان سكان المنطقة، معتبراً أنه «أنجبت الذاكرة صوراً قديمة، غذّتها بعض الدعوات الطائفية والعنصرية». ويقول: «إن ذاكرة أغلب المواطنين تفاعلت هناك. استعادت الصور البشعة. الموت لا يأتي إلا بالبشاعة».

شباب دائم الاستنفار

أوردت كلٌّ من **الديار** و**الأخبار**[٢٨] نقلاً عن «موقع إلكتروني» أنه بعد الحادثة، وبسبب التوتر الحاصل، تعرض محمد حوري الذي يعمل في شركة لإيصال البريد الخاص، والطالب حسين مراد إلى الضرب المبرح ونقلا إلى أحد مستشفيات المنطقة.

إن القفز فوق الخلافات الطائفية المجموعاتية الحاضرة بين شباب منطقة الشياح الشيعية ومنطقة عين الرمانة المسيحية هو كوضع غشاء أمام العيون لحجب الرؤية. ولكن اعتبار سكان المنطقتين المذكورتين جمهورين متقابلين متواجهين ومتنازعين بالإجمال كما وصفهما تقرير **السفير**، («جمهورين متباعدين كل البعد بعضهما عن بعض»[٢٩])، هو بدوره تعميم خاطئ لحالات لا سبيل إلى إنكار حضورها وخطورتها.

---

٢٤ حول مسألة تخطي اللبنانيين الحرب الأهلية أو عدمه، يلفت الأستاذ أسعد شفتري إلى أنه «لم نتخطّ الحرب الأهلية. أساساً في ثقافتنا نحن لا نعرف المسامحة. في الحياة العادية عندما يختلف شخصان ثم يتصالحان يقول كل واحد منهما للآخر "الله يسامحك" لا "أنا سامحتك"». ويضيف أنه «لم يسامح اللبنانيون بعضهم البعض عمّا جرى خلال الحرب الأهلية. من فترة لأخرى يخرج أحد السياسيين ليذكّر سياسياً آخر بما فعله أثناء الحرب الأهلية. هذا دليل على أن اللبنانيين لم يسامحوا بعضهم البعض ولم يتصالحوا كما يجب. وهذا يعيد توتير الأجواء والقواعد الشعبية». (مقابلة خاصة أجرتها معه أمم للتوثيق والأبحاث في ٤ تشرين الأول ٢٠١٠).

٢٥ **النهار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٢٦ **السفير**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٢٧ **الأخبار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٢٨ في أعدادهما الصادرة في ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٢٩ **السفير**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

الواقع أن في كل من المنطقتين أجواء تثيرها العصبيات الطائفية وتدفع ببعض المجموعات المتأثرة بها إلى النظر إلى المختلف طائفياً كآخر خصم لا مجال للتفاهم معه، ولا صلة وصل به إلا التقاتل والتناحر.

ينقل التقرير الذي نشرته **النهار**[٣٠] أجواء من عين الرمانة، ممتعضة من سلوكيات بعض أبناء الشياح. يقول أحدهم: «لم نعد نستطيع أن نسكت بعد اليوم... لسنا مكسر عصا لأحد... لقد تحمّلنا الكثير». وعن الأجواء الشبابية، تنقل كاتبة التقرير أن «استفزازات "أولاد الجيران" في المقلب الآخر من خط التماسّ سابقاً، لم تعد تحتمل إطلاقاً، لم تعد مفهومة. "عيب، مش مقبولة بقا" يقول أحدهم. بكل بساطة، إنها "مؤشر سيئ" ينبئ بنيات خبيثة، برغبة لدى بعضهم في إشعال فتنة جديدة». وتعلق الكاتبة بأن «تصميم "أولاد الجيران" على افتعال المشاكل بات أكيداً بالنسبة إلى الأهالي، و"اللعبة" أبعد من أن تنتهي اليوم، وخصوصاً أنهم يرون كل فترة "آثاراً" يتركها هؤلاء، كشعارات تأييد لتنظيم حزبي شيعي "يرشّونها" بالأسود على جدران هنا وهناك». والخطير في الأمر هو الدعوات التي وجدت لها مكاناً في التقرير، والتي تنقل تأكيد بعض شباب عين الرمانة استعدادهم للرد: «لن نسكت بعد اليوم، وسنتحرك، ولن نسمح بتدمير منطقتنا».

دعوات بعض شباب عين الرمانة إلى التصدي لـ«المتاولة» وإلى التهديد بالعودة إلى السهر على أمن منطقتهم بأنفسهم، وجدت أصداء لها في التقرير الذي نشرته **الشرق الأوسط**[٣١]. تنقل كاتبته أنه «لدى الدخول إلى حي مار مارون قرب منزل أبو ماضي، يقف شاب يافع وعيناه دامعتان يتأبط عموداً ويصر أسنانه: «لن نسمح لمتوالي (شيعي) بالمرور من هنا بعد الآن»». ويؤكد هادي: «فليعلموا (شباب الشياح) أننا لا نهابهم ولا نخشى سكاكينهم ولا إيرانهم».

جارة جورج ترى أن ما يحصل هو نتيجة حقد على المسيحيين. تُعمل مخيلتها لتقول: «ما كل هذا الحقد علينا نحن المسيحيين؟ لماذا يشتمون مقدساتنا مراراً، ويرمون بزجاجات الخمر قرب مزاراتنا؟ أيعقل أنهم بعدما قتلوا جورج وطعنوا عدداً من الشباب، تجمهروا في الجهة المقابلة وأطلقوا الهتافات والألعاب النارية ورقصوا وهللوا؟ لقد رأيتهم بعيني».

أما جاك، صاحب أحد المحلات، فيسأل: «فليقرروا من يريدون أن يحمي المنطقة ويدافع عنها. إذا أراد الجيش القيام بهذه المهمة، فليقم بواجباته. وإذا لم يشأ فليتولّها شبابنا. إنما نريد أن ننام مطمئنين إلى أن أحداً لن يهاجمنا بسكاكين».

هذا نقل لصورة الشحن الطائفي الذي يسود بعض الأوساط الشبابية في عين الرمانة، وإظهار للحمة جماعية دائمة الاستعداد لمواجهة جماعات أخرى مختلفة طائفياً. تعلّق **الأخبار** في تقريرها عندما تنقل رواية شباب عين الرمانة وما يبدونه من انزعاج من شباب الشياح الذين «يأتون يومياً على دراجاتهم النارية» بجملة فيها كثير من الصحة، فتقول: «وطبعاً لا يقصدون أن أصوات الدراجات هي المزعجة وحدها. في رأي بعض المواطنين، في شارع المراية، وجود شبان من الشياح في عين الرمانة يعدّ بحد ذاته فعلاً استفزازياً لهم»[٣٢]. وهي، أي **الأخبار**، تنفرد في

٣٠ **النهار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٣١ **الشرق الأوسط**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٣٢ **الأخبار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

تقريرها بوصف، وإن بسيط وسريع، لنفسية الشاب الذي كان قادراً على طعن شاب آخر بالسكين، فتصفه بأنه «كأن القاتل كان بلا وعي، وقد أصرّ على ارتكاب القتل». طبعاً هناك تعارض بين اللاوعي وفعل الإصرار. بالنتيجة فإن القدرة على القتل، إن كانت نتيجة أفكار مغروسة في اللاوعي أم كانت فعلاً واعياً تماماً، فإنها مؤشر خطير على حدّة الأزمة الموجودة بين بعض المجموعات الطائفية.

في تحقيق كتبه الصحافي غسان سعود وحمل عنوان «بعد جريمة عين الرمانة: عودة إلى "زينة الرجال"»[٣٣] تعود صحيفة **الأخبار** إلى الحديث عن الشحن الطائفي السائد في بعض الأوساط الشبابية في عين الرمانة التي صدرت عنها عبارات تتحدث عن «الغرباء الذين أتوا إلى منطقتنا» وعن أنه «إذا لم تحمنا الدولة، نحمي أنفسنا».

نقل التحقيق بعض التعليقات التي كتبت على موقع القوات اللبنانية الإلكتروني في اليومين التاليين على حادثة مقتل جورج أبو ماضي. فالشاب، وإن كان ينتمي إلى «التيار الوطني الحر»، فهو بنظر المعلقين مسيحي وابن عين الرمانة أولاً وقبل أي شيء آخر.

يقول غابي إن «كل شباب القوات سيكونون جورج أبو ماضي إذا اقترب الزعران من "مناطقنا" للمسّ بالوجود المسيحي». أما إيلي، فهو يتمنى «لو تسلّحت القوات من جديد لترعب الأرض وتزلزلها وتنظف البلد من الشياطين كما فعل مار إلياس». مخايل، الشاب الذي لم تبعده إقامته في الولايات المتحدة الأميركية عن الحساسيات الطائفية الداخلية لا يزال حاملاً ذهنية قديمة تعود إلى أيام الحرب اللبنانية الداخلية. فهو يرى أن الوضع المسيحي «لن يرتاح قبل أن يولد من جديد بشير[٣٤] ثان ليربّي أولاد الشياح ويحرمهم دخول عين الرمانة». ويحمّل نديم جورج أبو ماضي رسالة تطلب منه السلام على «الخمسمئة شهيد الذين سقطوا دفاعاً عن عين الرمانة».

الأجواء الشبابية المنشورة كتابةً على الموقع الإلكتروني المذكور لا تخلو من العنصرية، ومن الاستعداد لإفراغ مخزون من العنف يعتمر في الصدور. فستيفاني باز تتوعد «الغدارين بيوم يمحونهم كلهم ليرتاحوا من قرفهم». ويستعيد طارق غصوب عبارة الرئيس المنتخب بشير الجميل مؤكداً «أننا كنا، وما زلنا، وسنبقى قدّيسي هذا الشرق وشياطينه». بينما يعبّر إميل عن أمله في الاستمرار على قيد الحياة حتى يرى «يوماً القوات اللبنانية عادت إلى السلاح كي تلقّن حزب الله درساً لا ينساه».

تعليقات أخرى تنتقد سلوك القوى الأمنية المولجة حفظ النظام يضع خلاصتها بشير الذي يوجه دعوة إلى الناس في عين الرمانة لأن «يتسلحوا دفاعاً عن النفس».

المنطق الطائفي ذاته وجد لنفسه مكاناً للتعبير في مجموعة أنشأها بعض مؤيدي التيار الوطني الحر على موقع الفايسبوك الإلكتروني، مجموعة انضم إليها خلال يومين أكثر من ١٣٠٠ شخص.

فعلى الرغم من بعض الدعوات والرسائل الهادئة التي وجهها بعض الأعضاء، نرى أخرى توّاقة

---

٣٣ **الأخبار**، ٩ تشرين الأول ٢٠٠٩؛ (وعبارة «زينة الرجال» كناية عن السلاح شاعت بعد استعمال مؤسس حركة «أمل» الإمام موسى الصدر إياها خلال أحد المهرجانات الجماهيرية عشية «الحرب»).

٣٤ إشارة إلى رئيس الجمهورية المنتخب بشير الجميل الذي أسّس وقاد القوات اللبنانية.

إلى الانتقام كدعوة إيلي شمعون الذي تمنى أن «تولع ليفشّ كل شاب منا خلقه فيهم، ونقتل بدل الواحد اثنين». كلام استدعى رداً شيعياً من علي منصور الذي توجه إلى إيلي مؤكداً «أننا رجال غصباً عمن يرضى ومن لا يرضى»، داعياً إيّاه إلى «عدم إظهار مراجل فقد رأينا جبنكم قبل وخلال وبعد ٧ أيار»[٣٥]. أما إيلي داوود فقد عبّر عن توقه إلى الثأر معتبراً أنه «على كل شاب مسيحي أن يقف مع عين الرمانة ـ قلعة الصمود ليثأر»[٣٦].

إمكان الاستثمار السياسي لما جرى وجد تعبيراً عنه على لسان أحد الشباب في التقرير الذي نشرته **الشرق الأوسط**. فهو يعلق بقوله إن «الموت بات رخيصاً في زمننا. اليوم يستثمره بضعة سياسيين وغداً ينسونه»[٣٧]، متحدثاً عن جورج أبو ماضي[٣٨].

آراء ولا إجماع

إلى جانب المتابعة اليومية والتحقيقات، نالت حادثة صنين حظها من التحليلات ومن مقالات الرأي. وعلى ما يتوقع المرء لم تخرج هذه التحليلات والمقالات عن «السياق العام».

فكل واحد من أصحاب هذه النصوص صوّب في اتجاه مختلف يبدو جلياً ارتباطه بموقعه من الأزمة السياسية الداخلية المتفاقمة آنذاك. ومن هنا

٣٥ ٧ أيار هو تاريخ مهاجمة حزب الله وحلفائه مراكز تيار المستقبل في مدينة بيروت، وادعائه أنه هاجمها لأنها كانت نواة ميليشيا ينوي تيار المستقبل تكوينها. وقد حصل ذلك في ٧ أيار ٢٠٠٨ بعد يومين من قرار الحكومة اللبنانية إزالة شبكة الاتصالات السلكية الخاصة التي يمتلكها حزب الله.

٣٦ ينتهي هنا ما استقيناه من التقرير الذي أعدّه غسان سعود لـ **الأخبار**.

٣٧ **الشرق الأوسط**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩

٣٨ حول أجواء الاستنفار في بعض أوساط الشباب، يقول مقاتل قواتي شارك في الحرب الأهلية منذ بدايتها، في شهادة خاصة سجّلتها معه أمم للتوثيق والأبحاث في ٢٧ أيلول ٢٠١٠ إن «جيلي أنا (عمر الشاهد حوالى خمس وأربعين سنة) لا يفتعل الإشكالات. الجيل الصغير يصطدم بالجيل الصغير ليورثونا مشاكل كبيرة. هذا الجيل الجديد تشكل وعيه على أخبار الحرب وعلى روايات ذويه، وعلى الصور المعلّقة على الجدران. جيل ما بعد الحرب يستسهل استرجاع الحرب. هم لا يعرفون ويلات الحرب. يظنون أن الحرب كصيد السمّن والترغلّ».
وعن الصور التي تحضر إلى ذهنه عند الحديث عن الحرب يقول: «كلمة الحرب تعيد لي صور الشباب الذين قتلوا والجرحى المرميين على الأرض، صور لأصدقاء توفّوا بين يديّ، "الحكي مش مثل الشوف"». يتنهّد ثم يتابع :«عندما تخرج أحشاء أحدهم أمامك، وأنت تجمعها، أو عندما ترفع دماغ أحدهم عن الأرض، لا تستطيع إلا التأثر. جمعنا الجثث عن الطرقات وحملنا التوابيت وبكينا على الشباب. كانت الجثث المجهولة الهوية تملأ مستشفيات الروم والأوتيل ديو، جثث منتفخة وبدأت بالتحلل. بينها تبحث عن جثة أصدقاء لك، وإن لمستهم تنفصل أعضاؤهم عنهم لتبقى في يدك وترى الدود والسائل الأسود والروائح المقيتة وأشياء غريبة عجيبة».
عاش هذا الشاهد كافة فصول الحرب الأهلية كمقاتل. يستذكر آخر فصولها: «أنا نمت تسعة أشهر في وزارة الدفاع خلال حرب الإلغاء. "فرخ" دخل حديثاً إلى الجيش ولا يعرف معنى البندقية يأتي ويركعك. هذا صعب. وصعب أيضاً الاستحمام تحت نربيش، وأن تأكل كل نهار ربع رغيف برغل. كنت أعد "كم بحصة في بالبلاطة" (الحصى الظاهرة على وجه البلاطة) بسبب السأم».
مشهد من الحرب لا يزال ملتصقاً بذاكرته. فـ«عندما دخلت قوات خاصة من الجيش السوري سنة ١٩٧٨، لتطبيق قرار منع التواجد المسلّح في عين الرمانة، ألقت القبض على أسر عدّة، وبدأنا اشتباكات معهم عن قرب. كان التراشق بالقنابل اليدوية ينتقل من شباك إلى شباك. كنت أسير أمام صديق لي، فدفعني ليحميني ما أدى الى إصابته برشق ناري من سلاح "بي كي سي". طار دماغه عليّ». يتوقف فجأة عن الكلام.
ويعلّق على الخطاب الذي يدعو إلى العودة إلى الأمن الذاتي عقب الحادثة باعتبار أن «خطاب الأمن الذاتي هو نتيجة لفورة دم متعلقة بالحادثة ومحصورة زمنياً بها. فكرة الحرس الشعبي لا يمكن تطبيقها أساساً. إذا طُلب ذلك من الشباب، يشاركون في الحراسة في اليومين الأولين، ثم سيتمنعون عن ذلك إما لارتباطهم بعملهم أو لمنع أهلهم لهم عن الاستمرار في هذه المهمة، أو لأسباب متعددة منها السأم. هذا "كلّو حكي"، إذا أنا معي عصا وأنت معك مسدس، هل أستطيع أن أحمي نفسي منك؟! وأنا ضد هذا المنطق. الجيش هو الحلّ الوحيد». ولكنه يستدرك مضيفاً: «هناك أناس يفرحون إذا اندلعت الحرب. لا يعجبهم الوضع الحالي ويقولون إن أكثر مما صار لن يصير. هؤلاء عاطلون عن العمل».

فلقد كان الاستثمار السياسي هو العنوان الجامع لما كتب حول مقتل أبو ماضي، مع استثناءات قليلة، وقليل جداً ما حاوله البعض من نظر في الأسباب الاجتماعية لفائض العنف لدى بعض الأوساط الشبابية.

عن ذاكرة مثقلة بالذكريات

تحت عنوان «بين الحادث والإشاعة»[٣٩] استعاد إلياس الديري (زيّان) الذاكرة المثقلة بالأحداث، والتي ترتبط بما كان يعدّ سابقاً محوراً من محاور الاقتتال اللبناني الداخلي. فهو يشير إلى وقوع عين الرمانة «على كتف منطقة الشيّاح، حيث لا تزال ذاكرة المكان حافلة بالحوادث والمشاهد والاضطرابات التي ساهمت في إشعال فتيل حرب السنتين، وفتح شهيّة حروب الآخرين على تجربة حظّها». وهي استعادة لمقولة غسان تويني عن الحرب اللبنانية على أنها «حروب الآخرين»، مصرّة على التعمية عن كون الحرب اللبنانية الداخلية حرباً أهلية وإن كانت العوامل الإقليمية والدولية فاعلة فيها كما الحال في كل الحروب الأهلية التي من سماتها السعي الدائم إلى توسيع دائرة التقاتل.

أما خالد صاغية فكتب في **الأخبار** تحت عنوان: «تلك السكّين القاتلة»[٤٠] عن تحوّل الشاب المغدور فجأة إلى «صورة مصغّرة عن هواجسنا ومخاوفنا» محيلاً إلى هواجس الاقتتال الداخلي التي يرى أنها لا تزال حاضرة: «تلك الحرب الأهلية التي يفترض أنها انتهت منذ تسعة عشر عاماً، لكنّها لا تزال تسكن تحت حجارة البيوت وفوق غبار الأرصفة».

من ناحيته، يرى مارون خليل أن الحوادث المماثلة لحادثة مقتل جورج أبو ماضي تعيد مناخ التوتر الذي كان سائداً خلال الحرب الأهلية، رغم مرور عشرين سنة على انتهائها. فيقول في مقالته في **الديار** تحت عنوان: «الوضع أصبح خطراً بين عين الرمانة والشياح»[٤١] إن «المعروف تاريخياً أن بين الشياح وعين الرمانة أجواء مشحونة منذ عام ١٩٧٥، وبمجرد حصول حادث مثل الحادث الذي حصل أول من أمس سوف يؤدي إلى كهربة الأجواء وخلق مناخ توتر واسترجاع ظروف الحرب أو المتاريس بين الجهتين».

أضفى وضع حادثة مقتل أبو ماضي تحت عنوان الشياح ـ عين الرمانة رمزيات كثيرة عليها، فهي المنطقة «الحاملة لذاكرة الحرب» كما وصفها الكاتب نبيل بو منصف في مقالته في **النهار** تحت عنوان: «عن حادث بلا تستّر»[٤٢]. أما الرمزيات والذكريات فتحضر للإشارة إلى ضرورة القيام بتحركات جادة تسمح لأبناء المنطقة بتجاوز تاريخ الحرب الأهلية في المنطقة المذكورة، وهو ما لحظه بو منصف بإشارته إلى محورية واقع المنطقة «في «تطوير» السلم الأهلي والاجتماعي والطوائفي». ويبقى ذلك ضرورة أساسية كي تمحى النظرة بأن ما يفصل بين هذين الحيين السكنيين المتجاورين هو شبيه بـ«جدار برلين» بحسب وصف جعفر العطار له في مقالة تحت عنوان: «لم تعد تفيد الأسئلة الآن»[٤٣]، وكي لا تبقى «منطقة يبدو أن جرح العداء والكراهية لم يلتئم بعد بين أبنائها المتعددي الطوائف والمذاهب» كما وصفها فؤاد أبو زيد في مقالة حملت عنوان: «بوسطة عين الرمانة لم تكن بداية الحرب»[٤٤].

---

٣٩ **النهار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٤٠ **الأخبار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٤١ **الديار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٤٢ **النهار**، ٩ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٤٣ **السفير**، ٩ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٤٤ **الديار**، ٩ تشرين الأول ٢٠٠٩.

الحادثة في أبعادها المتخيلة

فتحت حادثة صنين الباب واسعاً أمام «مخيّلات» البعض فربطوها بأزمات سياسية محلية وإقليمية ودولية.

إلياس الديري، في مقالته السابقة الذكر[٤٥]، تحدث عن «موجة من الخروقات الأمنية المتنقلة و"المدروسة"» انضافت إلى «فبركة الإشاعات والبلبلة» منذ انتهاء الانتخابات النيابية وتكليف زعيم تيار المستقبل سعد الحريري تشكيل الحكومة. واعتبر أن هذه الخروقات وآخرها حادث عين الرمانة «تستطيع أن تنقل رسائل محدّدة الأوصاف والغايات إلى الجهات المعنيّة»، دون أن يحدد الكاتب لا أوصاف هذه الرسائل «المحدّدة» ولا غاياتها. كما اعتبر أن حادث عين الرمانة «يقرأ كالمكتوب من عنوانه» وأنه «دائماً في صلب الأهداف زعزعة الاستقرار وتوجيه الرسائل المرمّزة»، وأيضاً دون إيضاح ما يقصد من عباراته. ويستمر الكاتب في تحليله الذي يثير من التساؤلات أكثر مما يقدّم أجوبة فيقول إنه «عندما يحصل هذا "الارتجاج" المدبّر قبل ساعات من لقاء الملك عبدالله بن عبد العزيز والرئيس بشار الأسد... يصبح من السهل قراءة الرسائل وتفسير الحوادث والإشاعات». إذاً هناك، بحسب الكاتب، رسائل ومكتوب يقرأ من عنوانه، ورسائل مرمّزة. ولكنه لا يساعد القارئ على فكّ هذه الرموز بل يدعه في حيرته.

جان عزيز في مقالة حملت عنوان: «من يقرأ جورج أورويل لأطفال عين الرمانة؟»[٤٦] يشير إلى عدد من السيناريوهات التي «تبدو قابلة للتطبيق» نشير إلى أحدها فقط لأنه «مدعّم» بمعلومات استقاها الكاتب من مصادر أمنية وهو «سيناريو المؤامرة». يقول الكاتب: «وسيناريو المؤامرة، من الطرفين، على "التفاهم" الداخلي من هذه الجهة، أو على التقارب الإقليمي من الجهة الأخرى، ممكن أيضاً وأيضاً، وخصوصاً في ظل معلومات مستقاة من أوساط أمنية متابعة للتحقيقات، تشير إلى وقائع غريبة، منها على سبيل المثال أن المنطقة كانت في الأيام الماضية مسرحاً لانتشار حزبي متبادل، وأن بعض المسؤولين الحزبيين معروفون بالاسم، وأن عناصر عسكريين رسميين يساعدون بعض هؤلاء، وكانوا مشاركين في الإشكال علناً».

الحديث عن أبعاد متخيّلة للحادثة أخذ مع غاصب المختار في مقالة بعنوان: «الأمن وقرار التعطيل»[٤٧] بعد المؤامرة الهادفة إلى تكريس «خطوط التماس». فقد كتب أن حادث عين الرمانة «هدف إلى تكريس "خطوط التماس" النفسية بين الشياح وعين الرمانة».

لم يؤدِّ مضي أيام على الحادثة، وتوضّح معظم ملابساتها، إلى الحد من الكتابة عن أبعادها المتخيّلة. ففي مقالة لسمير منصور تحت عنوان: «رسائل "الإينرغا"»[٤٨]، يرفض الكاتب فكرة «المصادفة» التي أدت إلى تزامن هذه الحادثة مع أحداث سياسية محلية وإقليمية، وكأنما لكي تكون أيّة حادثة دون أبعاد يجب أن تجري في غياب حياة سياسية! كما يرفض كل ما قيل عن الجريمة ويصرّ على ربطها بغايات ومآرب لم ينزل بها الله من سلطان. يكتب منصور: «ومهما قيل عن جريمة عين الرمانة التي ذهب ضحيتها الشاب

٤٥ **النهار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.
٤٦ **الأخبار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.
٤٧ **السفير**، ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٩.
٤٨ **النهار**، ١١ تشرين الأول ٢٠٠٩.

جورج أبو ماضي وعدد من الجرحى بطعنات السكاكين، وتحميل مسؤوليتها لشبان طائشين من المقامرين ومتعاطي المخدرات وجماعات الدراجات النارية غير الشرعية، فمن الصعب الجزم بأن المصادفة وحدها هي التي "جمعتها" مع جريمة طرابلس التي أدت إلى سقوط عدد من الجرحى، وما بينهما جريمة ملتبسة وقعت على مدخل بلدة بيت الشعار في منطقة المتن الشمالي وأدت إلى مقتل شاب سوري داخل سيارته. ومن الضروري بالتأكيد إعلان نتائج التحقيقات في شأنه لكي يتبين للجميع ما إذا كانت نتيجة خلاف شخصي أو من ضمن الجرائم الرسائل. وكذلك من الصعب التأكيد أنها المصادفة بالمطلق، أن تتزامن الجرائم الثلاث مع انعقاد القمة السعودية السورية ليل الثلثاء الأربعاء الماضي في دمشق. القمة إذاً، ظاهرياً على الأقل، هي الهدف ووجهة الرسائل الدموية...».

تفاهم «حزب الله» و«التيار الوطني الحر» على محك الحادثة

إلى ما تقدم، كانت الحادثة مناسبة للحديث عن مدى فعالية ورقة التفاهم الموقعة بين حزب الله والتيار الوطني الحر في كنيسة مار مخايل. فقد تم التطرق إلى العلاقة التي تربط بين الطرفين المذكورين من وجهتي نظر مختلفتين: الأولى رأت أن هذا التفاهم الشيعي/المسيحي هو تفاهم فوقي لم يُحدث تأثيرات على أرض الواقع، والثانية رأت أن هذا التفاهم ساعد في عدم تفاقم الأمور سياسياً وميدانياً.

كان من المفترض أن تقام التعازي في كنيسة مار مخايل، ولكن الكنيسة عجزت سياسياً عن إحتضان المعزّين لأن حادثة مقتل جورج جمعت قاتلاً وضحية من ضفتي التفاهم الشهير الذي تم الإعلان عنه من داخلها. كان الحل بتلقي التعازي في كنيسة مار جريس في الشياح. عن هذه المسألة تحدث يوسف حاج علي ناقلاً بعض الأجواء من كنيسة مار جريس أثناء تقبل العزاء بأبو ماضي في مقالة عنوانها «كلنا ما خصنا يا جورج». كتب: «كان على التعازي بجورج أن تكون في مكان آخر. في كنيسة مار مخايل. لكن الجو لم يسمح، حسبما يقول هذا الشاب المسيّس و"المتحمّس" الذي يجلس بقربي في الصالون. الجو في الكنيسة التي وقفت شاهدة على حرب خرقاء تدور بين جانبين، سمح يومها بتوقيع ورقة سياسية بين مجموعتين كبيرتين. لكنه لا يحتمل اليوم تقبل التعازي بشاب واحد. تخيلوا. ومن ثم يقول لي الشاب نفسه: اهتموا لنا بصورة النواب الحاضرين! معقول؟!»[٤٩].

مارون خليل اعتبر في مقالته السابقة الذكر[٥٠] أنه «جاءت الرياح بما لا تشتهي سفن العماد عون، إذ إن الحادث الذي وقع في منطقة صنين بين عين الرمانة والشياح ترك ردود فعل مسيحية معادية للعماد عون. وكانت قوة العماد عون أنه قام بتوقيع مذكرة تفاهم في كنيسة مار مخايل لمنع أي تصادم شيعي مسيحي، بل لخلق مناخ من الوئام والتلاحم بين المقاومة والتيار الوطني الحر، وبين المسيحيين والشيعة، وكي لا يشعر المسيحي أن سلاح حزب الله يهدده». سقطت نقاط قوة عون بعد الحادثة بحسب الكاتب، وكانت لها آثارها السلبية على الأجواء الشعبية المؤيدة لعون. فهو يقول إن «الأجواء الشعبية في عين الرمانة والحدث وفرن الشباك اشتعلت تماماً لغير صالح العماد عون وتوجهت نحو الكتائب والقوات، مما اضطر العماد عون

٤٩ **السفير**، ٩ تشرين الأول ٢٠٠٩

٥٠ **الديار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

إلى نقل الضحية إلى الشوف لدفنها هناك لأن جمهوراً كبيراً وغاضباً كان يرفض وجود النواب آلان عون وناجي غاريوس وحكمت ديب في التعزية في منطقة عين الرمانة».

على عكس خليل، قرأ عماد مرمل العلاقة بين الحادثة وورقة التفاهم الموقعة بين حزب الله والتيار الوطني الحر بشكل معاكس. ففي تحليل له تحت عنوان «بوسطة عين الرمانة تخفق في العودة إلى الخدمة/"التفاهم" في مواجهة "طعنة سكين"»[٥١] اعتبر مرمل أنه «لعلّ انتماء الضحية إلى التيار الوطني الحر ساعد في "تلطيف" حكم القدر». ورأى أن «الثقة التي أرساها التحالف بين التيار الوطني الحر وحزب الله نجحت في إبقاء الجريمة ضمن إطارها الضيق والجنائي، وحالت دون تعميم الأحكام، وهذا دليل إضافي على فعالية "العلاقة المميزة" العابرة لخطوط التماس، التي نسجها السيد حسن نصرالله والعماد عون، كما يقول أنصارهما».

أما خالد صاغية فاكتفى بالملاحظة أن «سقوط أبو ماضي "أصبح" مناسبة لإطلاق النار على التفاهم بين التيار الوطني الحر وحزب الله، ما دام هذا التفاهم لم يمنع سقوط القتلى على خط التماس المسيحي الشيعي»[٥٢].

عن القوى الأمنية ودور القضاء

في مقالته المذكورة تحدث جان عزيز عن «عجز الأجهزة الرسمية عن الاستباق والمعالجة»[٥٣]. وأشار نبيل بومنصف إلى وجوب «التدقيق في سبب الغضب الشعبي الذي برز ناطقاً فصيحاً غداة حصوله حيال تصرف القوى العسكرية والأمنية»، واعتبر أنه «غضب ناجم عن خوف في النهاية وخشية من انفلات زمام الأمور على أيدي "عصابات"»[٥٤].

أما علي حمادة فقد شكك بدور القضاء في مقالة بعنوان «أزمة دراجات أو أزمة دويلة؟»[٥٥]. فقد كتب أن «الغزاة»، قاصداً الشباب الشيعة، الذين اشتبكوا مع شباب من عين الرمانة «سرعان ما سيحالون على المحاكم للحكم بجنح صغيرة، ويعودون من بعدها إلى دراجاتهم، وعصيهم وسكاكينهم وربما إلى أسلحتهم متى صدرت الأوامر!».

حول البيئة الحاضنة للعنف

تطرقت بعض المقالات والتحليلات الصحافية إلى عدد من العوامل التي تؤدي إلى العنف بين بعض شباب الجماعات الطائفية المختلفة. فتحدثت عن بيئة حاضنة للعنف، والى حدّ ما، مولّدة له.

فقد اعتبر مارون خليل، في مقالته المذكورة، أن «المناخ لدى جمهور حزب الله وحركة أمل، وخاصة حركة أمل لأنها الأقوى في شارع أسعد الأسعد، سمح بأن تجتاز دراجات نارية يقودها شبان ويحملون سكاكين ويقومون بطعن بعض سكان عين الرمانة حيث سقط قتيل شاب وجرح أربعة»[٥٦].

أما نبيل بومنصف فرأى أن «"أرض" المنطلق

٥١ **السفير**، ٩ تشرين الأول ٢٠٠٩.
٥٢ **الأخبار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.
٥٣ المصدر السابق.
٥٤ **النهار**، ٩ تشرين الأول ٢٠٠٩.
٥٥ **النهار**، ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٩.
٥٦ **الديار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

والعودة لهذه الشلل تحمّل هاتين القوتين، (حزب الله وحركة أمل)، المسؤولية المعنوية المباشرة عن ردع كل ظاهرة وهما قادرتان بلا شك على ذلك. لا بل باتتا ملزمتين هذا الردع ما دام ثمة انطباع لا يتزحزح بأن الدولة لا تجرؤ على تحمل مسؤولياتها في مناطق "المربعات"»[٥٧].

إن الشعارات السياسية التي أطلقت خلال خمس سنوات من عمر أزمة سياسية لبنانية شديدة أدت إلى احتقان في نفوس المواطنين على أسس طائفية وجماعاتية. وكما أشار الصحافي جعفر العطّار في مقالته التي سبق واستشهدنا بها فـ«إن الصور التي تكتسح الشياح وعين الرمانة تكفي وحدها لأن تكون وقود أي مشكلة "بوكرية"»[٥٨].

إبراهيم جبيلي تحت عنوان «كلام صريح في جنازة الشهيد جورج أبوماضي»[٥٩] حمّل «حزب الله» المسؤولية المباشرة عن الأجواء الشبابية المماثلة لأجواء أولئك الذين دخلوا إلى عين الرمانة. فهو يعتبر أن حزب الله هو «أم ووالد الصبي». وبرأيه فإن «عصابة الدراجين التي اجتاحت الشوارع معروفة الهوية وأمكنة انطلاقها، وإذا عرف اللبنانيون هويتهم الطائفية فهم يعرفون أيضاً بأن ثقافة هؤلاء والانتماء السياسي لهم، لا علاقة لهما البتة مع الحزب أو بمؤسساته، لكن رغم ذلك، استمد هؤلاء المعنويات و"الفحولة" من الانتصار الوطني للحزب، وإلا كيف يجرؤ هؤلاء الفتية على "التدييك" في منطقة عين الرمانة». كما حمّل حركة أمل مسؤولية مباشرة لأن «الدراجات انطلقت من الشياح، منطقة النفوذ الأوحد للحركة».

تحميل حزب الله وحركة أمل مسؤولية تصرفات بعض أبناء ضواحي بيروت الجنوبية الشيعية أخذ في بعض التعليقات شكل دعوات إلى العودة إلى الأمن الذاتي، كما فعل فؤاد أبو زيد في مقالته أعلاه. فهو بعد وصفه عين الرمانة بأنها «قلعة الصمود»، يشير الى أنه «طالما أن القوى الفاعلة على الأرض في مناطق الضاحية الجنوبية، لا يريدون أو لا يقدرون على ردع الغزوات المسلّحة ضد المناطق التي ترفع العلم اللبناني ولواء الدولة، فإن حماية الأرض والعرض والحرية تصبح تكليفاً شرعياً لأبناء عين الرمانة وأي منطقة أخرى تواجه ما تواجهه هي»[٦٠].

من ناحيته وجد علي حمادة في مقالته «أزمة درّاجات أو أزمة دويلة؟»[٦١] أن أساس المشكلة هو في وجود «الدويلة» أي في المناطق الواقعة تحت نفوذ حزب الله. ومن الملفت أنه في كل مقالته حول الحادثة لا يذكر اسم الشياح ولا اسم عين الرمانة، في سعي منه لتعميم الحادثة على مساحة الوطن. كما أنه لا يذكر سكن جورج أبوماضي في عين الرمانة وينعته بـ«ابن الفريديس الشوفية» مفضلاً ذكر مسقط رأس الشاب تأكيداً على ما يشكل صلة «الرحم» المناطقية بينهما ـ بين صاحب المقالة والقتيل.

يشير الكاتب إلى «أزمة عميقة هي أزمة الدويلة المعششة في قلب الدولة والوطن». ويضيف أن «الدويلة المذكورة تتوسع على حساب الدولة الجامعة، وتقيم قوانينها الخاصة ونمط عيشها الخاص، فتؤسس لازدواجية التعامل مع القانون، فلا قانون فوق رأس الدويلة، فيما تواصل هذه

٥٧ **النهار**، ٩ تشرين الأول ٢٠٠٩.
٥٨ **السفير**، ٩ تشرين الأول ٢٠٠٩.
٥٩ **الديار**، ٩ تشرين الأول ٢٠٠٩.
٦٠ **الديار**، ٩ تشرين الأول ٢٠٠٩.
٦١ **النهار**، ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٩.

التنعم بمكاسب الدولة». ويعتبر أنه «لا خضوع للقانون فيما تقوم شريعة اللادولة واللاوطن والتقوقع داخل منظومة عازلة عن الآخر وأحياناً كثيرة نابذة له». ويخلص الكاتب إلى أن «الدويلة الفئوية المسلحة تتوسع في حين أن الدولة الجامعة الراعية للبنانيين تتقلص إلى حد التلاشي».

على نحو مشابه، يربط محمد مشموشي بين قيام الدولة وعدم تكرار جريمة عين الرمانة. ففي مقال له تحت عنوان «"رسالة" عين الرمانة للجميع: لا بد من الدولة رغم كل شيء!»[٦٢]، يقول الكاتب: «لا بد من قيام الدولة، وأجهزتها العسكرية والأمنية والقضائية والإدارية حتى لا نتحدث عن السياسية والاقتصادية الاجتماعية، أو العمل الفوري على إعادة بنائها إذا كان هناك من رأي فيها، وإلا فلا "مستقبل" إلا ما وضعت خطوطه العامة جريمة عين الرمانة الجديدة».

هذه الصورة الفوضوية للمناطق الخاضعة لنفوذ حزب الله وحركة أمل لم تحضر فقط في كتابات الصحافيين المؤيدين لقوى ١٤ آذار. فها هو جان عزيز، في مقالته المشار إليها سابقاً، يرسم صورة قاتمة عن الضاحية الجنوبية ويشبهها بـ«شيكاغو الثلاثينات»[٦٣]. يقول عزيز إنه في الضاحية الجنوبية الشيعية «هناك جيش من الدراجات النارية. لا قانون فيها ولا شرعية ولا أصول. تحميه مرجعيات أكبر من القوى الأمنية، وأكبر من الدولة. ويحميها خط أحمر لدى "حزب الله"، عنوانه عدم الاقتتال الشيعي الشيعي. تُحطّم إشارات السير في الغبيري، ويصمد الخط الأحمر. تتحوّل شوارع الضاحية الجنوبية أحياناً إلى ما يشبه شيكاغو الثلاثينات، ويصمد الخط الأحمر. فرض موازين سياسية وأمنية وعسكرية و"دولتية"، كرمى للخط الأحمر ذاته». وينتقل إلى الحديث عن هذا «الخط الأحمر» في منطقة الشياح فيقول: «في الشياح الخط نفسه عريض. يشمل المنطقة، و"الشارع العريض" وكل شارع مستنفر للقتل والاقتتال والاستقتال باسم العرض... منذ أعوام طويلة والواقع هناك على هذه الحال».

عن الاستعداد للقتل

لم يختبر كثير من الشباب اللبناني الحديث السنّ الحرب الأهلية اللبنانية الداخلية. بعضه لم يقرأ عنها، فقط يستمع إلى فصول يرويها محيطون به تحت عنوان البطولات. لم يتم العمل بشكل جدّي على نقل دروس الحرب الأهلية إلى الأجيال الجديدة[٦٤]. والآن، يستخدم الشحن السياسي لأبناء الطوائف لغة القوة، فتصبح القوة وممارستها والتباهي بها معياراً للانتماء إلى جماعة سياسية طائفية.

---

٦٢ **المستقبل**، ١١ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٦٣ **الأخبار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٦٤ يقول الأستاذ أسعد شفتري في حديث خاص، تم تسجيله في ٤ تشرين الأول ٢٠١٠: «لم يتم العمل على مشروع ينقل دروس وخلاصات وعِبَر الحرب الأهلية إلى الأجيال التي لم تعشها لأنه ليس في مصلحة القيادات السياسية الطائفية. ليس في مصلحتهم أن ينفتح اللبنانيون بعضهم على بعض لأن هذا يخرجهم من تبعيتهم السياسية لهذه القيادات. لا تستطيع القول لسياسي أو لشيخ أو لمطران قم بمشروع سيؤدي إلى عدم استماع أبناء طائفتك لرأيك السياسي».
ويضيف: «هناك عمل كبير في هذا الصدد يجب القيام به، عمل لا يقتصر على نقل دروس الحرب الأهلية الأخيرة. حدثت حروب كثيرة في تاريخ لبنان القديم لم يعمل أحد على نقل الخلاصات التي تمنع تجددها. هناك الحروب الصليبية وأحداث ١٨٤٠ وأحداث ١٨٦٠ وأحداث ١٩٥٨ أيضاً. كثير من المسلمين يظنون أن المسيحيين هم صليبيون وأنهم ساعدوا الصليبيين أثناء حملاتهم. لا أحد يقول لهم إن بعض المسيحيين حاربوا الصليبيين. أنا أرثذكسي والصليبيون قتلوا ٢٠٠ ألف أرثذكسي عندما دخلوا الى القسطنطينية. من ناحية أخرى، عائلتي موجودة في لبنان فقط منذ ١٥٠ سنة، فما دخلي بهذه الأحداث. لا أحد يقول ذلك=

في المقالة التي كتبها جان عزيز، وصفٌ لجوّ يسود «في المقلب الشرقي من الحرب العبثية السابقة» أي في المناطق المسيحية. هناك «فتية لم يعرفوا تلك الحرب، ولم يخبرهم أحد عنها وعن ويلاتها. ولم يقرأوا "ما ذقتم وعلمتم"[٦٥]. حتى إنهم لم ينسوا شيئاً، ولم يتعلّموا شيئاً. يتوقون إلى خوض "حربهم" التي فوّتوها. يعدون أنفسهم ربما بانتصار فات جيل "رفاقهم" الذين سبقوهم. ينسجون أساطير وخرافات وأوهاماً. وظّفوا المسيح والعذراء والقدّيسين مرشدين روحيين لنضالهم. وشموهم وحفروهم ورفعوهم على أسنّة "الشرف" و"الكرامة" و"عنفوان" المنطقة والطائفة... وسكنوا الأزقّة ينتظرون "بوسطتهم"»[٦٦].

أما عن مسؤولية السياسيين اللبنانيين عن ارتفاع مستوى الشحن الطائفي في الشوارع اللبنانية المتعددة الطوائف. فيشير جورج أبومعشر في مقالة تحت عنوان «لو يعقل الزعماء لقلّ الشهداء»[٦٧] إلى أنه في لبنان أكثر من «شياح وعين الرمانة» ففيه مناطق عدّة تشهد توترات طائفية. وعليه، يوجّه رسالة إلى السياسيين متمنياً «على أمراء الطوائف، وزعماء الأحياء ورؤساء الأحزاب والكتل النيابية، التحلي بشيء من الخلقية والإقلال من تبادل القذف الكلامي ووقف استغلال المآسي لكسب شعبي رخيص». ويختم مقالته مذكراً بعنوانها: «فهل يعقل الزعماء ليقل عدد الشهداء؟».

إن الاحتقان الطائفي في بعض الأوساط الشبابية، واستعدادهم الدائم لمواجهة أبناء الطوائف الأخرى الذين ينظرون إليهم كآخر نقيض هو أمر واقع. جورج أبو ماضي كان هذا الآخر إلى درجة بعيدة. يشير علي حمادة في مقالته المذكورة أعلاه إلى هذا الواقع بإشارته إلى أنه «لم تر السكاكين ولا أصحابها فارقاً بين جورج أبو ماضي وغيره. في الغزوات لا يعود الشخص ذا أهمية، بل الجغرافيا»[٦٨].

يوسف حاج علي كتب: «يقتل بعضنا بعضاً كل يوم بسبب طائفيتنا. بسبب فقرنا. بسبب ضيق حال يدنا. بسبب اختلافاتنا وخوف بعضنا من بعض. بسبب صور مشوشة في عيوننا وحقد ينمو في قلوبنا. بسبب أحلامنا التي تضيع أمام ناظرينا. يقتل بعضنا بعضاً لأننا فقدنا الأمل». وفي ختام مقالته يقول: «الذي طعن جورج في ليل أسود، ليس شخصاً واحداً. الذين طعنوه كثر. لقد تعبنا

=للمسلمين. المسلم العادي لا يعرف هذه الأمور. هذا أحد الأمثلة». وعن سؤال حول سبب امتناع المشاركين في الحرب عن نقل درس الحرب لأولادهم، يجيب: «لعدة أسباب. لأنهم ارتكبوا فظاعات خلال الحرب ويستحون من إخبار أولادهم بذلك. وأيضاً لأنهم لا يحبون استعادة ذكريات الحرب التي تسبب لهم قلقاً نفسياً والتي يحاولون نسيانها».

وحول خطورة عدم نقل دروس الحرب إلى الأجيال الجديدة، يقول: «الشباب الذين لم يعيشوا الحرب يتصوّرون الحرب كلعبة لا موت فيها، أو كفيلم هوليوودي حيث يعود دائماً البطل في نهايته، وليس البطل وحده، بل هو وكل رفاقه. لا أحد يموت ولا أحد يتألم. هذا الأمر خطير. بينما في الحقيقة، فإن الحرب هي فظائع ومآس. في الحرب يفقد الإنسان أصدقاء وأحباء له. ينتقل من منزل إلى منزل. وفي المنزل الواحد ينتقل من غرفة إلى أخرى. ليس سهلاً أن يُفكّر الإنسان دائماً في أيّة غرفة من منزله سيجلس لاتقاء القذائف التي ستأتي من هذه الناحية، لأن الحرب بين هذا الفريق أو ذاك، أو من ناحية أخرى لأن المتقاتلين في هذا اليوم هم غير المتقاتلين من قبل. وليس سهلاً القلق على تأمين المواد الغذائية اللازمة للحياة». ويشدد على التذكير بأنه «في الحرب تتغيّر التحالفات، وترى أنك مضطر لإطلاق النار على صديق لك لأنه ينتمي إلى طرف سياسي أنت اليوم على خلاف معه».

٦٥ المقصود كتاب الدكتور أحمد بيضون **ما علمتم وذقتم ـ مسالك في الحرب اللبنانية**، الذي يتحدث، إلى أمور أخرى، عن بعض أحوال لبنان خلال الحرب الأهلية.

٦٦ **الأخبار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٦٧ **الديار**، ٩ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٦٨ **النهار**، ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٩.

من كثرة النعي. لقد تخدرنا من كثرة الموت. كلنا ما خصنا يا جورج. كلنا ما خصنا»[٦٩].

التوتر الطائفي الذي يؤدي إلى افتعال الإشكالات هو سمة «فريق في لبنان يحب أن يسير عكس السير». هذا ما تراه زينا الخوري في مقالة لها تحت عنوان «البوسطة لا تمرّ في عين الرمانة»[٧٠]. فهذا الفريق، بحسب الكاتبة، «يعتبر نفسه فوق القانون، ويتمنى أن تعود السنون إلى الوراء ليعيش في المتاريس. لأنه يستمتع بمنظر خط التماس. ويعشق رائحة البارود. ولا يغفو إلا على أصوات المدافع». هكذا نرى أنها تقارب مسألة مهمّة، بكثير من السطحية ومن «الوجدانية»، لا ملقية بالاً إلى العوامل السياسية والاجتماعية التي تؤدي إلى ولادة مجموعات كهذه. على هذا فهي تصيب في تعميمها هذه الأجواء، وعدم حصرها في طائفة معينة أو منطقة معينة في مواجهة مناطق وطوائف مثالية، كما فعل بعض زملائها. ومن ثم فمن المفيد أن تُحمل ملاحظتها عن «فريق احترف الحرب، ويشعر أنه يتيم من دون بندقية. هويته بندقيته حتى ولو كانت بلا قضية ولا هوية ولا مستقبل» ـ أن تُحمل ملاحظتها هذه على محمل الجد.

تصف الخوري أجواء اللبنانيين الذين يتوقون للعودة إلى حمل السلاح كما يلي: «الانتماء للبندقية حالة مجد في نفسية هؤلاء. يفاخرون بالماضي، ويرفضون أي تبدل نحو المستقبل. يرفضون الخروج من جلدهم لأن الآخر بنظرهم لم يتبدل. وهو يتربص بهم للانقضاض على أحيائهم وذبحهم على الهوية باسم الدين. لذلك يعيشون حالة ارتدادية في محيطهم، تريد أن تبقي روح ١٩٧٥ متأججة في النفوس... ما تزال تملك الأناشيد الحماسية، والأعلام المتمددة كشرشف "كوين سايز" والشعائر الدينية على زجاج السيارات. والزماميز...».

هناك، بحسب الكاتبة، من يعبّئ أصحاب الدراجات النارية، وهناك من يعبّئ من ينتظرها في الجانب الآخر. تقول: «مزعجة أصوات الدراجات النارية. وقد لا تكون مجرد حركات صبيانية. وهي تشكل استفزازاً، وتحدياً، ولكنها ليست أبداً سبباً كافياً لإشعال فتنة. وهناك من "يعبّئ" هذه الدراجات ويدفعها عكس السير. وهناك من ينتظرها في الجانب الآخر "ليعبّئ" أيضاً الحالة الاستفزازية...».

شباب وضواحٍ

خلت معظم التحليلات السياسية التي استدرجتها واقعة صنين من أية إشارات جادة إلى المشاكل التي يواجهها شباب الضواحي في حياتهم اليومية: لا حديث عن الفقر والبطالة وعن ارتهان كثير من هؤلاء الشباب في مصالحهم إلى القوى السياسية المسيطرة، فضلاً عن ظروف عيش صعبة وسيئة[٧١].

لعل الإشارة الوحيدة إلى ذلك هي ما جاء في مقالة خالد صاغية حيث يقول: «لا أحد يذكر أنّ

٦٩ **السفير**، ٩ تشرين الأول ٢٠٠٩

٧٠ **الديار**، ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٧١ يقول مقاتل قواتي شارك في الحرب الأهلية منذ بدايتها، وهو رجل خمسيني ولد وترعرع في محلّة عين الرمانة في شهادة خاصة بأمم تم تسجيلها في ٢٧ أيلول ٢٠١٠ إن شباب الشياح وعين الرمانة الذين يفتعلون المشاكل هم «فريخات»، «أنا أسمّيهم "جماعة البوكسر"». ويروي أن «شباب الشارع في عين الرمانة هم مثل شباب الشارع في الشياح: عاطلون عن العمل ويتعاطون الحبوب والمخدرات ولا يتوقفون عن "عقّ" البيرة، يقومون بأعمال سرقة ويأخذون مالاً من أهلهم». ويتابع: «الشباب، من الجهتين، "بيشتروا المشكل شراية"».
برأيه أن الداخلين إلى عين الرمانة لشراء الكحول وشربها أو للعب على ماكينات البوكر لا يشكلون أيّة مشكلة: «من يأت ليشرب الكحول، يأتِ ويجلس في إحدى الزوايا. يشتري البيرة والويسكي المتدنية الثمن ويشتري كيس "بزر" وكيس فستق ويشرب ثَم يعود =

أبو ماضي طُعن إثر مشكلة بين شباب الضواحي، وأن الوسيلة التي استخدمت هي من النوع الذي يشير إلى مخزون العنف في تلك المساحات التي لم تستطع العطاءات الحزبيّة والطائفية أن تسدّ فيها إهمال الدولة». ويضيف: «الدراجات النارية والبينغو هي كل ما بقي لهؤلاء الشبان من تسلية»، مشيراً إلى أن «هذا النوع من "التسلية" بات قاتلاً»[٧٢].

تطوّر المواقف السياسية من الحادث

أثارت حادثة عين الرمانة سجالاً واسعاً اشتركت فيه معظم القوى السياسية. حاولت قوى الثنائي الشيعي، والتيار الوطني الحرّ تصوير الحادث منذ البداية على أنه حادث فردي، وأن لا خلفيات سياسية له. أما خصومها فلم يبلوروا نظرة موحّدة لما حصل. ففي حين ذهبت بعض أطراف هذا الفريق إلى احتواء الآثار السياسية لمقتل أبوماضي، معتبرة أن الحادث فردي، أدرجته أخرى في السياق السياسي والأمني العريض.

الحادثة على الصفحات الأولى

ابتداء من ٨ تشرين الأول، ولأيام قليلة، تفاعلت حادثة صنين في تصريحات السياسيين. وعلى غرار روايات الحادثة عبرت خيارات الصحف في إبراز بعض هذه التصريحات أو في المرور دون إبرازها عن المحل الذي تراه لهذه الحادثة، أو المحل الذي تريدها أن تحتله، في السجال السياسي القائم.

النهار، في عددها الصادر في ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩ أفردت مكاناً للخبر على صدر صفحتها الأولى، حيث عرضت مواقف القوى السياسية ضمن الخبر الذي شكل عنوانه المانشيت. جاء المانشيت على الشكل التالي: «جعجع نفى الطابع السياسي وعون رفض "الدراجة مكان البوسطة" وتدابير أمنية وتوقيفات/احتواء لحادث عين الرمانة وجنبلاط يحذّر من التشويش على القمة/تقدّم في الاتصالات السياسية في انتظار مرحلة التفاصيل»[٧٣]. وفي التفاصيل، عرضت **النهار** تحت العنوان الفرعي «حادث عين الرمانة» لموقف سمير جعجع الذي قال: «إن لا خلفيات سياسية له (للحادث)»، عازياً الأمر إلى «مجموعات خارجة على القانون تستبيح كل شيء». ولكنها أضافت تعليقاً على موقف جعجع معتبرة أن «أوساطاً مواكبة للاتصالات السياسية» أشارت إلى أن موقف جعجع و«مسارعته إلى نزع أي صفة سياسية عن الحادث جاءت ضمن مواقف مدروسة ومنسقة بين مسؤولين وقوى في ١٤ آذار لإحباط أي هدف محتمل لهذا الحادث، أو أي محاولة لتوظيفه سياسياً وأمنياً».

كذلك اختارت عرض موقف رئيس حكومة تصريف الأعمال فؤاد السنيورة الذي اعتبر أن «هذا الحادث في توقيته قد يكون هدفه دفع البلاد نحو منزلقات خطرة لا تواجه إلا بالوعي الوطني والحزم من الأجهزة الأمنية والقضائية لقطع الطريق على المصطادين في المياه العكرة

=إلى بيته. هؤلاء عادة عمرهم ٣٥ سنة وما فوق. عادة لا صداقات لهم في عين الرمانة. تأتي "شلّة" تشرب وتعود. ومن يأت ليلعب على ماكينات البوكر يأت فقط لهذا الهدف. أصحاب هذه المحال يستفيدون من المال الذي يخسرونه في محلاتهم، لذلك فهم يؤمنون لهم الحماية من أيّ تعدٍّ، وشباب المنطقة يعرفونهم. هؤلاء جميعاً لا يفتعلون الإشكالات. الشباب الذين يفتعلون المشاكل هم "الفريخات" ممن عمرهم حوالى ٢٠ سنة».

٧٢ **الأخبار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٧٣ **النهار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

ومن يحاولون استغلال حوادث كهذه لأهداف أخرى».

بعدها تنتقل إلى عرض موقف العماد عون الذي قال إن «الحادث أمني وليس سياسياً» مضيفاً: «لن نسمح بأن تصبح دراجة عين الرمانة مكان بوسطة عين الرمانة». وانفردت **النهار** بنقل تعليق للنائب وليد جنبلاط يقول فيه إن «هذه الحادثة مستنكرة ومدانة ولا بد من تسليم الأمر إلى القضاء ليأخذ مجراه كما فعلنا بعد استشهاد لطفي زين الدين[٧٤]، إذ تبين آنذاك أنها حادثة فردية». وفي قراءته الخاصة للحادثة اعتبر جنبلاط أنها «حادثة غالب الظن أنها فردية».

يظهر من المواقف التي قررت **النهار** عرضها في خبرها الرئيسي محاولتها التخفيف من التوتر السياسي الناجم عن الحادثة، تاركة الباب مفتوحاً على ما قد يحدث لاحقاً وخاصة من خلال ما أضافته تعليقاً على تصريح جعجع، إذ يبدو من هذا التعليق أن ما قاله جعجع هو نتيجة لاتصالات سياسية أعقبت الحادثة، ولا يعكس بالضرورة قناعته الشخصية حول ما جرى، أي أنه موقف تكتيكي لا تعبير عن قناعاته.

من ناحيتها، نشرت **الحياة** التي فاتتها الإشارة إلى الحادثة في عددها الصادر في ٧ تشرين الأول ٢٠٠٩[٧٥] ـ نشرت الخبر في عددها الصادر في اليوم التالي على صدر صفحتها الأولى، تحت عنوان «فرنسا أبلغت سورية أن عدم الاستقرار في لبنان لا يخدم إلا إسرائيل/استنفار سياسي وأمني لتطويق حادثة عين الرمانة/وبري وجنبلاط يدعوان إلى الإفادة من قمة دمشق»[٧٦]. وفي المضمون، استعرضت الصحيفة بداية موقف العماد ميشال عون المذكور، ثم موقف الأمانة العامة لقوى ١٤ آذار التي حذرت من «تعميم الفتنة لتمرير مخططات مشبوهة». ثم موقف النائب سامي الجميل الذي أشار إلى أن الحادث ليس فردياً، خاتمة بالإشارة إلى متابعة رئيسي الجمهورية ميشال سليمان وحكومة تصريف الأعمال فؤاد السنيورة تداعيات الحادثة.

وكما يظهر، فإن خبر **الحياة** تطرق بشكل أوضح إلى الخلاف السياسي الناتج عن القراءات المتباينة لحادثة عين الرمانة، عارضاً جميع التعليقات السياسية الأساسية عليه.

أما **الأخبار** فقد أثبتت على صفحتها الأولى مانشيتاً صغيراً فوق مانشيتها الرئيسي، بعنوان «تشييع جورج أبو ماضي واستنكار عام لجريمة عين الرمّانة»[٧٧] يشير إلى مزيد من التفاصيل في صفحتيها الداخليتين ١٠ و١١. وفي عدم اختيارها إبراز حادث عين الرمانة ميل واضح إلى التقليل من صدارته السياسية، دونما إهماله كخبر لا بد من الاهتمام به بسبب النقاش الكبير الذي ولّده.

المستقبل أفردت مكاناً للخبر في منتصف صفحتها الأولى، تحت عنوان «١٤ آذار ترحّب بزيارة خادم الحرمين لدمشق وجعجع يؤكّد على حكومة ائتلاف ويشدّد على الإسراع في التأليف/استنكار لحوادث "عين الرمانة"

٧٤ على طريق العودة من المشاركة في ذكرى استشهاد رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري، في ساحة الشهداء، في ١٤ شباط ٢٠٠٩، تعرّض بعض المشاركين لاعتداءات في منطقة رأس النبع، أدّت إلى سقوط قتيل هو لطفي زين الدين وجرح آخرين.

٧٥ نظراً إلى التبكير المعروف في إرسالها للطباعة.

٧٦ **الحياة**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٧٧ **الأخبار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

وتمسّك بالسلم الأهلي»[٧٨]. وفي التفاصيل، بدأت خبرها بالحديث عن انعقاد القمة السعودية السورية واستكمال الرئيس المكلّف سعد الحريري مشاوراته لتشكيل الحكومة، وأنه «في هذه الأثناء، خيّم الهاجس الأمني مجدداً على صدور اللبنانيين، بعد الحادث الخطير الذي حصل في عين الرمانة ليل أمس الأوّل، والذي أدى إلى استشهاد الشاب جورج أبو ماضي ووقوع عدد من الجرحى». وتابعت الصحيفة مع خبر مقتل أبو ماضي مشيرة إلى تحركات كل من رئيسي الجمهورية وحكومة تصريف الأعمال في هذا الصدد. ثم انتقلت لتستفيض في الحديث عن تحرّك الأمانة العامة لقوى ١٤ آذار، وعن البيان الذي أصدرته، وعن تصريح النائب السابق فارس سعيد. بعدها مرّت بسرعة على مواقف النائبين ميشال عون وعلي فياض الذي رأى أنه «عندما يرى المواطن أن هناك فراغاً في السلطة يشعر أن هامش الحرية أمام نزواته سهل»، مؤكداً أن «ما حصل في عين الرمانة بالأمس مستنكر من قبل الجميع»، داعياً القوى الأمنية إلى «أن تتحمل مسؤولياتها» ومطالباً السياسيين بـ«عدم توتير الأمر». بعدها أكملت الخبر بعرض التصريحات السياسية حول القمة السعودية السورية وحول تشكيل الحكومة.

أما **السفير** و**الديار**، فاكتفتا في أعدادهما الصادرة في ٨ تشرين الأول بعرض ردود الفعل على الحادثة في صفحاتهما الداخلية.

تجدر الإشارة إلى أن الخبر وجد لنفسه مكاناً على الصفحة الأولى من عدد صحيفة **النهار** الصادر في ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩، من خلال تعليق سياسي كتبه إلياس الديري (زيّان)، وعلى الصفحة الأولى من عدد صحيفة **الديار** الصادر في اليوم نفسه من خلال تعليق سياسي تحت عنوان «الوضع أصبح خطيراً». وقد تطرقنا إلى مضامين هذين التعليقين سابقاً.

في عددها الصادر في ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٩ عادت **النهار** لتفرد مكاناً للخبر تحت مانشيتها الرئيسي الذي حمل عنوان «برّي يزور الإمارات محاوراً ووفد من "أمل" و"حزب الله" إلى دمشق/ الأسد لسليمان: لبنان في القمة/الجيش: "لا مظلة سياسية فوق أحد"». وفي المضمون تطرقت الصحيفة المذكورة، في آخر الخبر، وتحت عنوان «الجيش» إلى النشرة التوجيهية الصادرة عن قيادة الجيش ـ مديرية التوجيه تحت عنوان «الأمن للجميع وعلى مساحة الوطن» والتي جاء فيها: «تؤكد قيادة الجيش أكثر من أي وقت مضى عزمها على فرض الأمن والنظام في مختلف المناطق اللبنانية، وأن لا مظلة سياسية فوق أحد (...) والتعامل بكل حزم مع الغوغائيين».

كذلك فعلت **الديار** التي نشرت في عددها الصادر يوم ١٠ تشرين الأول، تحت عنوان «الجيش يشدد الإجراءات» أعلى صفحتها الأولى في إطار صغير: «تقوم قيادة الجيش بمزيد من الإجراءات لضبط الوضع الأمني وتدارك أي حادث يمكن أن يحصل أو يستغل، كما حصل في عين الرمانة الشياح. وعلم أن قيادة الجيش خلال اتصالها بالمراجع السياسية ستتخذ إجراءات مشددة خصوصاً في منطقة الشياح عين الرمانة لجهة منع الدراجات النارية من التنقل خلال الليل ومنع التجمعات التي تؤدي إلى حدوث توترات...». والغريب في خبر **الديار** أن معلوماتها تعرض تحت صيغة «عُلم أنّ» فيما هي صدرت بقرار واضح من وزير الداخلية والبلديات زياد بارود!

٧٨ **المستقبل**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

حادث واحد وأبعاد مختلفة

قرأت القوى السياسية اللبنانية المختلفة حادثة عين الرمانة بطرق متعددة. فعدا إصرار قوى ٨ آذار على اعتبارها فردية، لا أبعاد سياسية لها، وانقسام قوى ١٤ آذار حول هذه المسألة، ظهرت مواقف وقراءات مختلفة أشار بعضها إلى مسؤولية تقع على عاتق الأجواء السائدة في عين الرمانة. وأشارت أخرى إلى خرق الحادثة للسلم الأهلي، خاصة بسبب رمزية مكان وقوعها. كما صدرت مواقف تذكّر بمسؤولية القوى الأمنية عن ضبط الأمن، محذرة من العودة إلى الأمن الذاتي. وطالبت أخرى ببسط سلطة الدولة على كل الأراضي اللبنانية، معتبرة أن المناطق غير الخاضعة لسلطات الدولة الشرعية هي سبب الحوادث الأمنية.

الحق على الزعران

التيار الوطني الحر الذي ينتمي إليه جورج أبوماضي سارع إلى نفي أيّة خلفية سياسية لمقتل الشاب، فصدرت عنه في اليوم الذي تلا الحادثة سلسلة من المواقف. عقب الاجتماع الأسبوعي لتكتل التغيير والإصلاح، تحدث النائب ميشال عون، معتبراً أن ما حصل في عين الرمانة هو «مجرد حادث أمني لا سياسي» وأن «لا أحد يقف وراءه». وانتقد عون التصريحات السياسية حول مقتل الشاب الذي وصفه بأنه «مناضل في التيار الوطني الحر»، مشيراً إلى رفضه إعطاء أبعاد غير فردية لما جرى، وإلى أنه «لن نسمح بأن تصبح دراجة عين الرمانة مكـان بوسطة عين الرمانة، وعلى الذين يلعبون بالنار أن يتوقفوا لأن الاستغلال السياسي والظهور الميليشوي ممنوع وهذه مسؤولية القوى الأمنية»[٧٩].

كذلك تلا النائب حكمت ديب بياناً أصدره نواب دائرة بعبدا بعد اجتماعهم الدوري في مجلس النواب، استنكر فيه الحادث «المؤسف»، معتبراً أنه ناجم عن «تصرفات زعران غير مسؤولين». وأكد ديب أن «لا ذيول لهذا الحادث، وهناك من يريد أن يجعله سياسياً أو طائفياً»[٨٠]. كما اعتبر خلال «لقاء الأربعاء النيابي»[٨١] أن «السبق الإعلامي لا يجوز عندما يكون هناك حوادث أمنية لأن ذلك يعكر الأجواء أكثر، والمطلوب التروي»[٨٢].

بالنسبة لباقي نواب تكتل التغيير والإصلاح، أشار آلان عون في حديث إلى محطة أو تي في إلى أن «الزعران لا طائفة لهم»[٨٣]، وتمنى زياد أسود «ألا تكون وراء هذه الحادثة خلفيات سياسية»[٨٤] في موقف ابتعد فيه عن رفاقه المؤكّدين لا سياسية الحادثة، كما دعا ناجي غاريوس إلى «الابتعاد عن التحريض المذهبي والاستقلال السياسي، في انتظار نتائج التحقيق»[٨٥].

من ناحيتها، أطلقت قوى الثنائي الشيعي تصريحات حاولت وضع الجريمة في إطار فردي ضيّق، منتقدة التصريحات التي تحاول توسيعها.

فبعد يوم من الحادثة، أكد رئيس مجلس النواب نبيه بري إنه لا علاقة لحركة أمل بالشباب الذين

٧٩ **النهار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٨٠ المصدر السابق.

٨١ هو لقاء يجمع أسبوعياً بين رئيس مجلس النواب نبيه بري وبين ممثلين عن جميع الكتل النيابية للحديث في أمور الساعة.

٨٢ المصدر السابق.

٨٣ **المستقبل**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٨٤ المصدر السابق.

٨٥ المصدر السابق.

دخلوا عين الرمانة، مشيراً إلى أنهم ليسوا من الشياح بل أتوا من برج البراجنة[٨٦]. وهو تأكيد كان قد تداوله نواب أمل وحزب الله والتيار الوطني الحر خلال لقاء الأربعاء النيابي، موضحين أن «الشباب الذين تسبّبوا بالحادث ليسوا من الشياح، وإنما أتوا من برج البراجنة ومحلة الجاموس، وهم يسهرون ويلعبون القمار كل ليلة، والقتيل لا علاقة له بما حصل»[٨٧].

وصف مرتكبي الحادثة بالزعران جاء أيضاً على لسان النائب في كتلة الوفاء للمقاومة نوار الساحلي الذي أشار إلى أن «مجموعة زعران أثارت المشكل أمس في عين الرمانة، وأن أي حادث في منطقة كعين الرمانة يحمل دائماً أكثر من حجمه الطبيعي»[٨٨].

النائب نواف الموسوي، عضو الكتلة نفسها، شدّد بدوره على فردية الحادث. فقال: «إن ما حصل بات في عهدة الجيش، وإن المتورطين في الشجار الفردي باتوا في عهدة الجيش أيضاً، وبالتالي ينبغي أن تسلّم كل الجهات بأن يتولى الجيش مسؤولية ضبط التوترات الفردية، ويجب أن يمتنع الجميع عن الاستثمار في الفتنة لأن هذا لا يفيد أحداً»[٨٩]. كما اعتبر أن إعطاء أبعاد سياسية لما جرى يقوم به من يسعون إلى تحسين مواقعهم السياسية أو الاستثمار في الفتنة[٩٠].

كذلك فعل عضو كتلة التنمية والتحرير النائب هاني قبيسي بدعوته إلى «عدم استغلال هذه الحادثة الفردية لأسباب سياسية، لأن الإشكال وقع في صالة "بينغو" للألعاب بسبب التنافس على الفوز»[٩١].

وبعد يومين من مقتل أبو ماضي، أصدرت قيادتا حركة أمل وحزب الله بياناً رأتا فيه أن «الأبواق العديدة التي انطلقت لتنفخ باتجاه تأجيج النار الطائفية أمر غرائزيّ لا يصبّ في مصلحة الوطن ولا يعكس حقيقة ما جرى، بما هو حادث فردي ليست له أي خلفيات طائفية أو مناطقية، بل إن المواقف التي تتسم بدرجة عالية من الشحن والتحريض سواء تلك التي صدرت في أعقاب الحادثة أو قبلها، إنما تساهم في زرع الشقاق بين أبناء الوطن الواحد وتخلق أجواء من النفور والاستنفار والتعبئة الطائفية»[٩٢]. وهنا نرى انتقالاً في موقف الثنائي الشيعي من نفي الأبعاد السياسية للحادث إلى الهجوم على المواقف التي تسيّسه.

كذلك، وضع رئيس اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية، محمد سعيد الخنساء، الحادث «في إطار الإشكالات الفردية»، مشيراً إلى وجوب «الابتعاد عن توظيفه في المجالات السياسية والمناطقية والطائفية»[٩٣].

إلى القوى السياسية المذكورة، صدرت عدة مواقف أخرى تهدف إلى الحدّ من الأثر السياسي للحادثة، وجاء بعضها على لسان قوى سياسية تنتمي إلى تحالف ١٤ آذار.

---

٨٦ **النهار**، ٩ تشرين الأول ٢٠٠٩.
٨٧ **النهار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.
٨٨ المصدر السابق.
٨٩ المصدر السابق.
٩٠ **السفير**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.
٩١ **المستقبل**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.
٩٢ **النهار**، ٩ تشرين الأول ٢٠٠٩.
٩٣ **النهار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

فقد أكد رئيس الهيئة التنفيذية في القوات اللبنانية سمير جعجع، بعد لقائه رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري، فردية الحادث قائلاً: «أود أن أسارع لأقول، إن لا خلفيات سياسية له»[٩٤].

كذلك أجرى عضو كتلة القوات اللبنانية النائب أنطوان زهرا اتصالاً هاتفياً بالأمين العام لمجلس النواب عدنان ضاهر، طالباً إليه نقل رسالة إلى رئيس المجلس نبيه بري مفادها أن عدم مشاركة أي من نواب القوات في لقاء الأربعاء النيابي «لا يعني أية مقاطعة على خلفية الحادث الذي وقع في عين الرمانة، لا سيما أن القوات لا تنظر إلى هذا الإشكال على أن له خلفيات سياسية»[٩٥]. وكانت كتلة القوات اللبنانية قد تغيبت عن المشاركة في لقاء الأربعاء النيابي في اليوم الذي تلا الحادثة. كما أعلن زهرا في تصريح له بعد ثلاثة أيام من الحادثة أن «هذا الحادث المحدد لم يأت على خلفية سياسية أو طائفية»[٩٦].

وفي ١١ تشرين الأول، وصف نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى عبد الأمير قبلان الحوادث التي وقعت في عين الرمانة وطرابلس[٩٧] بأنها «أعمال شيطانية لا تمتّ إلى الحق، وعلى العقلاء والمخلصين من أهل الوطن تطويق كل فلتان أمني والتصدي لكل تسيّب ينافي الأخلاق والدين ويسيء إلى مسيرة الأمن والاستقرار في لبنان»[٩٨].

شيوع استخدام مصطلح «الزعران» في وصف المعتدين استدعى استنكار الأمين العام لحزب الوطنيين الأحرار إلياس أبو عاصي الذي أكد أنه «لا يكفي أن نقول إن راكبي الدراجات النارية "زعران"، فهذا تقليد مأخوذ من دول غريبة وتحديداً من إيران»[٩٩].

أبعد من الشياح وعين الرمانة

بخلاف المطففين من الأبعاد السياسية للحادثة، ذهبت بعض قوى ١٤ آذار إلى خلاف ذلك. فعقب مقتل أبو ماضي، تحدث حزب الوطنيين الأحرار عن «نيات مبيتة يجب أن تتضح فوراً»[١٠٠]. كما أشار النائب السابق فارس سعيد، بعد الاجتماع الأسبوعي للأمانة العامة لقوى ١٤ آذار، إلى أنه «إذا راجعنا شريط التوتر الأمني منذ نهاية الانتخابات النيابية حتى هذه اللحظة، بدءاً بعائشة بكار[١٠١] ومروراً بعين الرمانة، نضع ما حصل في هذا السياق»، موحياً بأن هذه الأحداث هي وسيلة لعرقلة انعكاس فوز قوى ١٤ آذار بالأكثرية النيابية على التشكيلة الحكومية، وذلك رغم إشارته إلى أنه «لا نعرف الملابسات الحقيقية لما جرى»[١٠٢].

---

٩٤ **السفير**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٩٥ **النهار**، ٩ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٩٦ **المستقبل**، ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٩٧ في الفترة نفسها التي وقعت خلالها حادثة عين الرمانة، شهدت مدينة طرابلس توتراً أمنياً بين منطقة التبانة ذات الأغلبية السنية ومنطقة جبل محسن ذات الأغلبية العلوية.

٩٨ **النهار**، ١٢ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٩٩ **المستقبل**، ٩ تشرين الأول ٢٠٠٩.

١٠٠ **النهار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

١٠١ شهدت منطقة عائشة بكار إطلاق نار متبادلاً بين بعض قاطنيها على خلفيات مذهبية سنية شيعية وسياسية (انقسام ٨ و١٤ آذار) في ٢٨ حزيران ٢٠٠٩. وأعقبت هذه الأحداث سجالات سياسية تمحورت حول وجود سلاح في يد فئة من اللبنانيين دون غيرهم.

١٠٢ **النهار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

التصريح الأكثر حدة ووضوحاً جاء على لسان عضو كتلة «الكتائب» النائب سامي الجميل[١٠٣] الذي أشار في حديث إلى قناة الجديد إلى أن «الحادث ليس فردياً. وإذا تكلمنا عن أنه حادث فردي كأننا نستغبي الناس»، معتبراً أنه «لو لم يكن حزب الله راضياً عن هكذا أحداث فلا تحصل». وأضاف: «ثمة غطاء من بعض المسؤولين في منطقة الشياح لهؤلاء الشبان للدخول إلى عين الرمانة»[١٠٤].

من ناحية أخرى اعتبرت اللجنة التنفيذية لحزب الكتلة الوطنية في بيان أصدرته، عقب اجتماعها الأسبوعي برئاسة العميد كارلوس إده، أن «ما حادث عين الرمانة إلا رسالة واضحة للداخل ليبدوا امتعاضهم من شيء ما، وقد عرضوا عضلاتهم ليثبتوا اعتراضهم»[١٠٥]. ويلفت في هذا التصريح عدم تحديد من هم الذين يريدون أن يبدوا امتعاضهم، رغم هجوم البيان في موضع آخر على «تمدد دولة ولاية الفقيه» إضافة إلى عدم تحديد مضمون الرسالة المراد توجيهها.

هذه الأبعاد المضافة على ما جرى استدعت رداً من الوزير محمد فنيش الذي قال: «هناك حوادث يتم المبالغة في تفسيرها لغايات سياسية تضر بالمصلحة العامة، كما حصل في حادثة عين الرمانة»[١٠٦].

أما رئيس الحكومة الأسبق سليم الحص فقد أكد، باسم منبر الوحدة الوطنية، أن «جريمة عين الرمانة أظهرت مرة أخرى أن التسرع في إطلاق التهم قد يؤدي إلى نتائج كارثية، فقد ظهر أن أصابع الاتهام وجهت أولاً إلى جهات معينة لم يكن لها علاقة بالحادث، وأخطر ما في الأمر أن الهدف على ما يبدو كان إثارة النعرات الفئوية المقيتة»[١٠٧].

عين الرمانة تفتري على نفسها!

في حديثه عقب مقتل أبو ماضي، اختار النائب ميشال عون رمي جزء من المسؤولية على بلديات المناطق المحيطة بمكان الحادثة. فقد أشار إلى سماعه «بياناً لتجمع بلديات يقول إن ثمة مجموعات تدخل إلى المنطقة وتخرج منها». وهاجم هذه البلديات قائلاً: «هل نسيت هذه البلديات أنها مسؤولة عن الأمن، وأن لها دوراً أمنياً وعليها مسؤولية عدم السكوت عن هذا الوضع؟ وهل طلبت من قوى الأمن أن تحفظ الأمن؟ وهل كانت متفرجة؟ لماذا لم يقولوا شيئاً إلى أن وقعت الجريمة؟ هل كانوا مسرورين بالأعمال الاستفزازية حتى وصلنا إلى هذه الدرجة؟». واستذكر عون تحذيره، نهاية عام ٢٠٠٥ بداية ٢٠٠٦، رؤساء هذه البلديات من «أن منطقتهم حساسة وأن عندهم الشرطة البلدية، وهؤلاء يؤمنون الحراسة في الليل والتجول ليل نهار، ويجب أن يكونوا عيوناً لكل تحركات غير مشروعة في المنطقة». وأنهى هجومه بالقول: «إنهم رؤساء البلديات

١٠٣ يرى الأستاذ أسعد شفتري أن «البعد السياسي لحادثة مقتل الشاب جورج أبو ماضي أضفاه عليها السياسيون المسيحيون. سأتحدث عن موقف النائب سامي الجميّل، وهو الموقف الأكثر تصعيداً آنذاك. رفع الجميّل سقف خطابه السياسي المعلّق على الحادثة لامتصاص الغضب والاحتقان اللذين سادا الشارع المسيحي بعد الحادثة. رفع سقف خطابه السياسي لكي لا تتفاقم الأمور على الأرض، وقد نجح في ذلك. كذلك، كان لا بد من رفع سقف الخطاب السياسي لكي يتم وضع حدّ لهذه التجاوزات ولكي لا تتكرّر، لأن تكرارها سيؤدي إلى عواقب أكثر خطورة. لقد اتّبع النائب سامي الجميّل استراتيجية ناجحة بعد وقوع هذه الحادثة وقد نجح مسعاه في حصر مفاعيل ما جرى» (مقابلة خاصة أجرتها معه أمم في ٤ تشرين الأول ٢٠١٠).

١٠٤ **المستقبل**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

١٠٥ **النهار**، ٩ تشرين الأول ٢٠٠٩.

١٠٦ **الديار**، ١١ تشرين الأول ٢٠٠٩.

١٠٧ **السفير**، ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٩.

ذاتها أي فرن الشباك والشياح والحدث وكفرشيما والحازمية، فلماذا سكتوا إلى الآن؟»[١٠٨].

كلام عون ردّ عليه الأمين العام لحزب الوطنيين الأحرار إلياس أبو عاصي، في حديث إلى إذاعة صوت لبنان في ٨ تشرين الأول، معتبراً أن «ما تكلم عنه البعض عن تقصير من الهيئات الأهلية، بما في ذلك رؤساء البلديات هو انتقاد غير مبرر، فالجميع يعرف أن جمعيات المجتمع المدني في عين الرمانة والحدث قامت باتصالات ومراجعات، ووجهت مناشدات إلى أصحاب الشأن في الضاحية الجنوبية، من أجل وقف العمليات ولم تتلقّ أية نتيجة»، سائلاً: «هل هذه الأعمال تهدف إلى جعل الاستقرار في اهتزاز دائم؟»[١٠٩].

من ناحيته، قال النائب حكمت ديب، عقب اجتماع نواب دائرة بعبدا: «نناشد القوى الأمنية أن تزيد مراقبتها للمنطقة خصوصاً أن هناك أخباراً عن نوع من مراكز لمضايقة العابرين»[١١٠]، في إشارة ضمنية إلى مجموعات داخل عين الرمانة تفتعل الإشكالات مع من يمرّ فيها.

كذلك أشار وزير الدفاع الوطني إلياس المرّ في ١٤ تشرين الأول إلى «أن هناك أناساً تخل بالأمن، وهم من كل الجهات ولا نقصد جهة واحدة»[١١١].

سلام على السلم الأهلي؟

طرح حادث عين الرمانة تساؤلات كثيرة حول تأثيراته السلبية على السلم الأهلي. وقد أشارت تصريحات عديدة إلى هذه المسألة، خصوصاً أن لمنطقة الشياح عين الرمانة ذاكرة مثقلة بالدم، تعود إلى زمن الاقتتال اللبناني الأهلي.

الحادثة، بحد ذاتها، اعتبرها النائب بطرس حرب «خرقاً كبيراً للسلم الأهلي يعرض الأمن لاهتزازات يمكن أن تؤدي إلى تباعد وأحقاد نحن في غنى عنها في هذا الظرف الدقيق»، لافتاً إلى «الأبعاد الأمنية والطائفية والسياسية الخطيرة» الناجمة عنها[١١٢].

«التيار الوطني الحر» ربط بينها وبين تهديد الوحدة الوطنية. فهو أشار في بيان له عقب الحادثة إلى أن «سقوط جورج ضحية بريئة على مذبح الوطن، لا يزيدنا إلا تشبثاً بوحدتنا الوطنية ومسيرتنا السلمية كي نصل بلبنان إلى بر الأمان»[١١٣].

النائب آلان عون تحدث عن وجوب «ألا نُوَعّي عند الناس ذكريات من الماضي، والمهم أخذ العبر من هذه الأحداث ووقفها لحماية المجتمع وتوحيده»[١١٤].

وتحدث عضو «تكتل التغيير والإصلاح» سيمون أبي رميا عن خط تماسّ بين الشياح وعين الرمانة. فهو أعرب عن انزعاجه من «بعض التصريحات السياسية حول هذه الحادثة، وما فيها من لعب على الغرائز مجدَّداً ومحاولة إعطاء خط التماسّ في عين الرمانة والشياح بعداً إضافياً، بما له من رمزية تعود إلى الزمن الغابر»[١١٥].

---

١٠٨ **النهار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.
١٠٩ **الديار**، ٩ تشرين الأول ٢٠٠٩.
١١٠ **النهار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.
١١١ **السفير**، ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٩.
١١٢ **النهار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.
١١٣ المصدر السابق.
١١٤ **المستقبل**، ٨ آذار ٢٠٠٩.
١١٥ **النهار**، ٩ تشرين الأول ٢٠٠٩.

أما الأمانة العامة لقوى ١٤ آذار فقد دعت جميع اللبنانيين «إلى التيقظ والحذر من المخطط الهادف إلى تعميم الفتنة ونقلها من منطقة إلى أخرى وإشاعة جو متوتر ضاغط، من أجل إمرار مخططات مشبوهة»[١١٦].

رئيس الهيئة التنفيذية في حزب القوات اللبنانية سمير جعجع اعتبر «أن الوضع بين منطقة عين الرمانة والضاحية الجنوبية فيه نوع من الحساسية التي أصبحت موجودة»[١١٧]. كما طالب المجلس العام الماروني القوى الأمنية «بضرب أية فتنة مهما عبث العابثون، لا سيما أن عين الرمانة كانت في تاريخ الأحداث المشؤومة شرارة لفتنة أكبر دفع ثمنها جميع اللبنانيين»[١١٨].

وأشار عضو كتلة «القوات اللبنانية» النائب أنطوان زهرا إلى أنه «وعلى الرغم من أن هذا الحادث المحدد لم يأت على خلفية سياسية أو طائفية»، فإن هناك مسؤولية على «المناخ العام واستسهال الاعتداء على المواطنين وكراماتهم والطمع بعدم الخضوع للقانون». ولفت إلى «تكرار عمليات الاستفزاز التي تجري بشكل يومي في مناطق عين الرمانة والحدث وأحياناً الأشرفية»، داعياً القيادات السياسية والحزبية والفعاليات الاجتماعية والدينية لأن «تتحمل مسؤولياتها في منع مناصريها من القيام بهذه التصرّفات، واتخاذ قرار حازم بعدم دخول أيّة دراجة نارية من مناطق الضاحية باتجاه هذه المناطق»[١١٩].

ووضع رئيس حزب «الكتائب اللبنانية»، أمين الجميل، الحادثة في الإطار السياسي الوطني الأوسع، مشيراً إلى أن «الموضوع ليس في التسييس أو عدمه، بل أخطر من ذلك، الموضوع هو في إشاعة ثقافة العنف على حساب ثقافة الحوار»، موضحاً أنه «حين نسمع كل يوم الشحن الموجود في بعض المناطق والتعطيل لكل الحلول، وحين يكون الأمر مشابهاً لما حصل في ٧ أيار وفي بعض أحياء بيروت أخيراً، وبهذا الكلام التصعيدي من بعض قوى المعارضة، فإن هذا المناخ الذي توجده هو لشحن النفوس وينشر ثقافة العنف السياسي. هذه هي نتيجة أحداث عين الرمانة بالأمس. بالتأكيد لم يعط أحد القرار باقتحام المنطقة، إنما وضعنا هؤلاء الشبان في مناخ من التشنج والحقد ونشرنا فيهم ثقافة العنف، ومن الطبيعي أن من يزرع الريح يحصد العواصف». وأضاف الجميل أن «هذه الأحداث ليست معزولة بذاتها بل هي منطق ٧ أيار الذي لا يزال يتكرر كل يوم، ونعيشه في كل المناطق اللبنانية، أمنياً وسياسياً... بل أكثر من ذلك، هناك انطباع أن ٧ أيار لم يكن مجرد تاريخ بل منطق وثقافة ونهج سياسي يطبق على كل الصعد»[١٢٠].

وزير العدل إبراهيم نجار اعتبر أنه «يجب ألا تكون الدراجات مطيّة لإشعال نار الفتنة خصوصاً وأن البعض يفسّر هذه المواضيع وكأنها رسالة سياسية أو أمنية يمكن أن تندرج في سياق أعمال شغب»[١٢١].

النائب مروان حمادة دعا إلى «وضع حد لهذه التصرفات والعراضات والاستفزازات المتكررة» لأنها «تهدد السلم الأهلي وتهدر دماء أعزاء من

١١٦ **النهار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

١١٧ **السفير**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

١١٨ المصدر السابق.

١١٩ **المستقبل**، ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٩.

١٢٠ المصدر السابق.

١٢١ **الديار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

شبابنا»[١٢٢]. وتحدث النائب سامي الجميل عن «أزمة وطنية بين الطوائف اللبنانية وقد حان الوقت للجلوس إلى طاولة مستديرة والتحدث بعمق في المسألة اللبنانية من دون تسويات ظرفية وموقتة»[١٢٣].

وفي حديث إلى موقع «ناو ليبانون»، حذر عضو كتلة المستقبل النائب عاطف مجدلاني من أن «أحداثاً مماثلة ربما تتكرر، وهي ربما تتسبب بوقوع أحداث أخرى أكثر خطورة مما سيؤدي ربما، وفي لحظة ضعف من هذه الجهة أو تلك، ووسط وجود توجه خارجي ما، إلى اتساع المشكلات بين اللبنانيين»[١٢٤]. وعلى نحو مشابه اعتبر النائب السابق إلياس عطاالله «أن المبالغة في التعطيل وفي الاعتداءات المذهبية وإظهار فائض القوة وعدم قدرة السلطة الشرعية وقواها على السيطرة على كل شبر من لبنان أمور ستقود إلى فتن متنقلة، وإننا إذا لم نبادر اليوم إلى الاتعاظ سيكون الثمن كبيراً، وسيدفعه كل لبنان»[١٢٥].

أما الوزير محمد فنيش فقد رأى أن إثارة الوضع المذهبي أصبحت جزءاً من أدوات العمل السياسي لبعض القوى، مضيفاً أن من يتابع بعض وسائل الإعلام يشعر وكأننا سنعود إلى الحرب الأهلية، محذراً من أن استغلال عواطف الناس واللعب على وتر العصبيات المذهبية والطائفية هو أمر خطير يجب التنبه له[١٢٦].

النائب بيار دكاش انتقد سلوك القوى السياسية الذى يؤدي إلى الاصطفافات وتنتج عنه الإشكالات، وذلك في الاجتماع الدوري الذي عقدته رابطة النواب السابقين في مقرها في البيكاديللي في منطقة الحمراء، في اليوم الذي تلا الحادثة. فبرأيه أن ما حصل هو «نتيجة لعدم وجود حكومة، في وقت يعتبر كل فريق أنه الدولة والمرجع على السواء». وأضاف أنه «ليس الاصطفاف من أخلاقنا ولا من تراثنا وتربيتنا. يريد كل فريق أن يفك رقبة الآخر، وانتهى بنا الأمر أن كسروا رقبة لبنان»[١٢٧].

وانتقد رئيس حركة التغيير إيلي محفوض الـ«هم» الذين «يرمون إلى استدراج أهلنا إلى وحلهم وحروبهم التي من الواضح أنهم لا يجيدون سواها». ولفت إلى أن «أهلنا، كما كل اللبنانيين، يتمسكون بالعيش المشترك وبلغة السلم واحترام خصوصيات الآخرين، ولن ننجر إلى مثل هذه الوسائل»[١٢٨]. ووصف رئيس التيار الشيعي الحر محمد الحاج حسن المعتدين بـ«المجرمين الذين اعتادوا على إشعال الفتنة المذهبية والمناطقية من دون أي رادع»[١٢٩].

مفتي الجمهورية الشيخ محمد رشيد قباني رأى أن «تكرار الأحداث الأمنية الأليمة المتنقلة في بعض الأحياء والمناطق يجعل المواطن في قلق دائم على مستقبل وطنه وخسارة شبابه»[١٣٠].

١٢٢ **النهار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.
١٢٣ المصدر السابق.
١٢٤ **المستقبل**، ٩ تشرين الأول ٢٠٠٩.
١٢٥ المصدر السابق.
١٢٦ **الديار**، ١١ تشرين الأول ٢٠٠٩.
١٢٧ **المستقبل**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.
١٢٨ المصدر السابق.
١٢٩ المصدر السابق.
١٣٠ **النهار**، ٩ تشرين الأول ٢٠٠٩.

واعتبر أن التدهور الأمني المتنقل بين منطقة وأخرى هو مؤامرة «تحاك ضد لبنان لإشعال نار الفتنة مجدداً وعودة الاقتتال بين أبناء الصف الواحد»[١٣١]. وأشار نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، عبد الأمير قبلان، إلى أن «لبنان اليوم على مفترق طرق خطر»[١٣٢].

كما رأى المجلس الأعلى للروم الكاثوليك أن «تكرار الاعتداء على المواطنين في المنطقة المذكورة وجوارها يؤدي إلى مضاعفات خطرة لا تحمد عقباها»[١٣٣].

اللجنة الأسقفية لوسائل الإعلام لفتت في نداء لها «إلى ضمير المسؤولين» إلى كون الإشكالات التي تحصل تهدف «على ما يظهر، إلى إشعال نار فتنة بين منطقة وأخرى من طوائف مختلفة، وكان آخرها ما جرى بالأمس في عين الرمانة من اعتداءات مستنكرة تنذر بما هو أدهى»[١٣٤].

كذلك توقف رؤساء الطوائف الإسلامية والمسيحية في جبل عامل، في اجتماعهم الدوري في مركز دار الفتوى في مدينة صور، في ١٣ تشرين الأول، أمام ظاهرة الحوادث الأمنية المتفرقة وتوجهوا نحو السياسيين «مطالبين بوضع حد لهذا الفلتان السائد والسلوك غير المسؤول للحيلولة دون الوقوع في أي شرك أو فخ، فيؤثر سلباً على لحمة العيش المشترك لئلا تتحول إلى فتنة لا تحمد عقباها»[١٣٥].

لمَن الأمن؟

تَحدثت أوساط عين الرمانة الشبابية عن عدم رضاها عن سلوك القوى الأمنية التي تدخلت لضبط الإشكال حين وقوعه. كلام كثير قيل في هذا الصدد، وقد تطرقنا إليه سابقاً. أما في المواقف السياسية، فقد أجمعت كل التصريحات السياسية على وجوب ضبط القوى الأمنية للأمن، وملاحقة المتسببين بالإشكال وتقديمهم للعدالة. ولذلك لن نتطرق إلى هذا الجانب الإجماعي. يعنينا في هذا المقام عرض جوانب أخرى كتحذير البعض من العودة إلى الأمن الذاتي إن لم تقم القوى الأمنية بمهامها ودعوة آخرين إلى إقامة مراكز ثابتة للجيش، للفصل بين منطقتي الشياح وعين الرمانة.

وعلى صعيد دور القوى الأمنية يعنينا أيضاً التوقف عند المواقف المشككة في حسن قيامها بمهامها وتلك المشكلة بالقضاء وحياديته، وهي أمور، أقلّ ما يُقال فيها أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بـ «السلم الأهلي» والحفاظ عليه. كذلك يعنينا التوقف عند الدعوات الموجهة إلى القوى السياسية لعدم تغطية الفاعلين وتسليمهم، ما يعكس قناعة بعجز الدولة.

في أول حديث له إلى الصحافة، عقب الحادثة، قال النائب ميشال عون: «لا نريد أن يحصل من ارتكب جريمة على غطاء أو أن تضيع مسؤولية سياسية ما حصل بل نريد أحكاماً قاسية لأنه يجب عدم اللعب بأمن المجتمع»[١٣٦]. (ننقل التصريح حرفياً كما ورد في **النهار** مع التقدير أن المقصود: أو أن تضيع المسؤولية السياسية عمّا حصل).

---

١٣١ **المستقبل**، ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٩.

١٣٢ **النهار**، ١٢ تشرين الأول.

١٣٣ **النهار**، ٩ تشرين الأول ٢٠٠٩.

١٣٤ **النهار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

١٣٥ **السفير**، ١٤ تشرين الأول ٢٠٠٩.

١٣٦ **النهار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

حزب الوطنيين الأحرار طلب من القوى الأمنية «القيام بمسؤولياتها، عبر كشف المعتدين وتوقيفهم وسوقهم إلى محاكمة عادلة لا تشبه المحاكمات الصورية التي سبقتها»[١٣٧].

من ناحيته، طالب النائب ميشال فرعون الجهات السياسية المعنية بـ«التعاطي بمسؤولية كبيرة مع هذه القضية، وعدم المبادرة إلى حماية الفاعلين، لما لذلك من انعكاسات خطيرة على السلم الأهلي والتعايش في منطقة يجدر أن تكون نموذجاً للعيش المشترك»[١٣٨].

الوزير محمد فنيش اعتبر أنه «علينا أن لا نضخم الأحداث وأن نرفع الغطاء عن كل من يخل بالأمن»[١٣٩].

رئيس الحكومة الأسبق سليم الحص، باسم منبر الوحدة الوطنية رأى أن «المطلوب التشدد في معاقبة المجرم وعدم السماح للتدخلات السياسية بتعطيل حكم القضاء كما يحصل في بعض الحالات»[١٤٠].

النائب بطرس حرب كان أشد وضوحاً، إذ اعتبر أن ما حصل «ليس الحادث الأول وقد سبقته حوادث أمنية، وسمحت المعالجات السابقة التي اقتصرت على عقد مصالحات وتبويس اللحى خارج إطار السلطة والقانون بتكرار مثل هذه الحوادث والتمادي فيها». ودعا حرب إلى «الهدوء والتعقل وتحمل السلطات الأمنية مسؤوليتها... تفادياً لردود فعل المعتدى عليهم، فلا يلجأوا [يلجأون] إلى تدابير تؤمن حمايتهم خارج إطار السلطة والشرعية»[١٤١].

وانفرد حرب بتعهده بأنه سيتابع هذا الموضوع من موقعه النيابي «تفادياً لتكراره وتجنباً لجرف البلاد نحو أزمة وطنية كبرى»[١٤٢]. ولم يشاركه تعهده إلا حزب الكتائب الذي أفاد أنه «سيتابع الموضوع إلى النهاية ويسهر على أن تتحقق العدالة ويسود القانون وألا تظهر تدخلات سياسية لاحقة تؤدي إلى تخلية سبيل الفاعلين كما حصل في مناسبات سابقة»[١٤٣].

إقليم بعبدا الكتائبي طالب في بيان له بأن يكون الأمن «احترازياً ولا يأتي بعد وقوع الاعتداء، وخصوصاً في منطقة تشهد استفزازات متكررة». وأضاف أن «الحادثة لن تزيدنا إلا إصراراً وتشبثاً بمناطقنا وصموداً. فهذا واجبنا تجاه قضيتنا وشهدائنا»[١٤٤].

النائب مروان حمادة رأى أن الحسم القضائي والأمني في جريمة عين الرمانة «يجنب لبنان مطبات خطرة قد لا يتوانى متضررون عن توظيفها لإذكاء الفتنة»[١٤٥].

النائب سامي الجميل علّق على الحادث قائلاً: «ننتهي من قضية الشياح ـ عين الرمانة عندما يتحمل الجيش اللبناني مسؤولياته بفرض وجود

١٣٧ المصدر السابق.
١٣٨ **المستقبل**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.
١٣٩ **الديار**، ١١ تشرين الأول ٢٠٠٩.
١٤٠ **السفير**، ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٩.
١٤١ المصدر السابق.
١٤٢ **المستقبل**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.
١٤٣ **النهار**، ١٣ تشرين الأول ٢٠٠٩.
١٤٤ **النهار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.
١٤٥ المصدر السابق.

عسكري دائم على تخوم المنطقتين». وأضاف: «أهالي عين الرمانة لم يستطيعوا تحمل الاعتداءات المتكررة وعدم وجود القوى الأمنية في شكل دائم لتثبيت الأمن في المنطقة، فغادر بعضهم، في حين لا يزال البعض صامداً»[١٤٦].

وكان أكثر وضوحاً في حديث لـ **الديار** حين أمل «من الجيش اللبناني أن يقوم بواجباته تجاه أهالي المنطقة وإلا سنعود إلى أسطوانة لا نريد الرجوع إليها، وهي الأمن الذاتي وترك المواطن يحمي نفسه بطرق لمسناها خلال الحرب»، مشيراً إلى أنه «لا نستطيع ضبط الشارع إزاء تكرار الاعتداء على المواطنين كل ليلة»[١٤٧].

رئيس الهيئة التنفيذية للقوات اللبنانية، سمير جعجع، أشار إلى أنه «لا ينفع الحديث عن الحادث بعد حصوله، وهذا يقتضي قيام نقاط أمنية ثابتة على طريق صيدا القديمة»[١٤٨]. أمّا النائب زياد أسود فتساءل، «أين الجيش اللبناني، لماذا لا يكون له نقطة عسكرية في منطقة حساسة كعين الرمانة؟»[١٤٩]. في حين شدد الرئيس السابق لبلدية عين الرمانة إدمون غاريوس على «ضرورة أن يكثف الجيش وجوده على الجبهتين بين الشياح وعين الرمانة، ليمسك بالأمن»[١٥٠].

وفي تحليل له عن أسباب ضعف القوى الأمنية، ربط النائب سامي الجميل في حديث إلى **الديار** بين حادثة مقتل جورج أبو ماضي وأحداث الشياح[١٥١] (كنيسة مار مخايل)، معتبراً أنه «حين تدخّل الجيش خلال أحداث الشياح منذ سنوات، وأراد ضبط الوضع، تم إدخال بعض الضباط والعناصر إلى السجون، وهذا ما أثّر على معنويات الجيش»، وأردف أن «المطلوب اليوم اتخاذ خطوة سياسية وإعطاء الضوء الأخضر للقوى الأمنية للضرب بيد من حديد»[١٥٢].

الربط نفسه وضعه حزب الكتلة الوطنية باعتباره «أن هذا الحادث أتى نتيجة إضعاف معنويات الجيش والقوى الأمنية منذ حادث مار مخايل[١٥٣] الذي كان لتقوية الميليشيات المسلّحة التي بدأت تعتبر أن الإفلات من العقاب أصبح من المسلّمات»[١٥٤].

وزير الدفاع الوطني إلياس المر قال في ١٤ تشرين الأول: «لا أنصح أحداً بالتفكير بعد الآن باللعب بالنار خصوصاً في هذه المنطقة التي دفعت كثيراً في الماضي، نحن مسؤولون عن أمن هذه المنطقة وأمن الناس، ومن يرد اللعب بهذا الموضوع فسيدفع فاتورة غالية جداً. لن

---

١٤٦ المصدر السابق.

١٤٧ **الديار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

١٤٨ **السفير**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

١٤٩ **المستقبل**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

١٥٠ المصدر السابق.

١٥١ أحداث الشياح، الأشهر تحت اسم أحداث مار مخايل، وقعت في ٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٨، وبدأت باعتصام نفذه مؤيدو الثنائي الشيعي، حزب الله وحركة أمل، اعتراضاً على انقطاع التيار الكهربائي في عدد من ضواحي بيروت الجنوبية، وتخلل الاعتصام إقفال طرق وإحراق دواليب. ولكن إطلاق نار على المتظاهرين بالقرب من كنيسة مار مخايل وسقوط أحدهم قتيلاً فاقم الوضع وأدى إلى صدامات بين الجيش والمتظاهرين نتج عنها وفاة ٩ منهم. وقد دعت قوى الثنائي الشيعي إلى إجراء تحقيقات داخل مؤسسة الجيش لمعاقبة مطلقي النار، فكان ذلك وكان أن أعاد الجيش تموضعه على طريق صيدا القديمة.

١٥٢ **الديار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

١٥٣ هو نفسه حادث الشياح الذي ذكر سابقاً.

١٥٤ **النهار**، ٩ تشرين الأول ٢٠٠٩.

تتهاون وزارة الدفاع وقيادة الجيش في هذا الموضوع وسنكون ساهرين يومياً على أمن الناس والمنطقة، وستقام نقاط ثابتة ودائمة على طول الخط»[١٥٥]. ولكن السفير جوني عبدو توقع في حديث أدلى به إلى إذاعة **صوت لبنان** أن «يبقى الأمن بالتراضي لفترة طويلة»[١٥٦].

عندما يشرب شباب الضاحية «حليب سباع»[١٥٧]

أشار كثير من السياسيين إلى عامل التكرار في هذه الحوادث ذات الطابع الأمني، واعتبروها اعتداءات صادرة عن جهة تشعر بالقوّة وموجّهة نحو جهة مستضعفة.

حزب الوطنيين الأحرار نسب هذه الاعتداءات إلى «مواطنين شربوا حليب السباع فشعروا بنشوة خوّلتهم ممارسة نوع من الاستقواء على القانون»[١٥٨]. وأشار النائب السابق بيار دكاش إلى أنه «نادراً ما يمر يوم من دون ضرب للسكاكين أو حالات مخدرات أو غيبوبة بين الشباب في سن العشرين»، قبل أن يستدرك ويقول إن «أمس (الحادث الذي وقع يوم أمس) كان مختلفاً وخطيراً جداً»[١٥٩].

ولفت النائب السابق فارس سعيد إلى أن «ما لا نريده هو أن تصبح عين الرمانة أو أي منطقة أخرى في لبنان مكسر عصا لأي مجموعة يكون معها دراجات نارية، وتنطلق من منطقة إلى أخرى، وتدخل أحياء آمنة وتعتدي على الناس». ورفض سعيد هذا الموضوع، معتبراً أن «له علاقة بفلتان أمني أو بنشوة موجودة عند فريق من اللبنانيين يعتبر أنه فوق القانون»[١٦٠].

كذلك تحدث سمير جعجع آسفاً عن «مجموعات خارجة عن القانون نراها أكثر وأكثر تستبيح كل شيء وتتصرف بشكل غير مقبول أبداً»[١٦١]. وقال رئيس حركة التغيير إيلي محفوض: «إذا كانت حادثة عين الرمانة فردية، كما يقال، فإنها ليست الحادثة الأولى التي تحصل في منطقة عين الرمانة، ومنذ أكثر من عشر سنوات نشهد مثل هذه التحرشات، ولم نشهد مرة أرتال الدراجات النارية تنطلق من عين الرمانة باتجاه الضاحية الجنوبية»[١٦٢].

حول تكرار هذه الحوادث الأمنية واعتبارها اعتداءات، أشار إقليم بعبدا الكتائبي إلى أن ما جرى «ليست حادثة. فعندما تتكرر الحوادث تصبح عادة»[١٦٣]. كما اعتبر رئيس الدائرة الإعلامية في حزب القوات اللبنانية نادي غصن أن ما جرى

---

١٥٥ **السفير**، ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٩.

١٥٦ **المستقبل**، ١١ تشرين الأول ٢٠٠٩.

١٥٧ يرى الأستاذ أسعد شفتري أن الأحداث الأمنية المتنقلة «تؤثر على إيمان اللبنانيين بوطنهم. ليس سهلاً أن تربي ابناً ١٩ سنة أو ٢٠ سنة ثم يأتي ويقول لك: "بابا أنا بدّي سافر". يمتنع اللبنانيون عن تأسيس مشاريع اقتصادية منتجة تؤمن لهم معيشتهم». ويروي: «أنا أعرف صاحب أحد المحلات الصغيرة الذي يبيع أوراق اللوتو والهواتف والساعات. هو شاب يعرفني. قال لي إنه يخاف أن يجدد البضاعة الموجودة في متجره لأنه لا يشعر بالاستقرار وأنه يريد أن يصفّي محتويات متجره. هذا ما يؤدي إليه التوتر الأمني. المناطق والأحياء التي تشهد حوادث أمنية، وإن كانت صغيرة، تحتاج إلى فترة طويلة لكي تستعيد وتيرة حياتها اليومية الطبيعية، وذلك بسبب الخوف والقلق»؛ (مقابلة خاصة أجرتها معه أمم في ٤ تشرين الأول ٢٠١٠).

١٥٨ **النهار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

١٥٩ **المستقبل**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

١٦٠ **النهار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

١٦١ **السفير**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

١٦٢ **المستقبل**، ١٤ تشرين الأول ٢٠٠٩.

١٦٣ **النهار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

هو «اعتداء بكل معنى الكلمة»[١٦٤]. وتحدثت حركة الاستقلال عن «غزو عين الرمانة والاعتداء على أهلها وسكانها»[١٦٥].

ووصف مستشار رئيس حزب الكتائب ساسين ساسين ما حصل في عين الرمانة بأنه «ارتجاج أمني وابتزاز للمنطقة»[١٦٦].

على النحو عينه، رفض النائب السابق صلاح حنين وصف حادثة عين الرمانة بالإشكال الأمني، مؤكداً أن «الاعتداء متكرر وهو ليس جديداً»[١٦٧].

السفير جوني عبدو رأى أن «الأمور فردية ناتجة عن مناخات معيّنة، ولأن هؤلاء المعتدين مضبوطون من الفريق التابعين له»[١٦٨]. فيما رأى النائب نهاد المشنوق أن «حادثة عين الرمانة هي امتداد للفلتان الأمني الموجود في المنطقة، والذي قامت به مجموعات من القتلة، ولذلك لا بد من معالجة الأمور من جذورها»[١٦٩].

أما العلاّمة (الراحل)، السيد محمد حسين فضل الله، فقد أشار إلى ظاهرة فاسدة تمارس عدوانها على الناس الآمنين. ففي خطبة الجمعة التي تلت الحادث قال فضل الله: «ندعو إلى معالجة جذرية لهذه التجاوزات، ومنع كل المعتدين من الإجرام بحق الناس ومهاجمتهم في بيوتهم وشوارعهم، حيث لا يكفي أن يقال بعد كل جريمة بأن الأمور أصبحت في عهدة الدولة وأجهزتها المعنية، بل لا بد من أن يتحمل الجميع مسؤولياتهم في ضبط هذه الظاهرة الفاسدة التي تمارس عدوانها على الناس الآمنين، لأن الاعتداء على استقرار الناس وأمنهم هو من أعظم المحرمات، ولأن قتل أي بريء هو بمثابة قتل للناس جميعاً»[١٧٠].

وأمام واقع التسيّب الذي عبّرت عنه الحادثة، تمنى رئيس الحكومة السابق، نجيب ميقاتي، على الجميع «وقف الشحن السياسي الذي يتسبب بتوترات في الشارع»[١٧١].

فكرة المناخات المحفزة على الانفلات الأمني كانت محور رسالة وجهها بلال حسن، المقيم في حيّ الليلكي، إلى جريدة **الأخبار** تحت عنوان «نكاد نعيش»[١٧٢]. يشير حسن إلى أنه «لم تعد معظم أحياء الضاحية الجنوبية لبيروت مكاناً صالحاً للعيش، ولا أقول للسكن فقط. فالعيش في بعض أحيائها يتطلّب مواصفات لا يمكنك أن تعيش من دونها. فإما أن تكون من سائقي الدراجات والميني باص، ومن يعرفهم يعرف ماذا أعني، وإما أن تكون ممن يركبون الميني باص ويا ربّ الستر. إما أن تكون من ساهري الشوارع والشرفات القريبة من غرف نوم الناس، وإما أن تترك المكان وتغادر، فلا مكان هنا للضعفاء وقليلي الحيلة ورافضي سلاح الزعرنة. وإما أن تكون، وبكل جرأة، من المنتمين إلى حزب هو غير الحزب الذي تحسب عليه الضاحية، وإما "رح تاكل قتل تا تفرّخ شتل"». ويضيف حسن «إن ما

١٦٤ المصدر السابق.
١٦٥ المصدر السابق.
١٦٦ **المستقبل**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.
١٦٧ **المستقبل**، ٩ تشرين الأول ٢٠٠٩.
١٦٨ **المستقبل**، ١١ تشرين الأول ٢٠٠٩.
١٦٩ **المستقبل**، ١٢ تشرين الأول ٢٠٠٩.
١٧٠ **الديار**، ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٩.
١٧١ **المستقبل**، ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٩.
١٧٢ **الأخبار**، ١٢ تشرين الأول ٢٠٠٩.

جرى في عين الرمانة لا يعدو كونه جزءاً لا يتجزأ من هذه اليوميات الضاحويّة، وكفاكم سياسة واستغلالاً. هذه تسمّى بكل لغات الدنيا زعرنات وفلتاناً».

رسالة حسن استدعت رداً موقعاً باسم إبراهيم محمود زين الدين بصفته «المسؤول الإعلامي في اللجنة الشعبية لأبناء الليلكي»[١٧٣]. يقول زين الدين، واضعاً يده أمام عينيه: «ما الحديث عن عدم وجود الدولة إلا تعمية للحقيقة الناصعة التي تتناقض مع أبسط مقومات الدقة والموضوعية». ويضيف بغرابة «إننا نعيش منذ أكثر من ثلاثين عاماً في منطقة الليلكي المحرومة ضمن جو من الألفة والمحبة والتسامح».

الدراجات النارية وتكاثرها هي جزء من مشهد التفلّت الأمني في ضواحي بيروت الجنوبية. على الأرجح، بل المؤكد، أن الدراجات ليست بيت القصيد. بيت القصيد ما باتت ترمز اليه هذه المطايا في عيون فرسانها وفي عيون الآخرين، ضحايا غارات هؤلاء الفرسان. في ٩ تشرين الأول، أصدر وزير الداخلية والبلديات زياد بارود قراراً جاء فيه أن «بعض سائقي الدراجات النارية يستخدمون دراجاتهم في أعمال مخلة بالأمن والسرقة والنشل، لأنها تسهّل عليهم عملية الفرار والتنقل بين السيارات، إضافة إلى إمكان استخدامها في أعمال إرهابية»[١٧٤]. وبموجب هذا القرار منع تجمع الدراجات النارية أو سيرها ضمن مواكب.

الدراجات النارية كانت محور رسالة وجهها أسعد شرارة إلى محرر صحيفة **الأخبار** تحت عنوان «الدراجات النارية أيضاً وأيضاً»[١٧٥]. في رسالته تمنى شرارة من الوزير بارود «أن يوقف على الأقل الدراجات ذات الحجم الكبير والصوت المزعج، وهي... وسيلة لـ"الزعرنة" والإزعاج، إذ حوّل أصحابها حياة الناس في الضاحية الجنوبية إلى جحيم»، مضيفاً تساؤلاً: «هل الضاحية "مقاطعة" بعيدة عن إجراءات الدولة؟!».

وفي العدد ذاته، رسالة موجهة من محمد سليم، بصفته مواطناً من الشياح، تحت عنوان «إلى الرئيس نبيه برّي»[١٧٦]. وفيها ذكر «أن مثل هؤلاء الشباب الصغار في السن أصحاب الدراجات النارية الذين يحملون السكاكين، وحتى الأسلحة الحربية، والذين يزرعون الرعب في الأحياء، يدّعون أنهم ينتمون إلى حركة أمل علانية، ويضعون أعلام الحركة الخضراء على دراجاتهم، ويرفعون صورتك وصورة الإمام المغيّب، ويهدّدون رجال الأمن ورجال الإدارة والعامة من الناس باسم حركة أمل». خاتماً بدعوة الرئيس برّي إلى وضع حد لـ «موتوسيكلات الرعب التي تجوب الشوارع وتعتدي على الناس، ليس فقط في عين الرمانة أو المزرعة بل أيضاً في الشياح والضاحية وبربور».

مشكلة الدراجات النارية احتلت حيّزاً كبيراً في البيان الصادر إثر اجتماع رؤساء الطوائف الإسلامية والمسيحية في جبل عامل، في مركز دار الفتوى في مدينة صور، في ١٣ تشرين الأول. فقد رأى المجتمعون أن «تفشي ظاهرة الدراجات النارية التي يقودها عادة شبان في ريعان عمرهم بدون أي تعقل وبدون تراخيص قانونية تتسبب في وقوع الحوادث الأليمة من جهة وإزعاج للأهالي ليلاً. لذلك يقتضي تنظيم هذه الظاهرة بشكل حازم وعادل يراعي المصلحة العامة والأمن العام لسائر المواطنين، مؤكدين دعمهم الكامل لقرار

١٧٣ **الأخبار**، ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٩.
١٧٤ **الأخبار**، ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٩.
١٧٥ المصدر السابق.
١٧٦ المصدر السابق.

وزارة الداخلية والبلديات، والتشديد على تنفيذه على الأراضي اللبنانية كافة»[١٧٧].

الدويلة بيت القصيد...

نسب عدد من التصريحات السياسية سبب الحادثة التي حصلت في عين الرمانة إلى غياب سيطرة القوى الأمنية الشرعية على كل الأراضي اللبنانية. فاعتبروا أن وجود مناطق أمنية خاضعة لسيطرة حزب الله أو «الدويلة» كما أسماها البعض، تجعل من ضبط الأمن مهمة مستحيلة.

فالنائب ميشال فرعون أشار إلى أن تكرار مثل هذه الحوادث يؤكد «تخوفنا السابق لجهة ضرورة العودة إلى المؤسسات والاحتكام إلى الدستور والمشاركة في سلطة تحمي جميع اللبنانيين»[١٧٨]. فيما وجه حزب الوطنيين الأحرار سؤالاً إلى السلطات اللبنانية «التي باتت تسلّم بوجود مربعات أمنية محددة ومعروفة، أن ترشد المواطنين إلى المربعات الآمنة حيث يستطيعون ممارسة حياتهم اليومية بأمن وسلام»[١٧٩]. وشدد رئيس حركة التغيير إيلي محفوض على أنه «لا يمكن قيام دولة قوية قادرة بوجود سلاح خارج إطار الشرعية»[١٨٠].

واعتبرت حركة الاستقلال أن ما جرى «هو نتيجة استمرار المربعات الأمنية خارج سلطة الدولة والقانون. وأن وقف الاعتداءات على المواطنين لا يكون بمجرد الإدانة والاستنكار بل بالعمل الجدي على إزالة المحميات الأمنية وبسط سيادة الدولة»[١٨١]. كما أكد النائب السابق صلاح حنين أن «سلاح حزب الله يتناقض مع سلاح الدولة»[١٨٢].

حزب الكتلة الوطنية هو الطرف السياسي الذي استفاض في التطرق إلى مسألة «المربعات الأمنية». ففي بيان أصدره عقب الاجتماع الأسبوعي للجنته التنفيذية، لفت إلى «أن الاعتداءات تأخذ دائماً مساراً واحداً من المربّعات الأمنية في اتجاه المناطق الأخرى، ولا أحد يقدر على الرد لأن لتلك المربّعات أمنها الخاص»[١٨٣].

واعتبر «أن هناك بلدين وحدودين، أحد هذه الحدود مغلقة أمنياً والحدود الأخرى سائبة» متسائلاً عن استطاعة شباب عين الرمانة الدخول بدرّاجاتهم إلى مناطق الضاحية.

وأشار الحزب المذكور إلى تمدد وتوسّع دائرة مداخلات «نظام دولة ولاية الفقيه» ضارباً مثل إلغاء حفلة جاد المالح «تحت ضغط التهديد والوعيد»[١٨٤] وإلغاء عرض فرقة السامبا البرازيلية في صور بعد صدور بيان «علماء صور»[١٨٥].

وشدّد النائب عاطف مجدلاني على أنه «على الحكومة المقبلة، لا سيما إذا كانت حكومة ائتلاف أو حكومة وحدة وطنية، واجب أن تجد

---

١٧٧ **المستقبل**، ١٤ تشرين الأول ٢٠٠٩.

١٧٨ **النهار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

١٧٩ المصدر السابق.

١٨٠ **المستقبل**، ١٤ تشرين الأول ٢٠٠٩.

١٨١ **النهار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

١٨٢ **المستقبل**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

١٨٣ **النهار**، ٩ تشرين الأول ٢٠٠٩.

١٨٤ كان من المقرر أن تتضمن مهرجانات بيت الدين للعام ٢٠٠٩ حفلة للفنان الفرنسي جاد المالح. ولكن تقريراً عرضه تلفزيون المنار وتحدث عن علاقات تربط المالح بإسرائيل أدى إلى سجال داخلي وإلى إلغاء الفنان رحلته إلى لبنان.

١٨٥ حضرت في صيف ٢٠٠٩ فرقة سامبا برازيلية بهدف إقامة عروض في عدد من المدن اللبنانية على أن تختتم في مدينة صور. ولكن اعتراض إحدى الهيئات العلمائية أدى إلى إلغاء العرض في صور.

حلاً للسلاح الذي ليس تحت سيطرة الدولة ووضعه تحت سيطرة الجيش والقوى الأمنية، منعاً لحصول أي حوادث أمنية أو فردية ربما تتحوّل إلى فتنة كما حصل أخيراً في عين الرمانة الذي هو حادث فردي». ونبّه مجدلاني إلى أن «تكرار هذه الحوادث ووجود مربعات أمنية وسلاح يشكل خطراً على السلم الأهلي»[١٨٦].

كذلك أكد زميله في تكتل لبنان أولاً النائب أحمد فتفت أن «الموضوع الأمني مرتبط بالقرار السياسي، وإذا لم يتوافر القرار السياسي فعبثاً نبحث عن حل لهذا الأمر». وأشار إلى أنه «لا يوجد بلد في العالم تمنع فيه القوى الأمنية من الدخول إلى مواقع معينة»[١٨٧].

المجتمع المدني على خط التماس

أثارت حادثة عين الرمانة ردود فعل أطلقتها فعاليات في ضاحية بيروت الجنوبية. فعقد مسؤولو وممثلو الهيئات الأهلية والمدنية والمؤسسات التربوية والمخاتير في منطقة ساحل المتن الجنوبي اجتماعاً أكدوا فيه «أن مثل هذه الممارسات لم تعد مقبولة بأي شكل من الأشكال»[١٨٨].

كذلك دان رئيس جمعية آل علامة فادي علامة «الحادث الأليم» داعياً «الجميع إلى أن يتحملوا المسؤولية والتحلي بأعلى درجات الوعي من أجل مصلحة الوطن وشعبه»[١٨٩].

ودعا النائب السابق صلاح الحركة «رئيس الحكومة ووزيري الداخلية والدفاع إلى الضرب بيد من حديد كل من يخلّ بأمن الوطن والمواطنين»[١٩٠].

أما الحركة الرمزية الأكثر تعبيراً، فأتت من جانب أمهات أتين من مناطق لبنانية مختلفة إلى المنطقة الواقعة بين الشياح وعين الرمانة. في مكان اجتماعهنّ الرمزي أقسمت الأمهات على ألا يسمحن لأولادهنّ بالتقاتل. فبدعوة من جمعية «شمل»، اجتمعن وتوجّهن إلى رجال السياسة اللبنانيين، بلغة جبران خليل جبران، بالقول إنّ «أبناؤنا ليسوا لكم، بل هم أبناء الحياة»، وطلبن منهم ألا يجعلوا أبناءهنّ وقوداً لمعاركهم وحروبهم. وأطلقن جمعية تحت اسم «أمهات لاعنفيات».

وقد تبنّت الجمعية أهدافاً عدّة كالعمل على عدم تربية الأولاد على العنف والحقد تجاه الآخر، وشطب عبارات التفرقة من أدبيات التربية.

ولتحميل التحرّك أكبر قدر من الرمزية، قامت الأمهات، بأقدامهنّ، بتكسير «جدار الفصل الطبيعي»، المصنوع من الفلّين والمليئ بعبارات مستقاة من قاموس الحرب. ثم مشت الأمهات باتجاه بيت في عين الرمانة لا تزال آثار الحرب السوداء ظاهرة عليه وكتبن على جدرانه «نعم للحب والوفاق»[١٩١].

التحركات والتعازي السياسية وحركة التعازي عموماً

فور وقوع الحادث حصلت سلسلة من التحركات السياسية الهادفة، من جهة، إلى ضبط الوضع، ومن جهة أخرى، إلى إظهار اهتمام بعض القوى السياسية بما جرى.

١٨٦ **المستقبل**، ٩ تشرين الأول ٢٠٠٩.
١٨٧ **المستقبل**، ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٩.
١٨٨ **السفير**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.
١٨٩ **المستقبل**، ٩ تشرين الأول ٢٠٠٩.
١٩٠ **المستقبل**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.
١٩١ **الأخبار**، ٢٩ تشرين الأول ٢٠٠٩.

مباشرة عقب وقوع الإشكال، تلقى رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان اتصالاً من وزير الداخلية والبلديات زياد بارود، أطلعه فيه على تفاصيل الإشكال. كما اتصل رئيس الجمهورية بقائد الجيش العماد جان قهوجي، واطلع منه على التفاصيل وعلى الإجراءات التي اتخذها الجيش لتوقيف الفاعلين والمتسببين بهذا الإشكال[١٩٢].

كما تابع رئيس حكومة تصريف الأعمال، فؤاد السنيورة، تطورات الحادث، وأجرى اتصالات هاتفية بكل من الرئيس أمين الجميّل، ورئيس كتلة التغيير والإصلاح، النائب ميشال عون، ورئيس الهيئة التنفيذية في القوات اللبنانية، سمير جعجع. كما اطلع مرات عدة على تطورات التحقيق وملابسات الحادث من الوزير بارود، ومن قائد الجيش، ومن المدير العام لقوى الأمن الداخلي، اللواء أشرف ريفي، ومدير المخابرات في الجيش، العميد إدمون فاضل[١٩٣].

فيما خص الشخصيات السياسية، تفقّد النائب سامي الجميّل، بُعيْد وقوع الحادث، مكان وقوعه وزار مستشفى جبل لبنان، حيث نُقل الجرحى. كذلك فعل رئيس الدائرة الإعلامية في حزب القوات اللبنانية نادي غصن، وأمين سر الحزب وهبي قاطيشا[١٩٤].

الأمانة العامة لقوى ١٤ آذار بدأت، فور وقوع الحادث، اتصالات مع قيادة الجيش. وصباح اليوم الذي تلا الحادثة، زار وفد منها يضم الدكتور فارس سعيد، والمحامي ساسين ساسين، والأستاذ إدي أبي اللمع، قائد الجيش في اليرزة «من أجل متابعة ملابسات الحادث وللتشديد على أخذ التدابير الكفيلة بعدم تكرار مثل هذه الحوادث، ووضع اليد فوراً على المعتدين والقتلة»، كما زار وفد من الأمانة العامة اللواء أشرف ريفي في مديرية قوى الأمن الداخلي في بيروت للغاية نفسها[١٩٥].

وفي ١٢ تشرين الأول، زار وفد من كتلة نواب بعبدا ضم النواب علي عمار، آلان عون، حكمت ديب، بلال فرحات وفادي الأعور، بالإضافة إلى النائب هاني قبيسي ممثلاً حركة أمل، قائد الجيش في مكتبه في اليرزة، وشكروا له التدابير والإجراءات الحاسمة التي اتخذها الجيش بعد وقوع جريمة عين الرمانة، وأكدوا في بيان دعوتهم قهوجي إلى «التشدد في الإجراءات والتدابير الوقائية للحد من أي ارتكابات مماثلة في المستقبل»[١٩٦].

أما حركة التعازي بالقتيل، فقد بدأت خلال تشييعه في بلدته الفريديس في اليوم التالي على الحادثة، حيث حضر الجناز الوزير ماريو عون ممثلاً رئيس تكتل التغيير والإصلاح، النائب ميشال عون، ووكيل داخلية الشوف في الحزب التقدمي الاشتراكي، رضوان نصر، ممثلاً رئيس اللقاء الديمقراطي وليد جنبلاط، مترئساً وفداً حزبياً، والعقيد أمين العرم ممثلاً مدير المخابرات في الجيش اللبناني[١٩٧].

ولفت في التشييع بعض ما ورد في عظة الأب مارون كيوان الذي قال «لكأن لبنان لم يرتو من دماء الشهداء»، مضيفاً: «كلنا نريد السلام والمحبة وأن نعيش في هذا الوطن سوياً نحترم ونقدر بعضنا بعضاً ونتسالم مع بعضنا، هذا هو البلد الذي تكلم عنه قداسة البابا "إنه أكبر من وطن، إنه رسالة".

---

١٩٢ **السفير**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

١٩٣ المصدر السابق.

١٩٤ محطة **أم تي في** التلفزيونية، النشرة الإخبارية للساعة الثامنة مساءً، ٧ تشرين الأول ٢٠٠٩.

١٩٥ **الديار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

١٩٦ **الديار**، ١٣ تشرين الأول ٢٠٠٩.

١٩٧ **النهار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

فجورج هو شهيد للوطن من بلدتنا وشهيد لبنان بكل مناطقه وطوائفه»[١٩٨].

وتساءل الأب كيوان: «الذي يحمل السكين ويقتل من هو هذا الإنسان؟! هل هو ضائع؟ مدفوع؟ لا ندري. إنما الأكيد أننا كلنا نريد السلام والوفاق ونقاتل الشر بالخير إنما ثمة أشخاص كثيرون في هذه الحياة يودون الشر من أجل غايات معينة لا نعرفها نحن». وختم موجهاً رسالة: «كفانا دماء وقتلاً. منذ العام ١٩٧٥ بدأت الحرب وما زلنا نعيش السيناريو نفسه كل يوم».

وفي ٩ تشرين الأول، نشرت **الديار** خبراً صغيراً تحت عنوان «تهديدات... وتقصير» جاء فيه: «كشف عضو تكتل التغيير والإصلاح النائب حكمت ديب عن تهديدات تلقاها وزملاء له منعتهم من النزول إلى مكان الحادث ليل حصوله، وتلقيه نصائح من جهات أمنية بعدم النزول. ومن جهة أخرى، اعترف ديب بتقصير مع أهل الفقيد من قبل التيار...».

وفور عودته من الخارج، زار النائب نديم الجميّل في ٩ تشرين الأول عائلة الشهيد جورج أبو ماضي في منطقة عين الرمانة، وقدّم التعازي بالشهيد واستمع من أفراد عائلته إلى تفاصيل الحادث[١٩٩].

ثم في ١٢ تشرين الأول، قدّم وفد نيابي مشترك من أمل وحزب الله ضم النائبين علي عمار وهاني قبيسي التعازي إلى عائلة أبو ماضي والتيار الوطني الحر في قاعة كنيسة مار جرجس في عين الرمانة. وبرزت في المناسبة حركة النائب عمار الذي انحنى لتقبيل يد والد القتيل[٢٠٠].

الحادث بين القوى الأمنية والقضاء

في حادثة عين الرمانة قُتل الشاب جورج أبو ماضي، كما أصيب آخران طعناً هما جان الهبر (٢٧ سنة) ومازن نقولا المتري (١٧ سنة) لكن حالتهما كانت مستقرة. كذلك أصيب إلياس عبد الأحد وسليم إدوار بولس وجورج غبريال منصور فعولجوا وغادروا المستشفى في اليوم التالي على إصابتهم.

بعيد وقوع الحادثة تدخلت القوى الأمنية والجيش اللبناني ووصفت حداً لها. وفي اليوم التالي أجرى مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية صقر صقر، يرافقه المحامي العام العسكري فادي عقيقي، كشفاً ميدانياً في محلة صنين حيث حصل الإشكال[٢٠١]. تولت مخابرات الجيش التحقيق في ما جرى، وعليه وضعت القضية ابتداء في يد المحكمة العسكرية، على أن تحال على المحاكم العدلية المختصة بعد القبض على الفاعلين والشركاء والمتورطين.

منذ اليوم الأول أفادت مصادر مطلعة على التحقيق أن أربعة أشخاص أوقفوا بعد العثور على أدلة تتعلق بهم في مكان الحادث، منها إخراج قيد وحذاء رجالي. وقد أشارت هذه المصادر إلى أن الموقوفين الأربعة قالوا إنه صودف مرورهم في مكان الحادث ولا علاقة لهم بالإشكال الأول. وتحدث هؤلاء عن حصول تضارب، مؤكدين أن لا علاقة لهم بجريمة قتل أبو ماضي[٢٠٢]. وقد استمع التحقيق الأولي بإشراف مفوض الحكومة لدى

---

١٩٨ المصدر السابق.

١٩٩ **المستقبل**، ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٢٠٠ **النهار**، ١٣ تشرين الأول ٢٠٠٩. وقال النائب علي عمار لوالد أبو ماضي أمام عدسات الكاميرا: «بتسمحلي بوس إيدك يا أبو جورج، لأننا نحن نعرف هذا الألم». المصدر: نشرة أخبار الساعة الثامنة مساءً التي بثتها محطة «أو تي في» التلفزيونية. أنظر: http://www.youtube.com/watch?v=Y22K_UElh7A

٢٠١ **النهار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٢٠٢ المصدر السابق.

المحكمة العسكرية، صقر صقر، إلى إفادات عدد كبير من الشهود في حادث عين الرمانة[٢٠٣].

وقد رفعت آثار بصمات من مكان الحادث وعملت الأجهزة الأمنية المختصة على تحليلها توصلاً إلى معرفة هويات أصحابها[٢٠٤].

وفي ٩ تشرين الأول ٢٠٠٩ أحالت مديرية المخابرات في الجيش على النيابة العامة التمييزية ثمانية موقوفين في الحادث، بعدما تركت أربعة أشخاص لم يثبت تورطهم. والمحالون على القضاء الذين تسلّمهم النائب العام التمييزي القاضي سعيد ميرزا لاستكمال التحقيق معهم، قبل إحالة الملف برمته على النيابة العامة الاستئنافية في جبل لبنان للادعاء على من يثبت تورّطه في جريمة القتل والاشتراك في القتل هم: سميح حمود[٢٠٥] وعلي بلال وحسين كمال شمباوي (فلسطيني) وإ. ي، ح. ج، ي. ي، ع. ز، أ. ع[٢٠٦].

شدد وزير العدل إبراهيم نجار، في اليوم الذي تلا الحادثة، على «وجوب اعتماد السرعة والحزم» في التحقيقات، وأكد أن هذه التحقيقات لا تحتمل التأخير، مشيراً إلى «أن أحداً من المتورطين في الحادث لا ينعم بأي تغطية سياسية من أي فريق». وأجرى نجار اتصالاً بصقر صقر أبدى خلاله حرصه على «اقتلاع بذور الفتنة وكشف الأسباب الحقيقية الكامنة وراء الحادث، وتحديدها في شكل وثيق، في حال تبيّن أن هناك أسباباً مختلفة عن تلك التي تم الإفصاح عنها في التحقيقات الأولية»[٢٠٧].

وفي ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٩ أوقفت مخابرات الجيش علي ياسين وعلي السيد المتورطين مباشرة في مقتل أبو ماضي، وكلاهما لا يبلغ من العمر أكثر من ١٩ عاماً. وفي الخبر، كما نشرته **النهار**، أن «الزميلة كلوديت سركيس (علمت) أن الشابين كانا فرّا إلى قريتيهما الجنوبيتين قبل أن تتواتر حركة الاتصالات بين الجهات الأمنية وجهات سياسية وحزبية، أفضت إلى مساعدة ذويهما في تسليمهما درءاً لفتنة محتملة». ومع توقيف هذين الشابين ارتفع عدد الموقوفين إلى عشرة، وبذلك تم إيقاف كل المتهمين والمشاركين في الحادثة[٢٠٨].

في ١٢ تشرين الأول ٢٠٠٩، أحال النائب العام التمييزي، القاضي سعيد ميرزا، على النائب العام الاستئنافي في جبل لبنان، القاضي كلود كرم، ملف الجريمة، وأرفق بالملف الموقوفون العشرة والإفادات التي أدلوا بها أمام مديرية المخابرات في الجيش اللبناني، وذلك لإجراء المقتضى القانوني المناسب بحقّهم، من حيث

٢٠٣ **النهار**، ٩ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٢٠٤ **النهار**، ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٢٠٥ سميح حمود هو الشاب الذي وقع معه الإشكال الأول وهو الذي استدعى شباباً من رفاقه للأخذ بالثأر. وفي شهادة خاصة بأمم للتوثيق والأبحاث استقتها من بعض أفراد عائلة هذا الشاب، يتبيّن أن حمّود، الشاب المتحدّر من قرية مركبا الجنوبية والقاطن في برج البراجنة، شاب عاطل عن العمل يعتمد في معيشته على والده الذي يعمل موزعاً للبضائع.
تعلّم سميح الفنون القتالية في صغره ليتحوّل إلى شاب مثير للمشاكل الدورية مع القاطنين في حيّه وفي أحياء أخرى. لم تكن عائلته راضية عن سلوكياته وعن الإشكالات المتكرّرة التي يفتعلها. كان خاله يردّد دائماً أمام مسمعه أن نهايته ستكون إما الموت قتلاً أو الدخول إلى السجن. وقبل حادثة عين الرمانة كان حمود قد افتعل عدة إشكالات مع شباب من آل عواد القاطنين إلى جواره في برج البراجنة. وقد أوصل بعض أبناء هذه العائلة إلى ذويه أنهم لولا احترامهم العائلة لقتلوا سميح، ذلك أن سمعة باقي أفراد عائلة حمود طيبة في المنطقة.

٢٠٦ **السفير**، ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٢٠٧ **النهار**، ٩ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٢٠٨ **النهار**، ١١ تشرين الأول ٢٠٠٩.

الادعاء عليهم بجرائم القتل، والتي تصل عقوبتها إلى الإعدام[٢٠٩].

حول تفاصيل الواقعة روت المصادر الأمنية التالي[٢١٠]: «إن الشاب سميح حمود اعتاد ورفيقه علي بلال الذهاب إلى منطقة عين الرمانة ولعب البينغو فيها في حي تسيطر عليه جهة حزبية معينة. وفي حادث سبق يوم الجريمة تعرضت مجموعة من الشبان من عين الرمانة لبلال، وضربته على خلفية خسارته في البينغو، إلى علاقته بفتاة من المحلة. وتفاقم الحادث نتيجة حساسيات مناطقية ما دفع بلال لاحقاً إلى إخبار رفاقه حمود والسيد وياسين وشمباوي، فدخلوا جميعاً على الدراجات النارية عين الرمانة وتواجهوا مع أبناء المحلة. وبعد التضارب بين الفريقين، هرب ياسين والسيد على دراجتهما، لكن مجموعة من أبناء المنطقة واجهتهم فوقعت الدراجة، وحين حاولا الهرب، صودف مرور أبو ماضي، فطعناه بالسكاكين التي كانت في حوزتهما ولاذا بالفرار»[٢١١].

وأضافت صحيفة **النهار** تفاصيل إضافية[٢١٢] إذ ذكرت أن المشكلة بدأت قبل أسبوع من تاريخ الجريمة، لدى مرور الشابين في عين الرمانة ومحاولتهما التحرش بإحدى الفتيات، الأمر الذي أدى إلى قيام شبان من المنطقة بالتصدي لهما وضربهما فتوعدا بأنهما سيعودان «لطلب الثأر». وخلال الأسبوع الذي تلا هذا الحادث اتفق الشابان مع زملاء لهما على أن يشكلوا مجموعة مؤازرة تنتظر في الشياح. دخل الشابان شارع صنين للبحث عمّن ضرباهما فارتابت في أمرهما مجموعة من شباب عين الرمانة غير تلك التي ضربتهما سابقاً، فتلاسنوا معها وتضاربوا. عاد الشابان إلى «مجموعة المؤازرة» وأبلغاها كذباً بأنهما عثرا على المجموعة التي تعرضت لهما بالضرب قبل أسبوع. دخل الشباب إلى عين الرمانة وتضاربوا مع شباب عين الرمانة بالآلات الحادة. ثم ابتعد أحد المشاركين في الإشكال عن مسرح الحادث قليلاً وصادف خروج أبو ماضي من منزله فطعنه بسكين كان يحمله وقتله.

هل يُصلح العطّار...؟

نقلت صحيفة **الديار** عن «مصدر أمني» قلق القوى الأمنية من الحوادث المتنقلة التي تأتي على خلفيات مناطقية وطائفية[٢١٣]. يقول المصدر الأمني إن مشهد ما حصل في عين الرمانة وقبله في عائشة بكار، وما يحصل يومياً من مناوشات بين الأحياء، شكّل مادة للبحث بين مسؤولين أمنيين، لا سيما مديرية المخابرات في الجيش، مع القيادات السياسية والحزبية، وجرى تحذير هؤلاء من أن الجيش تحديداً، ومعه القوى الأمنية الأخرى، لا يستطيعون أن يستمروا في وضعية الاستنفار الدائم، والانتشار بين المنازل السكنية ووضع عناصر عسكرية في داخل الأحياء، للفصل بين المتقاتلين، فهذا

٢٠٩ **السفير**، ١٣ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٢١٠ **النهار**، ١١ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٢١١ في القرارين الظني والاتهامي الصادرين عن القضاء اللبناني رواية مختلفة للوقائع. ففيهما أن حمود وبلال تلاسنا مع شباب عين الرمانة وتبادلا معهم الشتائم دون أن يحصل تضارب. ولكن الشابين المذكورين قررا الانتقام لـ«الكرامة المجروحة».
انظر حول القرار الظني صحيفة **المستقبل** الصادر في ١٢ آذار ٢٠١٠، وحول القرار الاتهامي صحيفة **النهار** الصادر في ١١ حزيران ٢٠١٠.

٢١٢ **النهار**، ١١ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٢١٣ **الديار**، ٨ تشرين الأول ٢٠٠٩.

الموضوع يرهق القوى العسكرية والأمنية، التي لا يمكنها أن تغطي كل مساحة لبنان، في ظل الأجواء المحتقنة.

وينبه المصدر الأمني المذكور إلى أن الجيش والقوى الأمنية هم من أبناء الشعب ويتأثرون بما يجري، وهم أبناء بيئاتهم الطائفية والمذهبية، ولا تستطيع قيادة الجيش ضبط أدائهم إذا ما استمر الخطاب الطائفي والمذهبي. ولذلك يجب التوصل إلى وفاق وطني حقيقي في لبنان يكرّس الوحدة الوطنية الفعلية ويثبت السلم الأهلي والاستقرار.

ويثمّن هذا المصدر الأمني تجاوب بعض القيادات السياسية مع الجيش والقوى الأمنية، وتسليمهم المطلوبين ورفعهم الغطاء عنهم، ولكنه يضيف أن هذا وحده لا يكفي إذا لم تُلغَ أسباب التوتر، وهي موجودة في السياسة وعند الطبقة السياسية[٢١٤].

عقب حادثة عين الرمانة، عممت مديرية التوجيه في قيادة الجيش نشرة توجيهية على العسكريين، في ٩ تشرين الأول ٢٠٠٩، تحت عنوان «الأمن للجميع وعلى مساحة الوطن». ذكرت قيادة الجيش في هذه النشرة أن مهمة الجيش تقتضي «ملاحقة المخلين بالأمن إلى أي جهة انتموا حتى توقيفهم وتقديمهم إلى العدالة»[٢١٥].

وأضافت قيادة الجيش «أن المؤسسة العسكرية تضع نصب عينيها، في معرض قيامها بالواجب، الحفاظ على الوحدة الوطنية والعيش المشترك، ولا تنساق خلف كلام غير مسؤول يصدر من هنا أو هناك، ويؤدي عن قصد أو عن غير قصد إلى تصعيد الموقف وبالتالي الدخول في عصبيات غرائزية تنعكس سلباً على الجميع وتلحق أشد الضرر بمصلحة الوطن والمواطن على السواء».

وإذ أكدت قيادة الجيش على أنه «لا مظلة سياسية فوق أحد»، دعت العسكريين «إلى التعامل بكل حزم مع الغوغائيين المدفوعين من تلقاء أنفسهم أو من الغير، للعبث بأرواح المواطنين وممتلكاتهم».

وفي ١٣ تشرين الأول ٢٠٠٩ تفقد قائد الجيش، العماد جان قهوجي، الوحدات العسكرية المنتشرة في محلتي الشياح وعين الرمانة، حيث اجتمع مع الضباط والعناصر وذكّرهم «بقدسية المهمة التي يتولون تنفيذها، ومنبهاً إلى أن الجيش لن يسمح للعابثين بالأمن أن يصطادوا في الماء العكر، ولا أن يستغلوا أي ثغرة أمنية للنفاذ إلى تحقيق أهداف مشبوهة»[٢١٦].

وأكد قهوجي أن «الجيش لن يتهاون مع هؤلاء، وهو يقيم سداً منيعاً في وجه محاولتهم المتاجرة بأرواح الناس وكراماتهم، أو إشاعة روح التفرقة والانقسام في المجتمع»، داعياً إلى «ضرورة إلغاء الذكرى الأليمة للأحداث السابقة التي عرفتها بعض المناطق»، مؤكداً «بأن التاريخ الأسود لن يعيد نفسه...».

---

٢١٤ على سؤال حول استطاعة الجيش اللبناني القيام بضبط الأمن على الأرض، في ظل غياب التوافق السياسي على إعطائه هذا الدور، يجيب الأستاذ أسعد شفتري بأن «دور الجيش اللبناني يخضع لتوافق سياسي عليه. لم يُبنَ الجيش اللبناني على منطق مختلف عن هذا الأمر. يستطيع الجيش اللبناني البقاء موحّداً أمام الإشكالات الصغيرة التي تقع. ولكن إذا تطورت الأمور فإن كل عنصر من عناصر الجيش يعود للاستماع إلى رأي القيادات السياسية لطائفته». ويضيف: «في الأساس ليس المطلوب من الجيش أن يضبط هذا النوع من الإشكالات لأن هذه مهمة قوى الأمن الداخلي، فهي التي تستطيع أن تتحاور مع الناس لأنها مدرّبة على ذلك. أما الجيش فهو معتاد على البقاء في ثكناته العسكرية، ينزل إلى الأرض ليطلق النار. لا يستطيع الجيش ضبط الإشكالات التي تنشب في الأحياء بسهولة. هل يستطيع تمشيط حيّ يسكنه مدنيون؟ لا يستطيع» (مقابلة خاصة أجرتها معه أمم للتوثيق والأبحاث في ٤ تشرين الأول ٢٠١٠).

٢١٥ **النهار**، ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٩.

٢١٦ **السفير**، ١٤ تشرين الأول ٢٠٠٩.

ملاحق

الحادث بالصوت والصورة

لم يتوفر لمعدّي هذه القراءات التوصل إلى سائر المواد الإخبارية التي بثتها المحطات التلفزيونية، والتي تطرقت إلى حادثة صنين (عين الرمانة) من مثل الأخبار العاجلة والأشرطة المكتوبة التي ترافق البرامج. من ثم، بسبب من عدم إحاطتنا بالمادة التوثيقية الخام، كان الخيار على إفراد هذا الملحق للحديث عن «المرويات» السمعية البصرية، علماً أن معظم المادة التي استندنا إليها هي من حصاد اليو تيوب. على أن هذا الحصاد ملفت بحد ذاته. فالتقارير الإخبارية التي تناولت الحادثة والمنشورة على موقع يوتيوب، هي، جميعاً، مما بثته محطات تلفزيونية «مسيحية» («أل بي سي»، «أو تي في» و«أم تي في»). ولعل غياب تقارير محطات من مثل «نيو تي في»، «المنار»، «أن بي أن»، و«المستقبل» عن فضاء اليوتيوب «خطاب» بحد ذاته.

نشرات ٧ تشرين الأول

تطرقت نشرات المحطات التلفزيونية الرئيسية (نشرات الساعة الثامنة مساءً) لحادثة صنين (عين الرمانة) للمرة الأولى في السابع من تشرين الأول، أي بعد مضي حوالى ٢١ ساعة على وقوع الحادثة.

محطة «أم تي في»[١]

سلسلة التقارير التي أعدتها محطة «أم تي في» بدأت بتقرير عن مراسم تشييع أبو ماضي في بلدته الفريديس، مأساة عائلته وأصدقائه، وأمّه وأبيه خاصة. الرمزيات المسيحية حضرت بقوة في مقدمة التقرير: «اختار جورج عيد القديسة ريتا لكي يتكلل، لكنه تكلل قبل الموعد المحدد. وبدل أن يقف محبّوه في الثاني والعشرين من أيار المقبل لحضور الزفاف، وقفوا أمام نعشه الأبيض لحضور عرسه الوداعي دون سابق إنذار. والجميع سمع الخبر في الليل أو في الصباح، ووقع عليه وقع الصاعقة. وكأنّ أرض لبنان لم ترتوِ بعد من دماء الشهداء»، والعبارة الأخيرة المستخدَمة في المقدمة قالها الأب مارون كيوان في عظته خلال جنّاز أبو ماضي.

«دركي ما سأل. الحكومة كلها ما سألت. ما حدا سأل عنّا. ما حدا سأل. كأنّو شي نملة. عندي إيّاه أنا شاب، بدّي جوّزو. ما عنديش غيرو»، قالت والدته. «أناشد (رئيس الجمهورية) إقامة مركز ثابت لمنع التعديات التي تحصل. مركز ثابت للجيش. أبسط الأمور يعني»، قال والده.

معدّ التقرير الأول من بلدة الفريديس، نخلة عضيمي، ختم تقريره بالإشارة إلى ضرورة إلقاء القبض على المجرمين، لمنع فتيل التوتر في منطقة فيها ملفات كثيرة عالقة من أيام الحرب

١ http://www.youtube.com/watch?v=W3mRkasb1Lo

الأهلية. فقد قال حرفياً: «مع سقوط جورج ضحية بريئة على مذبح الوطن، يعود الملف الأمني إلى الواجهة. فما بين الشياح وعين الرمانة ملفات كبيرة تعود إلى أيام الحرب، والجميع هنا يؤكدون أن نزع فتيل التوتر لن يكون إلا بإلقاء القبض على المجرمين».

المحطة انتقلت إلى عرض تقرير لجورج عيد عن الأجواء في عين الرمانة، ليل وقوع الحادثة. تضمّن التقرير مقابلات أجريت في مستشفى جبل لبنان، حيث تم نقل الجرحى الذين سقطوا. من أبرز ما جاء في هذا التقرير ما أدلى به غسان الهبر، شقيق الجريح جان الهبر، من أن المعتدين «كان عندهم نيّة للقتل». أما على المستوى السياسي فالأبرز هو ما جاء على لسان النائب سامي الجميل خلال زيارته المستشفى المذكور لتفقد الجرحى: «هناك محاولة لتفريغ هذه المنطقة (عين الرمانة) من أبنائها، وتيئيس هؤلاء الناس». ولكنه استدرك بالقول إن «هؤلاء الناس صامدون في أرضهم». أما رئيس الدائرة الإعلامية في القوات اللبنانية نادي غصن فاعتبر أن «من يعتبر أن عين الرمانة هي كريات شمونا، ومن يعتبر أنها شركة المياه التي تقطع المياه عن الضاحية أو شركة الكهرباء التي تقطع الكهرباء عن الضاحية، عيب عليهم. لا يجوز حصول تصرفات بربرية على النمط الذي نشاهده».

التقرير انتقل للحديث عن إجراءات قام بها الجيش اللبناني في المنطقة، وعن توقيف متورطين في الحادثة، وعن استنفار المواطنين الغاضبين من الاعتداءات المتكررة على منطقتهم، خلال ساعات الفجر الأولى والذين «حذّروا من مغبّة استمرار هذه المنطقة مكشوفة أمنياً»، على ما نقل معدّ التقرير.

المحطة عرضت تالياً تقريراً يتحدث عن أجواء عين الرمانة، في الصباح الذي تلا الإشكال الذي «سقط فيه جورج أبو ماضي بطعنات الغدر والهمجية». التقرير أعدّته بيرنا نعمة شديد، وشدّدت فيه على صدمة السكان مما جرى واستنكارهم له. برزت في هذا التقرير شهادة امرأة قالت، دون تحديد من تقصد بالضبط: «غدّارين. كانوا بالسلاح يدخلون. والآن يدخلون بالسكاكين على الموبيلاتات». وشهادة رجل قال: «نحن نطالب بالدولة. نحن تهمّنا الدولة. الدولة يجب أن تكون حاميتنا لا أن تكون علينا. تأتي الدولة فلا تقدر أن تقف على خط صيدا. يقف هناك جِيب واحد، والقوة الكبيرة تقف عندنا في المنطقة. وهذا الأمر لا يمكّن من ردعهم، إذ يعودون من جديد فور ذهاب الجيش. إما أن تحمينا الدولة، أو يتركونا نحمي أنفسنا». كذلك قالت امرأة: «بس سألوهن إذا نحنا شي مرّة قتلنا لهم شاب من شبابهم. بس هيدا السؤال يوصل لكل العالم، نحنا عمرنا ما دقّينا شوكة بحدا». وقال الجريح جان الهبر: «هناك حقد وهذا الحقد يستوجب حَكَماً موجوداً بين الطرفين».

التقرير تحدث عن «أجواء غضب عارمة عبّر عنها الأهالي المستاؤون من الوضع القائم. فخيّم الحزن على المنطقة وأقفلت المحلات التجارية حداداً وحزناً على الشهيد العريس ابن الواحد والثلاثين وحيد العائلة والذي كان من المقرر أن يحتفل بعرسه في الثامن والعشرين من الشهر الحالي، فكان أن انتقل إلى عرس السماء». وهنا نلاحظ أن المحطة عينها تحدثت عن تاريخين لموعد زفاف أبو ماضي، أحدهما، مصدره ما كان يتم تداوله في بلدته الفريديس مشبع بالرمزيات المسيحية؛ (انظر ما أوردناه حول هذه النقطة في متن التقرير).

معدّة التقرير أشارت إلى تقاعس القوى الأمنية حتى بعد وقوع الحادثة: «أما اللافت في عين الرمانة فهو غياب القوى الأمنية عن الطرق أو أقلّه مكان الحادث، حتى أن أيّاً من نواب المنطقة لم يحضر

إلى المكان وذلك على ما روى الأهالي، فيما حضر القاضي صقر صقر لتفقد مسرح الجريمة». وفي هذا إشارة نقد ضمنية للتيار الوطني الحرّ الذي لم يحضر نوابه إلى مكان وقوع الحادث.

المراسلة ختمت تقريرها بالتساؤل حول ما إذا كان المطلوب إعادة إشعال الفتنة مجدداً في هذه المنطقة «المعروفة بمنطقة خطوط التماسّ». فقد قالت التالي: «هي ليست المرة الأولى التي يقع فيها إشكال في هذه المنطقة. منطقة عين الرمانة ـ الشياح، المعروفة بمنطقة خطوط التماسّ. فهل المطلوب إعادة إشعال نار الفتنة مجدداً؟ أم إخماد هذا الدخان الراكد تحت الرماد بشكل نهائي؟».

محطة «أو تي في»[٢]

الحادثة شغلت حيّزاً واسعاً من نشرة محطة «أو تي في». فبثت تقريراً من إعداد جوزفين ديب وجون قزي، ثم تلته بسرد «معلومات خاصة» بالمحطة.

في تقديم التقرير، لم يتم استبعاد كون الحادثة رسالة سياسية، إذ تم وضعها في سياق «حوادث غالباً ما تدخل صندوق بريد السياسة». كما أشارت المحطة إلى ارتباط الحادثة بالسلم الأهلي نظراً لـ«خصوصية المكان كوريث الحرب اللبنانية» فهو «المحور» الشهير بين محاور التقاتل الأهلي خلال هذه الحرب. جاءت المقدمة حرفياً على الشكل التالي: «حادث أمني جديد يضاف إلى سلسلة حوادث، غالباً ما تدخل صندوق بريد السياسة، حادث أدى إلى سقوط جورج أبو ماضي وجرح خمسة أشخاص وأيقظ خصوصية المكان كوريث الحرب اللبنانية، لمجرد اقتران اسم المحور عين الرمانة ـ الشياح بحروب مضت. وكما في كل إشكال، تتعدد الروايات بحسب من يرويها. أجواء الشياح كانت صامتة، دورة حياتها طبيعية مغايرة لتلك التي في الجهة الأخرى. فالمحال في عين الرمانة مقفلة حزناً، جماهيرها غاضبة معتصمة أمام تلك المحمصة التي شهدت حادثة دخول مجموعة مجهولة الهوية على دراجات نارية طعنت شباناً آخرين وبينهم الضحية أبو ماضي...».

في مضمون التقرير بدت لافتة شهادة الجريح في الإشكال الذي وقع، الشاب جان الهبر، لأنها شهادة تنفي المعلومات التي قالت إن أبو ماضي كان بعيداً عن مكان الإشكال، وإنه تم استفراده دون علم منه بما كان يجري. ففي حديث مع الهبر من على سريره في مستشفى جبل لبنان، أفاد الشاب بالتالي: «ركضت بسرعة بعدما رأيت جورج يتعرض للضرب، ركضت لمساعدته. وأثناء مساعدتي له، تدافعت مع شخص ثم وقعت على الأرض معه. جاء شخص من وراء ظهري وضربني بسكين في خاصرتي وضربني بحجر، كان يحمله، على رأسي، فبقيت أرضاً».

أما خاتمة التقرير، فقد أشارت إلى أن الحادثة تحمل رسائل سياسية، وتوقظ ذاكرة الحرب الأهلية، وهذا على عكس التصريحات السياسية التي أطلقها مسؤولو التيار الوطني الحرّ، القيّم على هذه المحطة. الخاتمة أتت حرفياً على الشكل التالي: «فيما لا تزال البوصلة المحلية موجهة نحو دمشق، وعلى بعد ساعات من نصيحة فرنسية بتحصين العيش المشترك، وفي وقت لا يزال البلد يترنح تحت تأثير فراغ حكومي، ووسط بصيص تفاؤل بين خصوم سياسيين، وسط كل هذا، يبرز حدث أمني ليوقظ كوابيس الاقتتال الطائفي، حدث يحمل ما يحمل من رسائل سياسية وأمنية. ولأن الوطن أصبح أولاً مقبرة لأبنائه، تسقط في كل رسالة ضحية».

٢ http://www.youtube.com/watch?v=ege9kHUsHEY

المحطة المذكورة لم تكتفِ بهذا القدر، بل أتبعت تقرير جوزفين ديب وجون قزي بسلسلة من «المعلومات الخاصة»، على حدّ وصف المحطة. وبدا جلياً من هذه المعلومات، التي هدفت، بحسب المحطة، إلى كشف «خلفية الحادث»، أن هدفها الحقيقي هو زجّ اسم «القوات اللبنانية»، الحزب الذي ينافس التيار الوطني الحر على زعامة المسيحيين على مساحة الوطن، ويشكل المنافس السياسي الرئيسي للتيار في محلّة عين الرمانة، وإن لم تسمّ «القوات اللبنانية» بالاسم. فهذه المعلومات تحدثت عن حواجز غير شرعية يقيمها منذ فترة طرف حزبي في منطقة عين الرمانة، وعن تواطؤ مع الجيش في هذه المسألة.

في معلومات وُصفت بـ«المعلومات الخاصة»، ورد حرفياً ما يلي: «الإشكال بدأ حين أوصل موظف ديليفري في أحد مطاعم الشياح طلب عشاء إلى مركز للّهو في عين الرمانة، فبادره أحد الموجودين هناك بصفعة وشتمه بعد تلاسن بينهما. ذهب بعدها موظف الديليفري لاستدعاء مجموعة من رفاقه من الشياح، فأتوا على دراجات نارية وبحوزتهم سكاكين. وفور وصول مجموعة الشياح، كان أحد المسؤولين الحزبيين في عين الرمانة ويدعى ت.م يعمل على جمع عدد من الشبان تحضيراً للاشتباك. ويُذكر أيضاً أن هذا المسؤول كان يعمل بشكل يومي في الأيام الماضية على إقامة حواجز ظاهرة غير شرعية مع ٣٠ شاباً من المنطقة وذلك من دون أي اعتراض من القوى الأمنية هناك. واللافت أيضاً في المشهد أن المدعو ت.م كان يعاونه في الإشكال عنصر في سلك عسكري يحمل رتبة رقيب أول ملحق مباشرة بأحد المراجع واسمه أ.ف...».

محطة «أل بي سي»[٣]

من ناحية أخرى، بثت قناة «أل بي سي» تقريراً (معتدلاً) من إعداد بسام أبو زيد. التقرير بدأ بعرض تشييع أبو ماضي في بلدته، وحزن واستنكار أهله وزملائه في العمل، أي ركّز على الجانب الإنساني من المسألة. ورد في مقدمته أن «جورج أبو ماضي (سقط) في طعنات سكين في صدره أصابه بها راكبو دراجات نارية يدخلون إلى عين الرمانة مراراً وتكراراً»، في إشارة واضحة إلى استنكار المحطة لسلوكيات راكبي الدراجات النارية هؤلاء.

التقرير انتقل إلى عرض تأثيرات الحادثة على الحياة في شارع صنين، مبرزاً إصرار الأهالي على ضبط الجيش للوضع على الأرض وحمايتهم، ثم تحدث عن استمرار التحقيقات وتوقيف أشخاص.

بسام أبو زيد أنهى تقريره بالإشارة إلى أن أبوماضي ضحية أخرى للإشكالات ذات الخلفيات الطائفية التي بدأت منذ الانقسام السياسي ــ الطائفي الذي أعقب جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري. كما أشار أبو زيد إلى أن ما يمنع تفاقم هذه الإشكالات التي أودت بحياة لبنانيين هو احتواء الأطراف السياسية لها، في إشارة إلى أن الأمن في لبنان سياسي بالدرجة الأولى. فقد ختم تقريره حرفياً على الشكل التالي: «انضم جورج أبو ماضي إلى لطفي زين الدين وزينب الميري، كضحايا وقعوا نتيجة لاعتداءات وإشكالات تتكرر منذ ١٤ شباط الماضي. واللافت في هذه الأحداث أن التدخل السياسي فيها يحول حتى الآن دون تفاعلها، ولكنه في المقابل يحول دون معرفة القاتل الحقيقي وأهدافه الحقيقية».

وبعد التقرير مباشرة، عرضت المحطة المذكورة

٣ http://www.youtube.com/watch?v=s_PE3yZrjss&feature=related

ما أدلى به النائب حكمت ديب حول الموضوع، واتهامه «زعران» بالتسبب به.

نشرات ٨ تشرين الأول

نشرات الأخبار المسائية عادت إلى الحادثة في ٨ تشرين الأول لتستعرض واقع المنطقة بعد ما يقارب يومين من وقوعها.

محطة «أم تي في»[٤]

محطة «أم تي في» بثت تقريراً حول الأوضاع في عين الرمانة أعدّه جوني فرنسيس، وعرض فيه انعكاسات الحادثة على المنطقة وسكانها. التقرير بدأ بالتركيز على نفي الخلفيات السياسية لما جرى قبل يومين. حيث أشار إلى أنه في عين الرمانة «الجميع يلتقون على أن لا خلفيات سياسية للمسألة وأن القضية "زعرنات" متكررة».

جاء هذا التقرير معتدلاً، وتضمن شهادات تقول إنه ليس كل أهالي الشياح «زعران»، وإن شارع صنين هو شارع سكانه من كل الطوائف ومن كل الانتماءات السياسية و«لا يمكن لأحد أن يفرقنا»، بحسب تعبير إحدى جارات أبو ماضي.

التقرير اختتم بالإشارة إلى وعي سكان المنطقة الذي يساهم في إبعاد «شبح الحرب». فالخاتمة جاءت حرفياً كالتالي: «في لحظة سياسية حرجة، وفي هذه المنطقة التي ما زال شبح الحرب يحوم حولها، سفكت دماء جورج أبو ماضي. ولكن يبدو أن قدر أهالي هذه المنطقة أن يعضّوا على الجرح ويرفعوا شعار التهدئة فوق كل الشعارات».

محطة «أل بي سي»[٥]

أما تقرير محطة «أل بي سي»، الذي أعدّه أيضاً بسام أبو زيد، فقد ذكر تخوّف سكان عين الرمانة من تكرار ما حصل في ظل التدابير الأمنية غير الكافية التي اتخذها الجيش اللبناني: «الأهالي يتخوفون من تكرار ما حصل لأن ما اتُّخذ من إجراءات أمنية حتى الآن غير كافٍ».

التقرير تضمّن شهادات ذات دلالات مهمة كشهادة شاب قال: «نحن أصحاب محلات هنا. إذا لم يحمنا الجيش يدفعونك بالقوة إلى حمل مسدس وحماية نفسك». ولكن التقرير جاء معتدلاً وأبرَزَ وجهات نظر أخرى كشهادة رجل من عين الرمانة شدّد على أن «الدولة هي التي تحمينا، هي تاج رأسنا الدولة».

أبو زيد، في تقريره،انتقد غياب خطة أمنية شاملة تستدرك الوضع المتوتر بين الشياح وعين الرمانة، عازياً السبب إلى ما جرى مع الجيش أثناء أحداث مار مخايل، عندما قرر التعامل بحزم مع أيّ فلتان أمني في المنطقة. فقد قال التالي: «تدابير الجيش اللبناني المتخذة في تلك المنطقة لم ترقَ بعد إلى خطة أمنية شاملة رغم أن المؤسسة العسكرية، وكما تقول فعاليات المنطقة، كانت لها تجربة ناجحة هناك عندما حصلت أحداث مماثلة بين المنطقتين. ولكن أحداث مار مخايل ذهبت بتلك الخطة».

أبو زيد أردف شارحاً أن الحادثة في ذهن أهالي المنطقة، من الجهتين، لا يتم تصوّرها كاستعادة لمواجهات الحرب الأهلية، وأن أهالي المنطقة واعون إلى أنها فردية، رغم إشارته إلى أن هذه الحوادث الفردية تنذر بالمخاطر إن استمر إفلات مفتعلي الحوادث المماثلة من العقاب: «على طرفي خط التماس الذي كان قائماً في الحرب اللبنانية، يُجمِع أهل الشياح لناحية الضاحية، وأهل عين الرمانة لناحية المنطقة

٤ http://www.youtube.com/watch?v=jfWD0ilSQc0&feature=related
٥ http://www.youtube.com/watch?v=7_FJIS_0nFA&feature=related

الشرقية، على أن ما جرى في شارع صنين ليس استعادة للمواجهة التي كانت قائمة في تلك الفترة، وليس نزاعاً بين سكان المنطقتين، بل هي حوادث فردية تنذر بالمخاطر في حال لم تقم الأجهزة الأمنية بتداركها وإلقاء القبض على مفتعليها ومحاكمتهم».

أبو زيد ختم تقريره بالإشارة إلى ضرورة التوصل إلى حلّ للأمن المهتزّ في أكثر من منطقة، من بينها الشياح ــ عين الرمانة، وضرورة عدم الإكتفاء بالمعالجات الفردية لكل حادث على حدة بعد وقوعه، وهو ما وصفه بالمسكّنات: «تختصر الأوضاع في عين الرمانة حالة التشنج السياسي السائدة في البلد والأمن المهتز في أكثر من منطقة، كما تختصر أيضاً حال المعالجات التي يمكن وصفها بالمسكّنات: تُوقف الألم لفترة ولكنها لا تعالج المرض أبداً».

بعد أسبوع من الحادثة

محطة «أل بي سي»[٦] عادت إلى منطقة عين الرمانة لعرض حالة المنطقة، بعد تنفيذ الجيش اللبناني إجراءات أمنية مشددة، على أثر حادث شارع صنين الذي أودى بحياة جورج أبو ماضي، وذلك في تقرير أعدّته تانيا مهنّا.

مهنا قالت في المقدمة: «الحركة بدأت تعود بطيئة إلى شوارع المنطقة ولكن واقع الصدمة لا يزال يبدو على جميع الوجوه». طالب الأشخاص الذين تحدثوا أمام كاميرا المحطة ببقاء الجيش باستمرار في المنطقة لمنع وقوع أيّة إشكالات جديدة. قالت امرأة: «طلع الشعر على لساننا ونحن نقول نزّلوا لنا الجيش قبل أن يصير الدم للركب. عندما وصل الدم للركب مشي الحال». وقال شاب: «الآن الوضع كثر خير الله. ولكن ما إن يذهب الجيش حتى تعود الإشكالات من جديد. نحن لا نريد هكذا وضع. لا نريد أن يدخلوا "لَعِنّا" ولا أن ندخل "لَعِندُن"».

وأضافت مهنّا أن «شباب المنطقة جميعهم، مهما كان انتماؤهم السياسي، لا يقبلون ما حدث. يطالبون بالحماية ووجود السلطة الشرعية، ويتخوّفون من استمرار حصول الاستفزازات والمشاكل، إن لم يكن هناك حلّ جذري للمضايقات تتوصل إليه القيادات السياسية». التقرير تضمن شهادة رجل قال: «هناك أناس يراقبون الجيش. وعندما يبتعد إلى ثاني شارع أو ثالث شارع تعود لتحصل "عَوْكَرة" وتعود الدراجات النارية... المسألة تحتاج إلى قرار سياسي "مِن عندن من جُوّا" يضبط الوضع ويمنع التعديات كي تبقى المنطقة هادئة بالنسبة (...)، لأنه مع أقل خطأ صغير يمكن أن تنفتح القصة من جديد ونبدأ بإشكال لا نهاية له».

التقرير لفت إلى إشارة أصحاب المحلات التجارية بأن الأحداث الأخيرة أثرت على الحركة في المنطقة، «وحتى أبناء المنطقة يتفادون الاقتراب مما أصبح يُعتبر من جديد نقطة ساخنة بالرغم من تحرك الجيش أو قوى الأمن فوراً لأي مكان في حال شعروا بأي جدل بين شخصين أو أكثر، وبالرغم من تدقيقهم بهويات ركاب الدراجات الذين يمرّون في الأحياء المجاورة لطريق صيدا القديمة».

مهنا ختمت تقريرها بالتالي: «غياب الدولة في السبعينات حوّل هذه المنطقة إلى جبهة استمرت ١٧ سنة. وأهالي عين الرمانة والأحياء القريبة من طريق صيدا القديمة يطالبون الدولة ببسط سلطتها على الجميع من دون استثناء».

---

٦ http://www.youtube.com/watch?v=w6hW1EbuOoI

في حياة «حادثة» وموتها...

تسعى الرسوم البيانية (التجريبية) التالية إلى محاولة تعقّب «الحياة الصحافية» لحادثة صنين (عين الرمّانة) في الصحف اليومية اللبنانية موضع المتابعة في هذا التقرير، من أول الإشارة إليها تلك حتى «لحظة موتها» أي خروجها من دائرة التداول؛ استغرقت دورة الحياة والموت هذه، على ذمة الصحف تلك، تسعة أيام امتدت من ٧ تشرين الأول ٢٠٠٩ حتى ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٩ حيث لم ترد أية إشارة إلى الحادثة في صحف ١٦ تشرين الأول.

(١) الحادثة كيفما اتفق

يرصد الرسم البياني أدناه حضور الحادثة في الصحف موضوع المتابعة «كيفما اتفق»، أي بصرف النظر عن طبيعة المقالة المعنية (تقرير إخباري، مقالة تحليلية، مقالة رأي، إلخ...). من ثم، ونظراً للطبيعة الكمية المحض لهذا الرسم البياني، فلقد حُملت كل المقالات على محمل واحد وثمنت كل واحدة منها بنقطة واحدة.

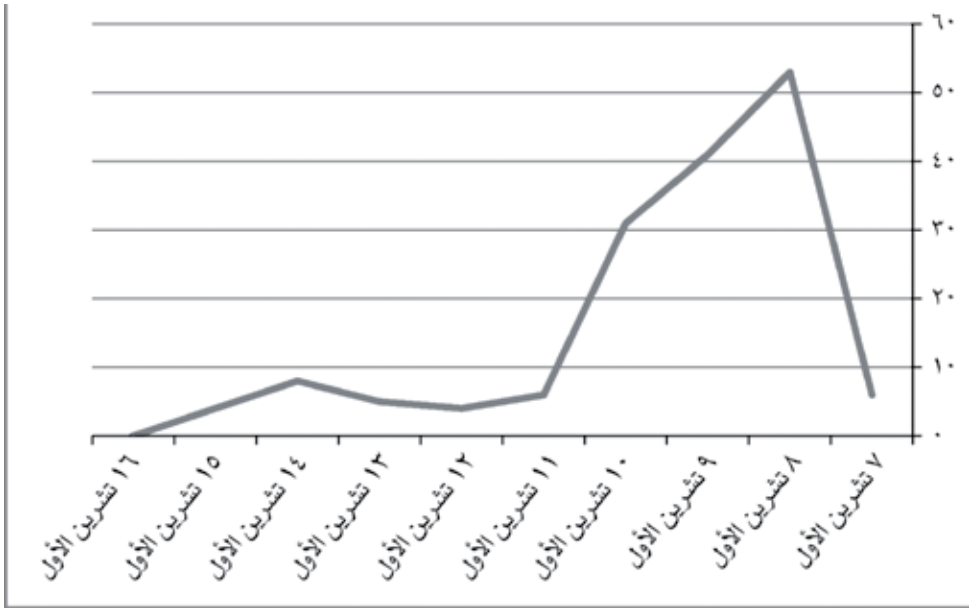

(٢) الحادثة في مقالات الرأي

بخلاف الرسم البياني السابق يركز الرسم البياني التالي على مقالات الرأي التي نُشرتها الصحف الخمس موضوع المتابعة، ولقد ارتأينا أن نجمل تحت مقالات الرأي رسائل القراء التي نالت حظها من النشر. وبهذا الاعتبار فلقد ثُمّنت كل مقالة، بصرف النظر عن الصفحة التي نشرت فيها بنقطة واحدة.

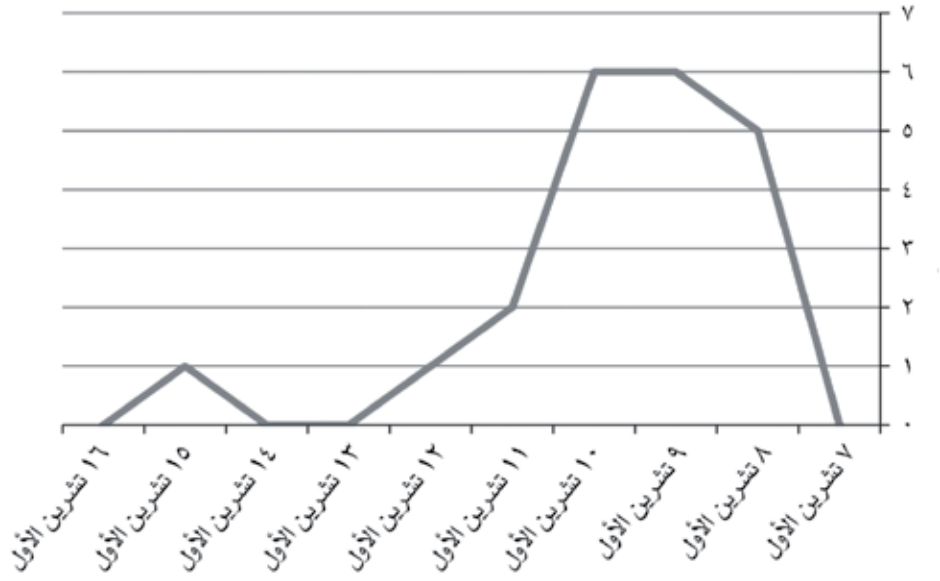

(٣) الحادثة على «الأوليين»

على افتراض أن الأولى والأخيرة هما الصفحتان الأعلى مقروئية من صفحات الصحف، يعرض الرسم البياني التالي لعدد المرات التي ورد فيها ذكر الحادثة، عرضاً أو بالتفصيل، على هاتين الصفحتين. ثُمّنت كل إشارة إلى الحادثة بنقطة واحدة.

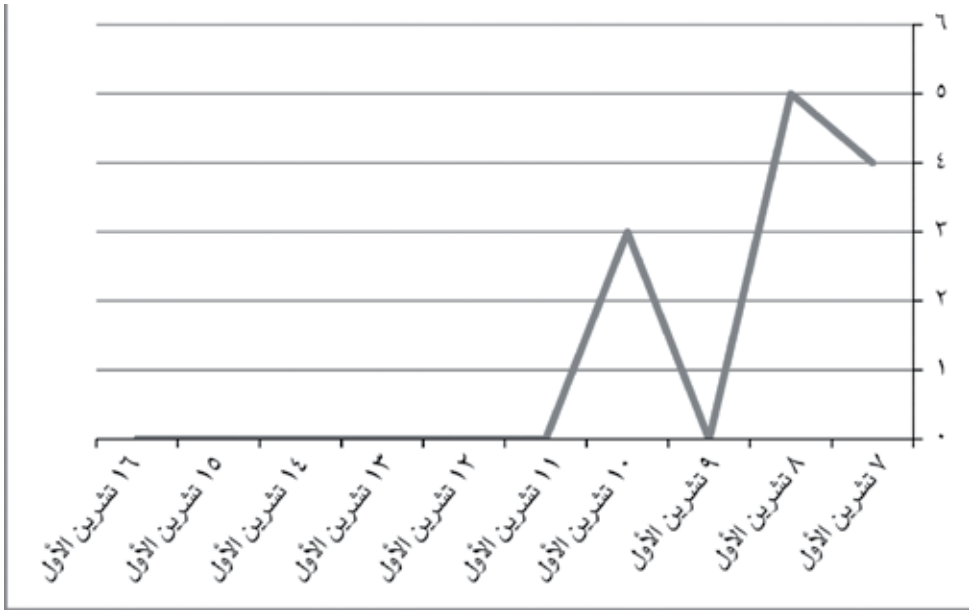

أين تقع عين الرمانة؟

بشهادة الخريطة أعلاه، (المستلة من منشور إعلاني بتوقيع بلدية فرن الشباك)، والخريطة الماثلة في الصفحة التالية ـ بشهادة هاتين الخريطتين، تقع عين الرمانة في الشياح وفي فرن الشباك. أما «الشياح» الافتراضية فتقع في الشياح البلدية وتفيض عنها. على ما سلفت الإشارة، لعل هذا التشابه في الأسماء الذي لا يقتصر على «الشياح ـ عين الرمانة» أحد المداخل إلى «جغرافيا الحروب» التي ما يزال اللبنانيون، إلى حد بعيد، يسعون بين جاداتها وشعابها.

جزيل الشكر إلى الأستاذ نادي غصن الذي زودنا بأصل هذه الخريطة التفصيلية.

الجيرة المتوترة: الشياح ـ عين الرمانة بعد العام ٢٠٠٠

لم تخل الجيرة بين الشياح وعين الرمانة ـ ما تكني عنه الشياح وعين الرمانة ـ منذ «انتهاء الحرب» من توترات اتخذت طابع الحوادث الأمنية، غير أن وتيرة هذه الحوادث بين شبان الشياح[١] وشبان عين الرمانة تصاعدت على نحو بيّن منذ العام ٢٠٠٠، وبلغت حداً أعلى من التوارد بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري وما تبع ذلك من انقسام سياسي بين فريقي ٨ آذار و١٤ آذار، ومن تكثيف للجوء إلى «الشارع» تظاهراً واعتصاماً ومواكب سيارة[٢]...

في ما يلي عود على أبرز الأحداث الأمنية التي شهدها خط الشياح ـ عين الرمانة بعد العام ٢٠٠٠، وترددداتها الإعلامية:

٢٣ نيسان ٢٠٠٠

سيطر الجيش اللبناني على خلاف نشب في عين الرمانة، بين شباب من عين الرمانة وآخرين من الشياح، وأقام حواجز وقام بعمليات تعقّب أدت الى إيقاف عشرة أشخاص. «وكان قد حصل تلاسن بين عدد من الشبان في عين الرمانة تبيّن أن أربعة منهم احتسوا خمرة في أحد مقاهي المحلة، تطور إلى اشتباك بالأيدي، وغادروا على أثره إلى محلتهم في منطقة الشياح الداخلية، وما لبثوا أن عادوا مصطحبين معهم عدداً إضافياً من الشبان، الأمر الذي أدى إلى تشابك بالأيدي بينهم وبين شبان في عين الرمانة تخلله استعمال سكاكين وعصي بحسب شهود عيان»[٣].

٨/٧ نيسان ٢٠٠١

دخلت ليل السبت ـ الأحد مجموعة من الشباب الذين يستقلون دراجات نارية إلى عين الرمانة قادمين من جهة الشياح ـ شارع أسعد الأسعد، «وجالت في الشوارع على نحو استفزازي، وحصل تلاسن بين ركابها وبعض السكان والأهالي، وسط أجواء متوترة، وتدخلت قوة من الجيش وعملت على معالجة الموقف وخصوصاً بعدما تطور التلاسن إلى الاشتباك بالأيدي والحجارة»[٤].

وبنتيجة هذا الإشكال طالب مواطنون بـ«وجوب مراقبة العناصر التي تفتعل الاستفزازات، منعاً

١ مصطلح شباب الشياح، في الاستخدام الشعبي عند شباب عين الرمانة، لا يشير إلى شبان يقطنون منطقة الشياح حصراً بل يتسع ويشمل كل الشبان الآتين من جهة الشياح، أي باختصار الشباب الشيعة.

٢ لا إشارة في ما يلي إلى كل الإشكالات التي شهدتها عين الرمانة في أعقاب التوقيع على وثيقة التفاهم بين حزب الله والتيار الوطني الحر بين مؤيدي الأخير ومؤيدي القوات اللبنانية، أشرنا فقط إلى ما استوقفنا منها.

٣ **النهار**، ٢٥ نيسان ٢٠٠٠

٤ **النهار**، ٩ نيسان ٢٠٠١.

لتكرارها، وطمأنة للناس إلى أن الدولة ساهرة على أمنهم، وخصوصاً أن التركيز على عين الرمانة يوقظ الكثير من الهواجس المتصلة بأحداث الماضي ومآسيه»[٥].

وعقب هذه الحادثة، صدر عن قيادة الجيش ـ مديرية التوجيه البيان التالي: «ليل ٢٠٠١/٤/٧ وفي محلة الشياح ـ عين الرمانة حصل خلاف بين ٤ شبان يستقلون دراجتين ناريتين وآخرين من المحلة تطور إلى تبادل الضرب ورشق الحجارة في ما بينهم. تدخلت قوى الجيش وعملت على معالجة الموضوع وملاحقة المشاركين في المشكل وتوقيفهم وتسليمهم إلى القضاء المختص»[٦].

١٧ تموز ٢٠٠٢

استقبل برنامج «مختصر مفيد» على شاشة محطة «أن بي أن» التلفزيونية الصحافي نقولا ناصيف. وفي الحلقة المذكورة تساءل ناصيف: «لماذا تحمي الدولة الذين يحملون الفؤوس والعصي ليهجموا على الشارونيين في عين الرمانة ونحن نعلم أن هؤلاء دمى تحركهم قوى معيّنة ساعة تشاء، ولماذا تحمي السلطة هؤلاء وتشن حملات على الآخرين وتعتبرهم خونة».

٨ آذار ٢٠٠٥

تعرّض شابان في محلة صنين في عين الرمانة للضرب، لدى مرور موكب من المتظاهرين العائدين من التجمع الضخم في ساحة رياض الصلح. بدأ التوتر بعد الظهر مع مرور أحد مواكب المشاركين في المحلّة وحصول تلاسن بسبب إطلاق المارين «شعارات استفزازية أعادت إلى الأذهان قصة البوسطة». انتشر الجيش بسرعة في المكان وحال دون توسّع التوتر[٧].

٢٣ آذار ٢٠٠٥

عطّل خبراء المتفجرات سيارة مفخخة في منطقة عين الرمانة. وروت صحيفة **النهار** التفاصيل التالية حول الحادثة: «إن أحد المقيمين في بلدة بعلشميه أفاق صباح الثلثاء الماضي فلم يجد سيارته، وهي هوندا حمراء، فتوجّه على الفور إلى مخفر درك بحمدون وأبلغه، فتحركت القوى الأمنية على الفور في المناطق اللبنانية للبحث عن السيارة المسروقة. وبعد ساعات قليلة تمكنوا من الوصول إليها في أحد شوارع عين الرمانة المكتظة بالحركة، وكانت لوحتها لا تزال عليها، فاشتبهوا بأمرها، واستدعي خبراء في المتفجرات لفحصها، فتبين، بحسب بعض المصادرة الأمنية، أنها مفخخة وتم تعطيلها قبل تفجيرها، ثم أعيدت إلى صاحبها. ويبدو أن المصادر الأمنية لم تشر إلى هذه الحادثة في تقاريرها منعاً لاستشراء الخوف في صفوف سكان المنطقة»[٨].

١٨ تموز ٢٠٠٥

وقعت في ليل هذا اليوم سلسلة من الإشكالات المتنقلة بين الشوارع والأحياء على طريق صيدا القديمة بين مجموعات من الشباب من عين الرمانة وأخرى من الشياح، ما أدى إلى مقتل أحد الشباب، (بلال سيف الدين)، وجرح نحو ١٦ آخرين نقلوا إلى مستشفيي «الساحل» و«جبل لبنان». كما أصيب ثلاثة

٥ المصدر السابق.
٦ **النهار**، ٩ نيسان ٢٠٠١ و**المستقبل**، ٩ نيسان ٢٠٠١.
٧ **النهار**، ٩ آذار ٢٠٠٥.
٨ **النهار**، ٢٤ آذار ٢٠٠٥.

أشخاص بالرصاص فيما أصيب آخرون في عراكات بالعصي والحجارة. وأتى ذلك على خلفية احتفالات أقامها شباب «القوات اللبنانية» بمناسبة إقرار قانون العفو عن سمير جعجع.

اشتبكت المجموعات الشبابية لأكثر من ساعة قبل أن يبسط الجيش وقوى الأمن سيطرتهما على المناطق. أعنف الإشكالات كان مسرحها شارع صنين في عين الرمانة «حيث بدت آثار المواجهات من أحجار وزجاجات فارغة وزجاج مكسور». كذلك «وعلى مقربة من سنتر دالاس على طريق صيدا القديمة من جهة الشياح، بدت آثار المواجهات حيث تم تحطيم سيارتين (...) وجرى أيضاً تحطيم واجهات عدد من المحال».

في شارع أسعد الأسعد، تجمع مئات من الشباب وراحوا يصرخون أن العفو جاء ناقصاً، وقد منعوا المصورين من التقاط صور لهم، كما صادروا كاميرا أحد الزملاء. وعند مثلث كنيسة مارمارون في عين الرمانة انتشرت عناصر الجيش ونصبت حواجز بين الطرفين[٩].

الروايات حول أسباب الإشكالات المتنقلة جاءت متباينة. قال شباب من «القوات» كانوا يرتدون قمصاناً زيتية اللون إن مجموعات حضرت من الشياح «لتخرب لنا أجواء الاحتفال بعرس العفو عن الحكيم». فيما صدر بيان باسم «أهالي الشياح» جاء فيه: «إن الحادث الذي وقع ليل أمس في المنطقة وأدى إلى سقوط الضحية بلال سيف الدين والجرحى بلال خميس ورولان حلاني ومحمد السيد وعلي مرتضى نتج من الاستفزاز الذي قامت به مجموعات من عناصر القوات اللبنانية في محلة عين الرمانة بإطلاق الأسهم النارية وإلقاء الحجارة في اتجاه أحياء الشياح ونزول بعض هذه العناصر إلى طريق صيدا القديمة لقطعه، وترافق ذلك مع إطلاق رصاص من هذه العناصر في اتجاه الأحياء الداخلية، مما تسبب في سقوط الضحايا التي يظهر بوضوح أنها من طرف واحد»[١٠]. أما حزب «القوات اللبنانية» فأصدر بياناً لفت فيه إلى «أن لا علاقة للقوات اللبنانية بهذه الأحداث»، داعياً «جميع الرفاق والمناصرين إلى التزام أقصى درجات الوعي والهدوء في التعبير عن الفرح بإقرار قانون العفو، لمنع المصطادين في الماء العكر من افتعال إشكالات جانبية أو استغلالها»[١٠مكرر].

من ناحية أخرى، أصدر المسؤول عن «التيار الوطني الحر» رمزي كنج بياناً جاء فيه أنه «تعقيباً على ما حصل من أحداث شغب في منطقتي الشياح وعين الرمانة، يهمنا أن نستنكر بشدة التصرفات الهمجية لحلفاء الخيار السياسي الذين اجتمعوا بالأمس القريب على خيارات ونظرة واحدة إلى المستقبل، وتعانقوا في أبهى حلة»[١١]، غامزاً من قناة تحالف «حزب الله» وحركة «أمل» و«القوات اللبنانية» في الانتخابات النيابية التي جرت قبل هذا الحادث بوقت قصير.

٢٢ تشرين الأول ٢٠٠٦

سقط مساء هذا اليوم جريح في شارع خير لطوف في عين الرمانة، خلف محمصة صنين، إثر تضارب على خلفية تعليق صورة تجمع النائب ميشال عون والأمين العام لـ«حزب الله» السيد حسن نصرالله، وأشارت المعلومات إلى أن شباناً

٩ **النهار**، ١٩ تموز ٢٠٠٥.

١٠ **النهار**، ٢٠ تموز ٢٠٠٥.

١١ المصدر السابق.

ينتمون إلى جهة سياسية معينة هاجموا مساء محل مصفف شعر على خلفية تعليقه صورة تجمع رئيس «تكتل التغيير والإصلاح» النائب عون والسيد نصرالله على واجهة محله، فتم تمزيق الصورة وتكسير واجهة المحل الزجاجية والاعتداء بالضرب على صاحب المحل الذي أصيب بجروح طفيفة».

وتدخلت قوة من الجيش على أثر الحادث وسيّرت دوريات مكثفة في المنطقة، وأقيمت نقاط تفتيش، ونفّذت عناصر من الجيش والقوى الأمنية حملة دهم لعدد من منازل المشتبه في تورطهم في الحادث[١٢].

وقد أشارت صحيفة **السفير** إلى أن صاحب المحل من آل شكر. كما أشارت إلى أن الجيش اضطر إلى إطلاق النار في الهواء لتفريق المتضاربين المناصرين كل منهم لأحد طرفي الخلاف[١٣].

٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٦

كتب سمير منصور في صحيفة **النهار** أن «المشهد في ساحة ساسين، خلال الليلة ما قبل الفائتة، لم يكن مطمئناً على الإطلاق: "استنفار" متبادل بين مؤيدي حزبي القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر وما بينهما الجيش والقوى الأمنية، وذلك إثر إعادة تعليق صورة زعيم التيار النائب ميشال عون وسط الساحة بعدما أنزلتها قبل أيام تظاهرة كتائبية ــ قواتية غاضبة، فور إعلان نبأ اغتيال الوزير بيار أمين الجميل... ولم يكن المشهد في ساحة ساسين مزعجاً فحسب، بل مقلقاً ومخيفاً، وقبله بأيام مشهد مماثل على خط الشياح ــ عين الرمانة...»[١٤].

ونتيجة هذه الأحداث، «استمر وضع الجيش اللبناني في حالة «التدبير الرقم ثلاثة» الذي يعني الاستنفار بحده الأقصى وحجز العسكريين. وانضمت إليه مؤسسة قوى الأمن الداخلي باتخاذ التدبير نفسه، فيما شهدت بيروت والضواحي القريبة منها وبعض مناطق جبل لبنان، يوماً مشدوداً تخللته حرب شائعات عن حوادث متنقلة، خاصة في المناطق ذات الغالبية المسيحية، في ظل استنفار عسكري كبير، أمكن له تطويق أي إشكالات محتملة بين القوات والتيار الحر خاصة بعد قرار العماد ميشال عون بعدم السكوت على الاستفزازات التي قام بها عناصر القوات بعد استشهاد الجميّل... وشملت إجراءات الجيش وقوى الأمن الداخلي "الخط الأخضر" سابقاً الممتد من الحدث حتى وسط بيروت مروراً بالشياح ــ عين الرمانة وقصقص والأشرفية ورأس النبع وبعض المناطق «الحساسة» في بيروت بشطريها الشرقي والغربي»[١٥].

١٢ كانون الثاني ٢٠٠٧

أفادت لجنة الإعلام في التيار الوطني الحر في بيان أن منسق هيئة عبدين ــ قضاء بشري في التيار محسن بو نصر، تعرض لاعتداء أمام ثانوية «مدام عون» في منطقة عين الرمانة، فيما كان يقلّ بعض الطلاب إلى مدرستهم، إذ ضربه مجهولان ملثمان يستقلان دراجة نارية، وتولّى أحدهما إكمال المهمة فأشبعه لكمات دامية ثم لاذا بالفرار، مما استدعى نقل المعتدى عليه إلى المستشفى العسكري. وقال البيان «إن اللجنة إذ تستنكر الاعتداءات المستمرة التي يتعرض لها

١٢ **النهار**، عدد ٢٣ تشرين الأول ٢٠٠٦.
١٣ **السفير**، ٢٣ تشرين الأول ٢٠٠٦.
١٤ **النهار**، ٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٩.
١٥ **السفير**، ٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٦.

ناشطو التيار، تضع هذه الواقعة الجديدة برسم الرأي العام اللبناني»[١٦].

١١ كانون الأول ٢٠٠٧

ألقى مجهول قنبلة صوتية بين «ثانوية مدام عون» وكنيسة مار جرجس ــ الشياح في عين الرمانة مساء أمس، لم يسفر انفجارها عن ضحايا أو أضرار[١٧].

٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٨

في هذا اليوم الذي صادف يوم أحد، وقعت مواجهة دامية بين الجيش اللبناني وشباب نزلوا إلى الشارع لإحراق دواليب، اعتراضاً على انقطاع التيار الكهربائي.

وفي التفاصيل أنه عند الساعة الثالثة والدقيقة الأربعين من عصر ذلك اليوم، تجمع عدد من الشباب، وحاولوا قطع الطريق على تقاطع مار مخايل وغاليري سمعان، وأحرقوا إطارات مطاطية، فحضرت قوّة من الجيش اللبناني لتفريقهم، وحصل إطلاق نار على المعتصمين من أحد المباني القريبة فقتل شابان أحدهما أحمد حمزة الذي كان مكلفاً من حركة أمل بالعمل ضمن لجنة التنسيق مع مخابرات الجيش لتهدئة الأمور في المكان.

أدى مقتل حمزة إلى زيادة التوتر ووقوع تسع ضحايا مدنية، بينهم العنصر في الهيئة الصحية الإسلامية المسعف مصطفى علي أمهز ومحمود عبد الأمير منصور من لجان انضباط «حزب الله»[١٨].

مع أن الحادث جرى بين الجيش وشباب شيعة متظاهرين إلا أن اسم عين الرمانة حضر في أكثر من مناسبة:

فقد قالت صحيفة **السفير** في الخبر الذي شكل عنوانه مانشيت عددها الصادر عقب الحادث أنه «فيما أكدت مصادر عسكرية لبنانية أنه في موازاة التحقيق الذي تقوم به قيادة الجيش، تم تنفيذ أعمال دهم في منطقة عين الرمانة المقابلة لمنطقة الشياح وتم توقيف أشخاص على خلفية معلومات وصور تم التقاطها حول إطلاق نيران جرى من بعض الأبنية العالية باتجاه مناطق الاحتجاج»[١٩].

وفي صياغة الخبر المفصلة على صفحاتها الداخلية قالت **السفير**: «أكدت مصادر أمنية لـ **السفير** أن إطلاق النار على أحمد حمزة حصل من محيط مستشفى الحياة من منطقة عين الرمانة». وروت عن لسان المصادر نفسها «أن الجيش تدخل وأجرى تمشيطاً للأبنية، كما أنه منع مجموعات من منطقتي الشياح وعين الرمانة من التصادم، وكثّف من حضوره في محلة طريق صيدا القديمة معيداً الأمور إلى نصابها».

وفي اليوم نفسه، أصيب تسعة أشخاص بجروح، وأحدهم إصابته خطيرة، وذلك من جراء إلقاء قنبلة يدوية في شارع المطاحن بين الشياح وعين الرمانة، ونقلوا إلى مستشفى جبل لبنان للمعالجة. وعرف من الجرحى: إيلي خشان، ماريو توما، إلياس نخلة، جوزف مطر وجيلبير حبيب[٢٠].

حضر اسم عين الرمانة أيضاً في الروايات

١٦ **النهار**، ١٢ كانون الثاني ٢٠٠٧.
١٧ **النهار**، ١١ كانون الأول ٢٠٠٧.
١٨ **السفير**، ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٨.
١٩ المصدر السابق.
٢٠ المصدر السابق.

التي تحدثت عن إطلاق النار على المتظاهرين. فحركة أمل اعتبرت في بيان لها أن أحمد حمزة أصيب برصاص مجهولين. وتساءل حزب الله في بيان له «عن الجهة المجرمة التي قتلت مواطنين أبرياء. فهل الذين سقطوا شهداء وجرحى سقطوا برصاص الجيش...؟». أما الأمانة العامة لقوى ١٤ آذار فقد اعتبرت في بيان لها أن «السلم الأهلي خط أحمر لن نسمح لأي كان بتجاوزه، والجيش اللبناني خط أحمر أيضاً، وتصويب الاتهامات في اتجاه عين الرمانة لزرع الفتنة هو أيضاً وأيضاً خط أحمر»[٢١].

وفي اليوم التالي على الحادث «علمت **السفير** أنه تم توقيف ناطور أحد الأبنية وشابين في منطقة عين الرمانة بعد أن تم العثور في بورة قرب المبنى على بندقية كلاشنيكوف (روسية الصنع) مزودة بمنظار، وتبيّن أن المخزن الموجود فيها كامل (٣٠ طلقة)»[٢٢].

كذلك نقلت صحيفة «**السفير**» عن رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري أنه رأى أن «لما حصل استهدافات متعددة، أولها وبعدما فشلوا في إحداث فتنة سنية ــ شيعية حاولوا إشعال فتنة مسيحية ــ إسلامية»[٢٣].

وأيضاً، سمع قرابة العاشرة والنصف ليل الاثنين ٢٨ / ١ / ٢٠٠٨ دويّ انفجار في منطقة مستشفى الحياة، تبين أنه ناتج عن انفجار قنبلة صوتية لم تسفر عن إصابات[٢٤].

١١ أيار ٢٠٠٨

أوردت صحيفة **الأخبار** معلومة مفادها أن الجيش اللبناني اضطرّ للتدخل في مناطق عين الرمانة والكرنتينا والصيفي لسحب مسلّحي القوات اللبنانية وحزب الكتائب الذين كانوا متخوّفين من هجوم لحزب الله على هذه المناطق، ولم يواجه صعوبة في إقناع المسلحين بالانسحاب[٢٥].

٢١ المصدر السابق.
٢٢ **السفير**، ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٨.
٢٣ المصدر السابق.
٢٤ المصدر السابق.
٢٥ **الأخبار**، ١٣ أيار ٢٠٠٨.

الحادثة في أدبيّاتها القضائية

مع دخول العاشر من تشرين الأول ٢٠٠٩، أي بعد أربعة أيام من حادثة صنين (عين الرمانة)، كانت مخابرات الجيش قد ألقت القبض على جميع المتّهمين بالمشاركة في مقتل جورج أبو ماضي. وذلك بتوقيفها كلاً من علي ياسين وعلي السيد اللذين كانا قد فرّا إلى قريتيهما الجنوبيتين، وقد جاء توقيفهما «بعد حركة اتصالات سريعة بين الجهات الأمنية وجهات سياسية وحزبية أفضت إلى مساعدة ذويهما في تسليمهما». ومنذ ١٢ تشرين الأول ٢٠٠٩، كان ملف الحادثة قد أحيل على النائب العام الاستئنافي في جبل لبنان، القاضي كلود كرم، مرفقاً بالموقوفين العشرة والإفادات التي أدلوا بها أمام مديرية المخابرات في الجيش اللبناني.

بعد حوالى خمسة أشهر من ذلك، أصدر قاضي التحقيق في جبل لبنان فوزي خميس، قراره الظني (١١ آذار ٢٠١٠). وبعده بحوالى ثلاثة أشهر (١٠ حزيران ٢٠١٠)، أصدرت الهيئة الاتّهامية في جبل لبنان برئاسة القاضي رياض أبو غيدا وعضوية المستشارين مصطفى ترو وبيتر جرمانوس قرارها الاتّهامي بالإجماع.

في ما يلي نصوص القرارين الظني والاتّهامي كما نشرتهما بعض الصحف.

القرار الظني كما نشرته صحيفة المستقبل[1]

أصدر قاضي التحقيق في جبل لبنان فوزي خميس، قراره في حادثة «عين الرمانة» التي وقعت في تشرين الأول الماضي وذهب ضحيتها جورج أبو ماضي، فيما أصيب آخرون بجروح.

فطلب إنزال عقوبة الإعدام بحق علي ياسين بعدما اتهمه بقتل أبو ماضي عمداً، عبر طعنه بخنجر كبير في صدره وطعن آخرين محاولاً قتلهم.

كما طلب القاضي خميس عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة لكل من علي السيد حسين، سميح حمود، حسين الشناوي، علي بلال، أحمد عيسى، إبراهيم ياسين، يحيى يحيى، حسن جابر وعباس زهوي لإقدامهم على الاشتراك والتدخّل في الجرم عبر ضرب المغدور وآخرين، وإقدامهم على القيام بأعمال شغب والتجمعات على الطرقات العامة والنيل من الوحدة الوطنية وإثارة النعرات الطائفية.

وجاء في القرار أنه بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٦ حصل حادث مؤسف وأليم في محلة عين الرمانة أعاد الى أذهان اللبنانيين ما حصل بتاريخ ١٩٧٥/٤/١٣ وما خلّفه هذا اليوم المشؤوم من مشاكل وحروب واضطرابات ما زلنا نعاني من آثارها لغاية تاريخه، ولكن مسارعة القوى الأمنية من جيش وقوى أمن داخلي إلى اتخاذ إجراءات

١ **المستقبل**، ١٢ آذار ٢٠١٠.

سريعة وفاعلة وتوقيف الفاعلين بإشراف القضاء المختص وبتجاوب من قبل الجهات الحزبية المعنية ووعي سائر الأفرقاء، ساهم في وضع الحادث الذي أدى إلى مقتل المرحوم الشاب جورج أبو ماضي وإصابة العديد بجروح متفاوتة الخطورة في نطاقه الفردي الضيّق والشخصي ووئدت الفتنة في مهدها ونجا البلد من قطوع كاد يؤدي، لو لم يتم تداركه، إلى ما لا تحمد عقباه.

وتبيّن في التفاصيل أن سميح حمود كان قبل نحو أسبوع من الحادث يمر بدراجة نارية برفقة علي بلال في محلة عين الرمانة حيث حصل معهما إشكال مع أحد الأشخاص هناك الذي اتّهمهما بالتحرش بإحدى الفتيات المارّات، وتوجّه إليهما بالشتائم والسباب من دون أن يحصل أي تضارب بينهما وأن حمود بادله بالمثل كلامياً ولم يجرؤ على مواجهته جسدياً كونه كان برفقة العديد من الشبان وخاف من عاقبة الردّ وغادرا المكان وفي نيّتهما العودة لاحقاً للانتقام لكرامتهما «الممتهنة».

وتبيّن أن حمود أخبر باقي المدّعى عليهم بما حصل معه وقرروا الانتقام «للكرامة المجروحة» واتفق مع المدّعى عليهم التسعة يوم الحادث على الانتقال بواسطة دراجات نارية إلى محلة عين الرمانة ليلاً. وقرابة الساعة العاشرة تقريباً، تجمعوا قرب «حلويات الإخلاص» الكائنة على طريق صيدا القديمة بين الشياح وعين الرمانة وقد عمد حمود إلى الصعود خلف أحمد عيسى على دراجة هذا الأخير النارية وإلى الطلب من رفاقه الانتظار في المكان ريثما يعود من جولة استطلاعية داخل عين الرمانة على دراجة عيسى وبرفقته. وبالفعل قام حمود وعيسى بالدخول إلى شوارع عين الرمانة وإلى «حي صنين» تحديداً ومن ثم عادا وأخبرا باقي المدعى عليهم أنهما قد «افتعلا مشكلاً» مع مجموعة من الشبان هناك وطلبوا منهم الدخول لمتابعته، وبالفعل دخل المدّعى عليهم العشرة على متن خمس دراجات نارية هم كالآتي: سميح حمود وأحمد عيسى على دراجة بقيادة عيسى وعلي بلال وحسين الشناوي على متن دراجة نارية يقودها الشناوي ويحيى يحيى وعباس زهوة على دراجة نارية يقودها زهوة وحسن جابر وإبراهيم ياسين بقيادة هذا الأخير وعلي السيد وعلي ياسين بقيادة ياسين.

وتبيّن أن المدّعى عليهم كانوا مزوّدين بأدوات للإيذاء فعلي السيد كان يحمل سكيناً لها زرّ لفتحها وعلي ياسين بحوزته خنجر لون أسود وشفرته سوداء مرسوم عليها رأس ثور وعلى قبضتها دائرة زجاجية وسميح حمود وحسين الشناوي كانا يحملان «بوكس» حديد وأحمد عيسى عصا اصطناعية وعلي بلال خنجراً ويحيى يحيى عصا من «الكوتشوك» وحسن جابر كرباجاً من الأسلاك الكهربائية المجدولة على بعضها.

وتبيّن أن المدّعى عليهم العشرة دخلوا في موكب واحد إلى داخل شوارع عين الرمانة وتحديداً إلى «حي صنين» ولدى وصولهم قرب «كاليري كنعان» حيث كان يقف المرحوم جورج أبو ماضي كون منزله هناك مع العديد من الشبان عرف منهم المدعون سليم بولس وجان الهبر ومازن متري وجورج منصور وموسى عبدالأحد وجان بيار حبيب وغيرهم. ولدى وصول الموكب قربهم تابع سيره ولكن سميح حمود الذي كان يركب خلف أحمد عيسى على الدراجة النارية الأخيرة من الموكب، ترجّل وبيده بوكس حديدية وهجم على الشبان الواقفين صارخاً على رفاقه طالباً منهم النزول، وبالفعل انقضّ حمود على موسى عبدالأحد وضربه بقبضة الحديد على رأسه ونزل رفاقه عن دراجاتهم وهجموا وبأيديهم الأسلحة التي كانت بحوزتهم وانهالوا بالضرب والطعن على المدعين وقد أسفرت الواقعة عن إصابة المرحوم جورج أبو ماضي بطعنة نجلاء بواسطة

خنجر كبير دخلت في الناحية اليسرى من صدره ونفذت إلى رئته وقلبه ما أدى إلى إصابته بنزيف حاد وصاعق أدى إلى وفاته سريعاً.

وتبيّن أن سليم بولس أصيب أيضاً بطعنة في أسفل بطنه أدت إلى تعطيله ثمانية أيام عن العمل.

كما أصيب جان الهبر بطعنة في خاصرته اليمنى وبجروح مختلفة أدت إلى تعطيله مدة عشرة أيام.

وكذلك أصيب مازن متري بجروح عدة في رأسه أدت إلى تعطيله أسبوعاً واحداً.

أما جان بيار حبيب، فأصيب بأربع طعنات في ظهره وتحت إبطه ما أدى إلى تعطيله مدة أسبوعين.

وأصيب موسى عبدالأحد بجروح في رأسه تطلبت أسبوعاً واحداً للشفاء.

وتلقى جورج منصور ضربة قوية بعصا حديدية على رأسه تسبّبت له بجرح على جبينه الأيمن وقد انتقل إلى المستشفى حيث عولج.

ومن خلال الإفادات الأولية التي أدلى بها المدّعى عليهم أن علي ياسين الذي كان يحمل خنجراً كبيراً، هو من طعن المغدور جورج أبو ماضي ما أدى إلى وفاته وهو أيضاً من طعن سليم بولس وجان الهبر وغيرهم وكان يتباهى بعد الحادث بأنه «عمل فيهم العجايب وخزقتن» كذلك فإن علي السيد أقدم أيضاً على طعن العديد من المدعين وتباهى أيضاً أمام باقي المدعى عليهم «بإنجازاته» المماثلة «لإنجازات» علي ياسين.

وقد شارك باقي المدّعى عليهم بواسطة الأسلحة التي كانوا يحملونها بإيذاء العديد من المدّعين وتسبّبوا لهم بإصابات متفاوتة.

وعلى إثر الحادث، تجمع العديد من الشبان القاطنين في المكان حيث صودف مرور حسين صعب بسيارته فأقدموا على ضربه وتكسير السيارة، ولكن تدخل القوى الأمنية أنقذه منهم بعدما أصيب بجروح ورضوض أدت إلى تعطيله عن العمل مدة عشرة أيام ولكن التحقيق لم يتوصّل إلى معرفة هوية الفاعلين.

وتبيّن أن المدّعى عليهم وبعد إدلائهم بإفادات مفصّلة واعترافات واضحة في التحقيقات الأولية تؤكد تورطهم في الحادث، خصوصاً مع تعرّف سليم بولس على علي ياسين والتفاصيل الدقيقة التي أدلوا بها عادوا وتراجعوا عنها أمامنا متذرّعين بتعرضهم للضرب الأمر الذي لم يثبت كونهم مثلوا أمام قاضي التحقيق وهم بصحة جيدة ولم تظهر عليهم أي آثار تدلّ على ذلك وفي مطلق الأحوال فهم رغم إنكارهم لصحة إفاداتهم الأولية فالتحقيق أمام القاضي أثبت حقائق لا تدعو للشك كمثل إفادة علي السيد حسين لجهة قوله إن علي ياسين أخبره ليلة الحادث أنه هو من طعن المغدور جورج أبو ماضي بخنجره مع عدة أشخاص آخرين، إضافة إلى باقي الإفادات التي تؤكد صحة ما ورد من وقائع وإنّ حاول بعضهم التنصّل من المسؤولية، من دون أن يفلحوا بذلك.

القرار الظني كما نشرته صحيفة الأخبار[٢]

القضاء يظنّ بـ«درّاجة» في قضية هزّت البلد

صدر القرار الظني في حادثة عين الرمانة التي قُتل فيها المواطن جورج أبو ماضي وجُرح آخرون في ٦ تشرين الأول الفائت. وضع قاضي التحقيق فوزي خميس الحادثة في إطارها

٢ **الأخبار**، ١٢ آذار ٢٠١٠.

الفردي وظن بعشرة شبّان دخلوا عين الرمانة بدراجات نارية «لافتعال مشكل».

(بقلم) رضوان مرتضى

قُتل جورج بطعنة في القلب بالقرب من منزله في عين الرمانة قيل إن القتلة جاؤوا من الشياح. استنفرت القوى الأمنية والأحزاب المعنية بعدما أعادت الحادثة إلى أذهان اللبنانيين «بوسطة الـ ٧٥»، وما خلفه ذلك اليوم من حروب واضطرابات. أوقف عشرة شبان بعد مرور عشرة أيام على الحادثة، فتبيّن أن أكبرهم لما يبلغ الثانية والعشرين عاماً بعد، وأصغرهم قاصر لم يكن يكمل الثامنة عشرة.

ادُّعي على الشبان العشرة بأنهم قتلوا جورج عمداً وحاولوا قتل آخرين عبر طعنهم بالسكاكين والخناجر وآلات حادة ممنوعة. كذلك ادُّعي عليهم «بالقيام والمشاركة بأعمال شغب من شأنها النيل من الوحدة الوطنية وتعكير الصفاء بين عناصر الأمة وإثارة النعرات المذهبية».

وبالعودة إلى أصل الحادثة حسب القرار الظني الصادر عن قاضي التحقيق في جبل لبنان فوزي خميس، فإن سميح ح. كان قبل نحو أسبوع من الواقعة، يمر بدراجة نارية برفقة علي ب. في محلة عين الرمانة، فحصل تلاسن بينهما وبين أحد الأشخاص الذي اتهمهما بالتحرش بفتاة مارة، فوجّه إليهما الشتائم فردّا بالمثل من دون أن يحصل تضارب بينهم. لم يجرؤ الشابان على مواجهة «إبن المنطقة» لكونه كان برفقة العديد من الشبان، فغادرا المكان وفي نيتهما العودة لاحقاً للانتقام لكرامتهما «الممتهنة».

أخبر سميح باقي الشبان المدّعى عليهم بما حصل معه، فقرّروا الانتقام «للكرامة المجروحة». اتفقوا على الانتقال بواسطة دراجات نارية إلى عين الرمانة ليلاً، وعند الساعة العاشرة تقريباً تجمّعوا قرب حلويات الإخلاص على طريق صيدا القديمة بين الشياح وعين الرمانة. طلب سميح من رفاقه الانتظار في المكان ريثما يعود من جولة استطلاعية. صعد خلف أحمد ع. على متن دراجة هذا الأخير. عاد الشابان بعدها ليخبرا باقي المدعى عليهم أنهما قد «افتعلا مشكلاً» مع مجموعة من الشبان هناك، وطلبوا منهم الدخول لمتابعته. وبالفعل، دخل المدّعى عليهم العشرة على متن خمس دراجات نارية. كان الشبان المدّعى عليهم مزوّدين أدوات للإيذاء. فعلي س. كان يحمل سكيناً تفتح دائرياً، فيما كان كل من علي ي. وعلي ب. يحملان خنجرين. أما سميح ح. وحسين ش. فكانا يحملان «بوكس حديدية»، فيما كان أحمد ع. يحمل عصا اصطناعية. كذلك كان يحيى ي. يحمل عصا من كاوتشوك، وكان حسن ج. يحمل كرباجاً من الأسلاك الكهربائية المجدولة ببعضها.

دخل الشبان العشرة في موكب واحد إلى شوارع عين الرمانة، وتحديداً حي صنين، ولدى وصولهم إلى قرب كاليري كنعان حيث كان يقف المرحوم جورج أبو ماضي قرب منزله برفقة العديد من الشبان، عُرف منهم المدّعون سليم ب. وجان هـ. ومازن م. وجورج م. وموسى ع. وجان ح.

تابع الموكب سيره ومرّ بالقرب منهم، لكن سميح ح. الذي كان يركب خلف أحمد ع. على الدراجة النارية الأخيرة من الموكب، ترجّل وبيده «بوكس حديدية» ثم هجم على الشبان الواقفين صارخاً على رفاقه بالنزول. انقض سميح على موسى ع. وضربه بقبضة الحديد على رأسه. نزل رفاقه عن دراجاتهم وهجموا بالأسلحة التي كانت بحوزتهم وانهالوا بالضرب والطعن على المدّعين. أدت الواقعة إلى إصابة المرحوم جورج أبو ماضي بطعنة خنجر دخلت من الناحية اليسرى من صدره ونفذت إلى رئته وقلبه، ما أدى إلى إصابته بنزف حاد أدى إلى وفاته سريعاً. اصيب سليم ب.

بطعنة في أسفل بطنه، وأصيب جان هـ. بطعنة في خاصرته اليمنى وبجروح مختلفة. وتبيّن كذلك أن مازن م. قد أصيب بعدة جروح في رأسه، فيما أصيب جان ح. بأربع طعنات في ظهره وتحت إبطه، وأصيب أيضاً موسى ع. بجروح في رأسه، وتلقى جورج م. ضربة قوية بعصا حديدية على رأسه أحدثت له جرحاً في الجانب الأيمن من الجبين.

وتبيّن من خلال الإفادات الأولية التي أدلى بها المدعى عليه علي ي. الذي كان يحمل خنجراً كبيراً، أنه هو من طعن المغدور جورج أبو ماضي، ما أدى إلى وفاته. وتبيّن أنه هو من طعن سليم ب. وجان هـ. لأنه كان يتباهى بذلك بعد الحادث قائلاً: «عملت فيهم العجايب وخزّقتهن». كذلك تبيّن أن علي س. طعن عدداً من المدّعين لأنه تباهى بـ«إنجازاته» المماثلة لـ«إنجازات» المدعى عليه علي ي. وتبيّن أيضاً أن باقي المدعى عليهم شاركوا بالأسلحة التي كانوا يحملونها بإيذاء العديد من المدّعين وسببوا لهم إصابات.

إثر الحادث، تجمّع العديد من الشبان الغاضبين في المكان، فصودف مرور حسين ص. بسيارته، فانهالوا عليه بالضرب وكسّروا سيارته، لكن تدخل القوى الأمنية أنقذه منهم، إلا أنّه أصيب بجروح ورضوض مختلفة، غير أن التحقيق لم يتوصل إلى معرفة هوية الفاعلين.

وبالعودة إلى النظرة القانونية، استُخلص أن علي ي. أقدم عمداً على طعن جورج أبو ماضي بخنجره، ما أدى إلى وفاته متأثراً بالإصابة، فضلاً عن محاولته قتل المدّعين عمداً. وفي ما يتعلق بأفعال المدّعي عليهم التسعة لجهة إقدامهم على التدخل في جريمة قتل المرحوم أبو ماضي ومحاولة قتل المدّعين، فقد رأى القاضي أنهم عاونوا علي ي. على الأفعال التي هيّأت للجريمة. لذلك تقرر اعتبار فعل المدّعي عليه علي ي. من نوع الجنايات المنصوص عليها في المواد ٥٤٩ و٥٤٩ / ٢٠١ من قانون العقوبات المتعلّقة بجرائم القتل، والظن به وفقاً للمواد ٣٤٦ و٣١٧ عقوبات، والمادة ٧٣ من قانون الأسلحة. كذلك تقرّر اعتبار أفعال علي ح. وسميح ح. وعلي ب. وحسين ش. وأحمد ع. وإبراهيم ي. ويحيى ي. وحسن ج. وعباس ز. من نوع الجنايات المنصوص عليها في المواد ٢١٩/٥٤٩ و٢٠١/٥٤٩ من قانون العقوبات والمادة ٧٣ من قانون الأسلحة معطوفة على القانون الرقم ٢٠٠٢/٤٢٢ بالنسبة إلى القاصرين. وتقرر أيضاً منع المحاكمة عن المدّعى عليهم العشرة بالنسبة إلى جرم المادة ٥٥٤ من قانون العقوبات وإتباع الجنح بالجنايات للتلازم، بالإضافة إلى إيجاب محاكمة المدعى عليهم أمام محكمة جنايات جبل لبنان وتدريكم الرسوم والنفقات.

يشار إلى أن عقوبة المادة ٥٤٩ تصل إلى حد الإعدام، فيما تتعلق المادة ٣٤٦ بتجمعات الشغب حيث يعاقب عليها القانون بالحبس من شهر إلى سنة. وأخيراً تقرّر إعادة الملف إلى النيابة العامة الاستئنافية في جبل لبنان لإيداعه المرجع المختص.

نص القرار الاتّهامي كما نشرته النهار[٣]

أصدرت الهيئة الاتّهامية في جبل لبنان أمس برئاسة القاضي رياض أبو غيدا وعضوية المستشارين مصطفى ترو وبيتر جرمانوس قرارها الاتّهامي بالإجماع في حادث عين الرمانة الذي حصل في السادس من تشرين الأول الماضي وأدى إلى قتل المواطن جورج أبو ماضي

٣ **النهار**، ١١ حزيران ٢٠١٠.

طعناً بسكين. واعتبرت «أن دوافع الجريمة محض شخصية». وطلبت عقوبة الإعدام للموقوف علي حسن ياسين لجهة إقدامه على قتل أبو ماضي عمداً تربصاً بواسطة خنجر ومحاولة قتل آخرين. كما طلب العقوبة نفسها للموقوفين سميح موسى حمود والفلسطيني علي حسين بلال وعلي حسين السيد حسين لجهة تدخّلهم في جريمة القتل والمشاركة في محاولة قتل آخرين.

وظُن بالمدّعى عليهم حسين كمال الشناوي وإبراهيم محمد ياسين ويحيى نايف يحيى وعباس محمد زهوي وقاصرَين بجنحة المادة ٥٥٤ من قانون العقوبات لجهة ضرب عدد من المدعين وإيذائهم، وبجنحة المادة ٧٢ من قانون السلاح. وقرّر تخلية الستة بكفالة ٦٠٠ ألف ليرة لكل منهم، مانعاً المحاكمة عن المدعى عليهم جميعاً من تهمة إثارة النعرات، مشيراً إلى أنهم قاموا بأعمال وتجمّعات للشغب على الطرق العامة.

وذكرت الوقائع ما يأتي:

«تبين أنه في ٢٠٠٩/١٠/٦ حصل إشكال مروّع في محلة الشياح ـ عين الرمانة ـ تقاطع محمصة صنين، وسارعت القوى الأمنية من جيش وقوى أمن داخلي فور حصوله إلى الانتشار في المنطقة درءاً لانتشار الإشكال والى توقيف مفتعلي الشغب. وساهم هذا التحرك العام والشامل والحازم في وضع الجريمة التي أودت بحياة المرحوم الشاب جورج أبو ماضي وإصابة أشخاص آخرين بجروح متفاوتة، في إطاره الخاص الأمر الذي أعاد الثقة بأجهزة الدولة وقدرتها على ضبط الأمن. وانتقلت في حينه دورية من رجال الدرك إلى مسرح الجريمة حيث تمت مشاهدة تجمهر من الناس وثلاث دراجات نارية متروكة في منتصف الطريق، فيما عمد الصليب الأحمر إلى نقل المصابين ومنهم المرحوم أبو ماضي في حالة طارئة إلى مستشفى جبل لبنان.

وتبين من مجمل التحقيقات أن المدّعى عليه سميح حمود كان قبل نحو أسبوع من ارتكاب الجريمة في ٢٠٠٩/١٠/٦ يمر بدراجة نارية برفقة المدّعى عليه علي بلال في محلة عين الرمانة حيث نشب إشكال بينهما وبين أحد الأشخاص الذي اتهمهما بالتحرش بإحدى الفتيات اللواتي صدف مرورهن في المحلة، مكيلاً لهما سيلاً من الشتائم والسباب مما دفع بسميح حمود إلى أن يردّ عليه بالمثل قبل أن يغادر ورفيقه وفي نيتهما العودة لاحقاً للانتقام لكرامتهما المهانة.

وتبين أن المدّعى عليه سميح حمود أخبر سائر المدعى عليهم وهم: علي حسين ياسين، علي حسن السيد حسين، حسين كمال الشناوي، إبراهيم محمد ياسين، يحيى نايف يحيى، وعباس محمد زهوي وقاصران، بما حصل معه من إشكال مهين للكرامة في محلة عين الرمانة واتفق معهم على الانتقام وذلك بالتوجه على متن دراجات نارية إلى تلك المحلة. وعند العاشرة ليلاً تقريباً، تجمعوا بالقرب من محل حلويات عند طريق صيدا القديمة بين منطقتي الشياح وعين الرمانة، وقد صعد سميح حمود خلف قاصر على متن دراجة الأخير وذهبا في جولة استطلاعية داخل أحياء عين الرمانة السكنية واستكشفا المنطقة بما فيه حي صنين، ثم عادا أدراجهما وأخبرا الباقين بأنهما قد قاما بافتعال مشكل مع مجموعة من الشبان هناك، فأقدموا عندها جميعهم بالانطلاق وهم مزوّدون أدوات مختلفة للإيذاء من سكاكين وخناجر وبوكسات حديدية وعصياً وكرباجاً مصنوعاً من الأسلاك الكهربائية وذلك على متن خمس دراجات نارية.

وأقدم المدعى عليهم على الدخول بموكب واحد إلى داخل شوارع عين الرمانة وتحديداً إلى حي صنين حيث كان يقف عدة شبان عرف منهم المرحوم الشاب جورج أبو ماضي لكون منزله يقع بالقرب من المكان، والمدّعون سليم بولس،

جان الهبر، مازن متري، جورج منصور، موسى عبدالأحد، جان بيار حبيب وغيرهم. وبوصول الموكب المهاجم بالقرب من هؤلاء أقدم سميح حمود على الترجل من الدراجة النارية وبيده بوكس حديدية وهجم وهو يصرخ على الشبان الواقفين. وتبعه سائر المدعى عليهم وانهالوا بالضرب على الواقفين، وقد أسفر الهجوم عن إصابة المرحوم جورج أبو ماضي بطعنة خنجر دخلت من الناحية اليسرى من صدره ونفذت إلى رئته وقلبه مما أدى إلى إصابته بنزف حاد وصاعق أدى إلى وفاته سريعا. كما أدى الاعتداء إلى إصابة المدّعي سليم بولس في أسفل بطنه مما أدى إلى تعطيله ثمانية أيام عن العمل. وأصيب جان الهبر بطعنة خطيرة في خاصرته اليمنى وبجروح مختلفة. وأصيب مازن متري بجروح في رأسه أدت إلى تعطيله أسبوعاً، وجان بيار حبيب بطعنات في ظهره وتحت إبطه مما أدى إلى تعطيله مدة ١٤ يوماً عن العمل، وموسى عبد الأحد بجروح في رأسه مما أدى إلى تعطيله أسبوعاً واحداً عن العمل، وجورج منصور بجرح من جراء ضربة بواسطة عصا حديدية.

وتبين من مضمون التحقيقات الأولية المجراة من رجال الضابطة العدلية، أن المدعى عليه علي ياسين كان يحمل خنجراً كبيراً وأقدم على طعن المغدور جورج أبو ماضي الأمر الذي أدّى إلى إحداث الوفاة، وأن المدّعى عليه علي ياسين أقدم كذلك على طعن سليم بولس وجان الهبر وأنه كان يتباهى بعد حصول الحادث بقوله: «عملت فيهم العجايب وخزقتن». كما تبين أن المدعى عليه علي السيد حسين أقدم أيضاً على المشاركة بطعن العديد من المدعين بواسطة سكين كان يحمله معه وأنه تباهى أمام رفاقه بأفعاله التي لا تقل أهمية عن أفعال علي ياسين. وتبين أن سائر المدّعى عليهم شاركوا أيضاً في الضرب والإيذاء والطعن كما ثبت من أقوالهم واعترافاتهم. وقد تعرف المدعي سليم بولس إلى اثنين من المعتدين وهما المدعى عليهما علي ياسين وعلي خليل عبد النبي؛ وأفاد أنه حضر إلى مطعم صديقه طوني أبي راشد وطلب منه أن يحضر له بعض المأكولات وأن يقوم بإيصالها إلى منزل والده بالقرب من مطعمه الكائن في محلة عين الرمانة، وبعد تجهيز الطلبية توجّه سيراً إلى منزل صديقه، وقبيل وصوله شاهد على التقاطع بالقرب من كاليري بارودي بعض الشبان يقومون بطعن أحد الأشخاص، ولما تقدّم نحوهم رأى شخصاً يحمل خنجراً مسنّناً يقوم بطعن جان الهبر، وحاول الدفاع عنه فتعرض بدوره لطعنة في خاصرته من الشخص نفسه، أي المدّعى عليه علي ياسين. فيما أكد المدّعى عليه علي حسين أن علي ياسين أخبره ليلة حصول الجريمة بأنه هو من أقدم على طعن المغدور جورج أبو ماضي بواسطة خنجره.

وأفاد المدّعي جورج منصور أمام عناصر مخابرات الجيش أنه في ٢٠٠٩/١٠/٦ وفيما كان واقفاً مع ابن خالته جورج أبو ماضي (الذي كان يتهيأ قريبا للزواج) وكل من طوني أبي راشد وسيرج، ألقى طوني المذكور بمحارم ورقية على الأرض وصودف مرور دراجة نارية فتوقف السائق سائلاً عن سبب رمي المحرمة فتدخل سيرج وطلب منه متابعة طريقه، وبعد دقيقتين عاد السائق وتوقف على خط صيدا القديمة وراح يصرخ «تعو تعو»، عندها تنبّه للأمر المغدور أبو ماضي وقال إن في نية سائق الدراجة النارية إحداث إشكال فتوقف عدد من الشبان معه وبعد مرور دقائق شاهد عدداً كبيراً من الدراجات النارية على متن كل واحدة منها راكبين، يحملون العصي والسكاكين، وأن والد جورج أبو ماضي سأله عن ابنه واتجها معاً إلى منزله حيث كان الناس يصرخون أن جورج قد سقط في الزواريب. وأدلى بأن الشخص الأشقر

الذي شاهده في الإشكال يقوم بدفع المرحوم أبو ماضي كان قد شاهده قبل عشر دقائق يخرج من محل للقمار ويستقل دراجته النارية قبل أن يعود مع باقي المهاجمين.

وفي القانون:

حيث يتبين من هذه الوقائع ومن ظروف القضية الراهنة، ومن الادعاءات المقدمة في الشكوى وإفادات بعض المدعين، والتقارير المبرزة وأقوال المدعى عليهم سميح يوسف عبود، علي حسين بلال، علي حسين ياسين، علي حسن السيد حسين، حسين كمال الشناوي، إبراهيم محمد ياسين، يحيى نايف يحيى، وعباس محمد زهوي والقاصرين ومجمل التحقيقات المجراة؛ أنه في ٢٠٠٩/١٠/٦ في محلة عين الرمانة نشب خلاف فردي مع المدعى عليهما سميح حمود وعلي حسين بلال في محلة عين الرمانة تطور بسببهما وفعلهما إلى إشكال بين المدّعى عليهم من جهة والمرحوم جورج أبو ماضي وسائر المدّعين من جهة أخرى دفع إلى إقدام المدّعى عليهم على دخول محلة عين الرمانة، تقاطع محمصة صنين، على متن دراجاتهم النارية ومهاجمة المدعين العزّل بالأسلحة البيضاء التي كانت في حوزتهم وهي كناية عن أحزمة وبوكسات حديدية، فيما كان يحمل المدعى عليه علي حسين ياسين خنجراً وعلي حسن السيد حسن سكيناً مما تسببت بسقوط المغدور أبو ماضي بطعنة خنجر وجّهها له المدعى عليه علي ياسين الذي تسبب كذلك بإصابات عدة لسائر المدعين الذين حاول قتلهم أيضاً بالطريقة نفسها بمشاركة وتدخل من المدّعى عليه علي حسين.

وحيث إن فعل المدّعى عليه علي حسين ياسين لجهة إقدامه على قتل المرحوم جورج أبو ماضي عمداً وتربصاً بواسطة خنجر وعلى محاولة قتل المدّعين عمداً، يؤلف الجرم المعاقب عليه بمقتضى المواد ٥٤٩ و٢٠١/٥٤٩ عقوبات والمادة ٧٣ أسلحة.

يراجع:

L'intention homicide, dont l'appréciation appartient aux juges, peut s'induire de la circonstance que l'auteur des coups portés et des blessures faites volontairement a fait usages d'une arme dangereuse et frappé la victime sur une partie du corps particulièrement exposée. (Crim. 5 févr. 1957, Bull. Crim. No 110. 13 nov. 1990. Rev. sc. Crim 1991. 345, obs. Levasseur).

يراجع كذلك:

V. l'article 296 du Code pénal: "Tout meurtre commis avec préméditation ou guet-apens sont distinctes l'une de l'autre du code pénal, et si le guet-apens suppose nécessairement la préméditation, celle-ci peut exister sans guet-apens (Crim. 19 oct. 1977, Bull. Crim. No 312.)

حيث إن فعل المدعى عليهم سميح موسى حمود، علي حسين بلال (اللذين تسببا أصلاً بالإشكال وشاركا في المكمن الذي أودى بحياة المغدور جورج أبو ماضي) وعلي حسن السيد حسين (الذي كان يحمل سكيناً معه عند ارتكاب جريمة القتل)، لجهة إقدامهم على التدخل في جريمة قتل المرحوم أبو ماضي عمداً على المشاركة في محاولة قتل المدّعين، يؤلف الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المواد ٢١٩/٥٤٩ و٢٠١/٥٤٩ «عقوبات والمادة ٧٣ من قانون الأسلحة.

يراجع كذلك:

Les circonstance de préméditation et de geut-apens sont des circonstances morales, personnelles à chacun des coauteurs d'un même homicide volontaire; elles doivent donc être constatées par des questions distinctes pour chaque accusé, à peine de complexité. Crim. 26 juill. 1995, Bull. Crim. No 369.

Mais la loi n'impose aucun ordre dans

la position de ces questions, dès lors que l'une ou l'autre de ces deux circonstances aggravantes suffit à elle seule à conférer aux faits consitutifs du meurtre la qualification d'assassinat. (Crim. 21 avr. 1982 Bull. Crim. No 97; Rev. Sc. Crim. 1983. 79 obs. Levasseur).

وحيث إن فعل المدعى عليهم حسين كمال الشناوي، إبراهيم محمد ياسين، يحي نايف يحيى، وعباس محمد زهوي والقاصرين لجهة إقدامهم على ضرب وإيذاء المدّعين بواسطة بوكسات وأدوات حادة وتعطيلهم عن العمل مدداً لا تزيد عن العشرة أيام يشكل جنحة المادة ٥٥٤ من قانون العقوبات وليس جناية المواد ٢١٩/٥٤٩ و٢٠١/٥٤٩ من قانون العقوبات معطوفة على القانون رقم ٢٠٠٢/٤٢٢ بالنسبة إلى القاصرين لعدم ثبوت نية المشاركة في القتل عندهم، بل إن نيتهم اتجهت فقط إلى الإيذاء، كما يقتضي الظن بهم بمقتضى المادة ٧٣ من قانون الأسلحة؛ معطوفة جميعها على القانون رقم ٢٠٠٢/٤٢٢ بالنسبة إلى القاصرين؛ ويقتضي بالتالي تخليتهما لقاء كفالة مالية قدرها ٦٠٠ ألف ليرة لكل منهم ذات ثلاثة أقسام متساوية، وعلى أن يصار إلى إطلاقهم فور ورودها في حال لم يكونوا موقوفين لداع آخر.

يراجع:

Le crime d'homicile volontaire implique que celui auquel il est reproché ait eu la volonté de tuer. (Crim. 8 Janv. 1991 Bull. Crim. No 14; D. 1992 - 115, note Croisier-Nerac; Rev. Sc. Crim. 1991. 760 et 1993. 100, obs. Levasseur).

وحيث يقتضي منع المحاكمة عن المدعى عليهم العشرة من جرم المادة ٣١٧ عقوبات معطوفة على القانون رقم ٢٠٠٢/٤٢٢ بالنسبة إلى القاصرين كونه لم يثبت أنهم أقدموا على فعلتهم بقصد إثارة النعرات الطائفية أو الحض على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الأمة، بل إن الجريمة كانت دوافعها محض شخصية وقد أدت إلى الحادث المؤسف الذي أودى بحياة الشاب جورج أبو ماضي؛ والظن بهم بمقتضى المادة ٣٤٦ من قانون العقوبات معطوفة على القانون رقم ٢٠٠٢/٤٢٢ بالنسبة إلى القاصرين، لإقدامهم على القيام بأعمال وتجمّعات للشغب على الطرقات العامة.

تقرر بالإجماع:

أولاً: اتهام المدّعى عليه. علي حسين ياسين بالجناية المعاقب عليها في المواد ٥٤٩ و٢٠١/٥٤٩ من قانون العقوبات. واتهام المدّعى عليهم: سميح موسى حمود، علي حسين بلال، وعلي حسن السيد حسين. بالجناية المعاقب عليها في المواد ٢١٩/٥٤٩ و٢١٣/٢٠١/٥٤٩ من قانون العقوبات. وإصدار مذكرة إلقاء قبض بحق كل منهم وسوقهم إلى محل التوقيف الكائن لدى محكمة الجنايات في جبل لبنان ليحاكموا أمامها بما اتهموا به.

ثانياً: الظن بالمدعى عليهم سميح موسى حمود، علي حسين بلال، وعلي حسن السيد حسين بجنحة المادة ٧٣ من قانون الأسلحة، والظن بالمدّعى عليهم حسين كمال الشناوي، إبراهيم محمد ياسين، يحيى نايف يحيى، وعباس محمد زهوي وقاصرين بمقتضى المادتين ٥٥٤ من قانون العقوبات و٧٣ للأسلحة معطوفتين على القانون رقم ٢٠٠٢/٤٢٢ بالنسبة إلى القاصرين والظن بهم جميعاً بمقتضى المادة ٣٤٦ من قانون العقوبات معطوفة كذلك على القانون رقم ٢٠٠٢/٤٢٢ بالنسبة إلى القاصرين، ومحاكمتهم بها أمام محكمة الجنايات تبعاً للجناية للتلازم.

ثالثاً: منع المحاكمة عن المدعى عليهم حسين كمال الشناوي، إبراهيم محمد ياسين، يحيى نايف يحيى، وعباس محمد زهوي والقاصرين من الجناية المعاقب عليها بمقتضى المواد ٢١٩/٥٤٩ و٢٠١/٥٤٩ من قانون العقوبات

معطوفة على القانون رقم ٢٠٠٢/٤٢٢ بالنسبة إلى القاصرين؛ وتخليتهم لقاء كفالة مالية قدرها ٦٠٠ ألف ليرة لكل منهم ذات ثلاثة أقسام متساوية، على أن يصار إلى إطلاقهم فور ورودها في حال لم يكونوا موقوفين لداع آخر.

رابعاً: منع المحاكمة عن كل المدعى عليهم العشرة من جرم المادة ٣١٧ من قانون العقوبات معطوفة على القانون رقم ٢٠٠٢/٤٢٢ بالنسبة إلى القاصرين للأسباب والعلل المذكورة آنفاً.

خامساً: تدريك المدعى عليهم الرسوم والنفقات القضائية.

سادساً: إيداع الأوراق جانب النيابة العامة لإحالتها أمام المرجع المختص.

التقرير على المُجَرّب

اختباراً لهذا العمل التوثيقي/البحثي بعيون قرّاء حقيقيين لا افتراضيين أو متخيلين، نظمت أمم للتوثيق والأبحاث يوم السبت الواقع فيه ٢٩ كانون الثاني ٢٠١١، في فندق الكومودور، لقاء جمع عدد من المهنيين ومن الناشطين المدنيين الذين تبرعوا بقراءة مسودة هذا التقرير والتعليق عليه.

في ما يلي مقتطفات من المداخلات التي قدمت خلال هذا اللقاء والتي استفاد منها التقرير بصيغته النهائية كل الاستفادة. فجزيل الشكر مجدداً لكل من تبرع بقراءة المسودة وبالتعليق عليها، وشكر على حدة للأستاذ بيار أبي صعب الذي شارك في «تيسير» النقاش وللأستاذ المحامي شوقي شريم الذي أغنى هذا اللقاء بمطالعة قانونية تناولت بالقراءة الأدبيات القضائية الخاصة بالقضية موضوع هذا التقرير[١].

لقمان سليم

(أمم للتوثيق والأبحاث)

بداية اسمحوا لي أن أرحب بكم وأن أشكر لكم حضوركم للمشاركة في هذا اللقاء.

لعل البعض منكم، ممن نلتقي به للمرة الأولى، سمع، بمناسبة هذا النشاط أو ذاك، بأمم للتوثيق والأبحاث؛ وهذا النشاط قد يكون عرض فيلم أو معرض أو ندوة أو ما شابه. ولعل البعض منكم زار الهنغار، حيث تنظم أمم في العادة نشاطاتها، ولعل ارتباط اسم الهنغار بالنشاطات التي تُنظم فيه يحجب الرؤية أحياناً حول ما تقوم به أمم فيُظن أن نشاطات الهنغار هي كل ما تقوم به.

للتوضيح، ليس تنظيم هذه النشاطات، الفعاليات على ما يقول البعض، كل ما تقوم به أمم، فإلى جانب هذه النشاطات، تحاول أمم، قدر المستطاع، أن تفي بحق اسمها عليها. فهي، كما يعرف البعض منكم، تفرد قسطاً لا يستهان به من نشاطها للتوثيق،(جمع الوثائق ذات الصلة بـ«الحرب»، وحفظها وتيسير تناولها)، وقسطاً آخر لـ«البحث» أي لاستثمار ما تجمعه من وثائق. وما نجتمع حوله اليوم، يجمع، بمعنى ما، هذين الوجهين من نشاط أمم.

لن أقدم لفذلكة التقرير الذي طالعتم مسودته، حيث سيتولى ذلك زميلي حسن عباس، ولكن

(١) عقد اللقاء في مناخ سياسي لبناني يسوده التوتر والترقب. فبعد إسقاط حكومة الرئيس سعد الحريري اتجه فريق الثامن من آذار إلى تسمية الرئيس نجيب ميقاتي، وجاءت تسمية الأخير بعد إعادة تموضع قام بها قسم من تكتل اللقاء الديموقراطي النيابي وبعض النواب الطرابلسيين. رفض فريق الرابع عشر من آذار، وعلى رأسه تيار المستقبل، تسمية ميقاتي، وعمد يوم ٢٥ كانون الثاني إلى تنظيم مظاهرات شعبية في مدينة طرابلس، تخللتها خطابات تصعيدية وأعمال شغب، تحت عنوان بـ «يوم الغضب».
لعل هذه الملاحظات السريعة تساعد على تأطير «الظروف» التي يُحال إليها في سياق بعض المداخلات التي قدمت خلال ورشة العمل.

سوف أحاول في ما يلي، وبما أمكن من إيجاز، أن أترجم القصد من وراء هذا الجهد بكلمات لعلها أن تساعدنا على النقاش.

مما تبني عليه أمم أن لا «شفافية» في الحاضر وحياله ـ (والشفافية طبعاً لا تختصر بالنزاهة المالية) ـ دون مساءلة الماضي ـ حدّ محاسبته، إن لم يكن محاسبة جنائية فعلى الأقل محاسبة أخلاقية. وماضينا، القريب منه والأبعد، موسوم بما نتعارف على تسميته «الحرب» و«الحرب»، لا حاجة إلى الإضافة، اسم جامع لما قبلها ولما بعدها.

باختصار، وبصرف النظر عن الأشكال والصيغ التي تتخذها نشاطات أمم، فهي تدور جميعاً حول هذا المحور: الحرب بصفتها أحد مكونات هويتنا وذاكرتنا وهاجسنا المقيم في محاولاتنا لإرساء حياة سياسية على شيء من «العادية».

تعمل أمم إذاً على موضوع الحرب/الحروب اللبنانية وعلى محلها من ذاكرتنا أي من حاضرنا. ومما يلاحظه أيما متتبع لهذا الشأن كم أننا، كلبنانيين، نستسهل قذف الذاكرة – ذاكرة الحرب/الحروب في الماضي السحيق الغابر متناسين أن للحاضر أيضاً ذاكرته وأننا، إذا استطعنا التنصل من المسؤولية عن تشكيل ذاكرة الماضي فإننا لا نستطيع التنصل من المسؤولية عن تشكيل ذاكرة الحاضر.

هذه هي باختصار فلسفة التقرير الماثل بين أيديكم تحت العنوان العام «من الحادث الفردي إلى تهديد السلم الأهلي» والعنوان الفرعي «تأملات في مقتل جورج أبو ماضي وفي مروياته» والعبرة من هذا أن تدبير «ملفات» الماضي لا يعفي ولا يغني عن تدبير «ملفات الحاضر» لا سيما ما يتوارد منها ويتقاطع مع «الماضي» وذاكرته فذاكرة الحاضر مسؤولية لا تحتمل التأجيل. أقول قولي هذا انتقاداً لما يحدث أن نشترك فيه جميعاً من تعفّف عن الكلام على «ملفات الحاضر» المحملة بأثقال «الماضي»، (القريب منه والبعيد)، سواء من باب «التجامل» أو من باب التوجس، وهذا التعفّف غالباً ما يعبّر عن نفسه بالسؤال التالي: هل الوقت مناسب للحديث عن هذا الموضوع؟

هذا هو السؤال (الاستنكاري) الذي طرحه عدد من الأصدقاء والزملاء الذين دعوناهم إلى هذا اللقاء... ما العبرة من العودة الآن إلى حادثة جورج أبو ماضي؟ شخصياً، لا أظن أنه من «وقت مناسب» للحديث عن الأمور «المحرجة» ومن ثم فكل الأوقات تحتمل النظر إليها على أنها «غير مناسبة». ومن ثم أيضاً فالوقت المناسب هو لحظة شجاعة أدبية أكثر منه لحظة زمنية. ومن هنا فإن بعضاً من «دعوة» أمم للتوثيق والأبحاث، إن جاز لي أن استعمل هذه اللفظة بمعناها الديني، هي أن نكون «معاصرين» ـ واستطراداً معاصرين لـ«الحروب الماضية قدماً» التي يشهدها بلدنا وإن نأينا عن تسميتها حروباً.

اليوم، صباحاً، قرأت في إحدى الصحف جملة تعفيني من كل ما قلت ومما يمكن أن أضيف إلى ما قلت: «هذا الأسبوع كان فصلاً آخر من الحرب اللبنانية التي لم تتوقف بعد. هي تأخذ أشكالاً أخرى تكبر وتخفت وتستعر...». أستشهد بهذه الجملة لأقول لكم كم أن ما نخشى منه بوصفه الأسوأ يجري تحت أبصارنا، فإما أن نعتبر أن لا علاقة لنا به، وإما أن نصدع بحقنا، كمواطنين، في «التدخل» في ما يعنينا ولو جاء تدخلنا من باب أضعف الإيمان. وعليه، فيحلو لي أن أرى إلى لقائنا اليوم لمراجعة واقعة وقعت لعام ونيف وذكرت اللبنانيين بأن ماضيهم أقرب إليهم من حبل الوريد تكريس لهذا الحق المواطني.

وددنا أن يشاركنا في هذا اللقاء كل من كتب عن

هذه الحادثة. للأسف، معظم هؤلاء اعتذروا عن الحضور بذريعة الظروف والأوضاع. للأمانة، وحده غسان سعود قبل الدعوة للحضور ولكن سفراً مفاجئاً حال بينه وبين الحضور.

يحمل هذا التقرير أسماء حسن عباس وماري كلود سعيد والفقير إلى ربّه. للتوضيح، ماري كلود رافقت هذا المشروع في بداياته. حسن، تولى العمل البحثي والتحريري الأول. أما أنا فالتحقت بالعمل متأخراً وحاولت المساهمة في صياغته النهائية. لهذه الدواعي يحمل التقرير هذا التوقيع المثلث.

بيار أبي صعب

(صحافي)

التفكير بصوت عالٍ ينطوي على أهمية فائقة. عندما تمّ الاتصال بي للمشاركة في إطلاق تقرير عنوانه الفرعي: «تأملات في مقتل أبو ماضي وفي مروياته». فعلاً لم أكن أذكر اسم الشاب مع أنني مثل كل اللبنانيين ومثل كثر من الناس تابعت الحادثة، حين وقوعها، بشغف وفضول من بدايتها إلى نهايتها. نسيان الاسم حثّني على التساؤل عن كيفية عمل الذاكرة.

شيئاً فشيئاً بدأ الغبار بالزوال وبدأ ذهني يستحضر نتفاً من صورة الحادثة: اسم الضحية، الحادثة، ما قرأته حولها... قلت لنفسي: إنه الشاب عينه الذي سقط في منطقة عين الرمانة. أول كلمة استحضرها ذهني هي عين الرمانة ثم أتت كلمات، صنين، فالتيار الوطني الحر فالشياح، أي أن كلمات مفاتيح بدأت تأتيني متسلسلة. وتساءلت بيني وبين نفسي: لم نسيت هذه الحادثة؟ لم أحسست أنها حادثة هامشية، وأنه يمكن المواطن اللبناني أن ينساها؟ ربما أنا نسيت لأنني أعتبر أن المواجهة الأهلية ليست فكرتي الشاغلة، وأن القضايا المطلبية الوطنية الديموقراطية والقضايا القومية العامة التي تتسع إلى مستوى المنطقة العربية، كالصراع مع إسرائيل، أهم بالنسبة إليّ شخصياً، وهذا ربما يثير استغراب البعض. استنتجت أن لديّ مجموعة من الأولويات التي تعنيني كمواطن فرد دفعتني إلى وضع الحادثة على رفّ ثان أو ثالث من رفوف ذاكرتي.

أسدل الستار على الحادثة في ذاكرتي مع خروجها من التداول. عندما قرأت هذا التقرير شعرت كم يغلّف الضباب بعض قصصنا، فيحجب بينها وبين نشاط ذاكرتنا، وأنه لولا هذا الضباب لكانت الذاكرة اللبنانية تكوّنت بطريقة أخرى مختلفة تماماً. نحن نتخفى وراء حاجز من التدفق الفني، نبرّر خطابات إيديولوجية أو مصالح أو عصبيات تخصّ كل واحد منّا. كل ذلك يعتمر في الذاكرة ذاتها: نعتّم على مساحة منها ونضيء أمام أخرى.

حادثة مقتل أبو ماضي تؤشر على عدم وجودي كمواطن فرد، وعلى مصادرة الجماعات لشخصيتي وعلى غياب دولة القانون، وعلى أن فكرة العدالة القضائية هي «مزحة» وديكور وفولكلور يطلّ بين فينة وأخرى ليعود ويغيب.

كل هذه الأفكار حضرت إلى ذهني مع قراءة هذا التقرير. التقرير في «تمشيطه» للمقالات التي كُتبت عن الحادثة وفي مقارنته للعبارات التي بها وُصفت، تقرير جميل وممتع ومغرٍ. أعتبره نصاً أدبياً إلى جانب قيمته التوثيقية والسوسيولوجية والسياسية. عند قراءتي التقرير عدت وتذكرت الحادثة وأخذت بالتفكير في العلاقة الجدلية بين الحادث الفردي والنزاع الأهلي. وفي تاريخنا سلاسل من الأحداث الفردية التي تتملكها الجماعات وتسيّسها، بالمعنى اللبناني لكلمة سياسة، وتدخلها في اللعبة النزاعية. وفي

تاريخنا أيضاً سلاسل من الصراعات السياسية التي تمتصها الجماعات لتمنعنا من مناقشتها معتبرة إيّاها أحداثاً فردية. وفي كل الحالات تستحضرنا فكرة المواطن الممنوع من الوجود إلا من خلال طائفته أو حيّه السكني أو قبيلته، والذي لا يستطيع أن ينوجد كفرد في ظل دولة القانون وفي ظل فكرة الوطن. فكرة المواطن الفرد في لبنان باتت شبيهة بالخيال العلمي. هناك شيء مماثل للمسرح اليوناني الإغريقي القديم: لعنات الآلهة تنصبّ على تكوّن فكرة المواطن الفرد. سيزيف في الأسطورة اليونانية، سيزيف الذي لعنته الآلهة، يحاول دائماً دحرجة الصخرة إلى الأعلى فتقع قبل وصولها إلى القمّة وتهوي إلى الأسفل وتتكرر محاولاته دون نجاحه، وكأن قدرية ما تحكم علينا بالبقاء في حالتنا الراهنة. الجماعات في لبنان تشكل سدّاً ضد الوطن وتحمي الأفراد من القانون ومن قيامهم بواجباتهم ومن جيرانهم المنتمين إلى جماعات أخرى. الفرد كقيمة حقيقية وكمبادرة وكإنسان يتمتع بمجموعة حقوق وواجبات غير موجود في لبنان.

كلّ منّا هو جورج أبو ماضي. إذا تم الاعتداء عليّ وأنا داخل إلى منزلي في الجميزة، كيف يقرأ اللبنانيون الحادثة؟ حتى موتي ليس ملكي. حتى إذا أردت أن أكون ضحية اعتداء «زعران» لا أستطيع. مباشرة تُستحضر شياح ما وتُستحضر عين رمانة ما.

السؤال الكبير الذي يبقى من فكرة حادثة مقتل جورج أبو ماضي هو كيفية استعادة المواطن اللبناني فرديته، جسمه، اسمه، وجوده، كيانه، من الجماعة، ليسلّمها إلى الوطن وإلى دولة القانون، وإلى قضاء يحميه ويلزمه بمجموعة واجبات وبمجموعة ضوابط، تماماً كما هي الحال في أي مجتمع أو قانون جماعي.

طبعاً لا ينوجد الفرد في أي مكان من العالم إلا نسبة إلى اجتماع ومجتمع. لكن الفرد موجود أيضاً خارج حدود الجماعة بمعنى العصبية والعشيرة. أنا شخصياً أختصر كل معركتي السياسية والوجودية والشخصية والأنانية بأن تحترم جارتي، بائعة الزهور، خصوصيتي كإنسان، أي ألا تراقب مع من أعيش وأيّة جريدة أقرأ وما هو فكري السياسي. هذا هو المستوى البسيط السطحي لفكرة الفرد. أريد، كبيار أبي صعب، وبيار بالطبع ليس شيعياً، الكاتب في صحيفة قريبة من حزب الله، أريد ألا تُسحب منّي فرديتي واحتمال عصياني أهلي وجماعتي وألا تُمنع عنّي فكرة أن ألتقي امرأة وأحبها وأترك كل شيء راكضاً خلفها. الفرد في لبنان ممنوع من الوجود خارج أنساق قمعية ترتبط بتركيبتنا وبتاريخنا الاجتماعي.

أما عن الإعلام فأتساءل: هل وظيفته هي البروباغندا؟ لا شك أن جزءاً كبيراً من الإعلام، حتى في الديمقراطيات التي نحترمها كثيراً ونحتذي بها، تتحكم بها مصالح الناس ومصالح أخرى أخطر. أهم المطبوعات الأسبوعية الفرنسية، على سبيل المثال، تمتلكها شركات تبيع أسلحة. ولكنني كإعلامي أصبو إلى نقل ما تيسّر لي من معلومات، وإلى نقل أكبر قدر ممكن من الحقيقة، الحقيقة التي أراها بإنسانيتي وضعفي البشري ـ إلى نقل هذه الحقيقة بالحد الأدنى من الأمانة حتى ولو كان ذلك على حساب قناعاتي السياسية. عليّ كإعلامي احترام قارئي. التقرير مسّني لذلك أحببته. حاول، ونجح بنسبة معيّنة، أن يرصد تداعيات الحادثة التي تابعها وكشف ما أخرجته من مخزون في داخلها. عرّى التقرير الحادثة وكيفية تلقّف المواطنين لها. لذلك قلت «كلنا جورج أبو ماضي»، لأننا جميعاً مرشّحون في لحظة من اللحظات لأن تُصادَر فرديتنا وحميميّتنا وحريّتنا.

التقرير يجيب على سؤال حقيقي، هو السؤال الذي تتخذه أمم للتوثيق والأبحاث مشروعاً لها، وهو: إلى أيّ حدّ تدفعنا «الذاكرة القديمة» إلى إعادة إنتاج الحدث وإلى رؤيته وعيشه على مسرح وهمي. المرأة التي تحدثت عن شباب من الشياح زغردوا وأطلقوا النار واحتفلوا بمقتل جورج أبو ماضي ليست كاذبة. لقد رأتهم على مسرح مُتَخَيّل في زمن مُتَخَيّل. هذا المسرح الذي تخيّلته المرأة جميل لو أنه كان في مجال الأدب والفن، ولكن للأسف هو مسرح ينعكس علينا استحالة وطن وموتاً وقمعاً وقهراً.

العصبية التي تؤدي إلى الفتن ليست فقط العصبية الطائفية. أتذكر في مراهقتي شيوعيين كانوا جالسين معاً وكان من المفترض أن يكونوا مُجمعين على مشروع سياسي. أتذكر كيف أنهم، فجأة، بدأوا بالحديث عن بشرّي وزغرتا وقول بعضهم «نحن حرقنا زغرتا، إنتو مين؟». عندها تنبّهت إلى أن العصبية لها مستويات عدّة.

لبنان قائم على عمودين: الفساد والطائفية أو التعصّب، وإذا أُزيلا يسقط لبنان، ولكن لبنان الذي يسقط هو لبنان الحالي لا لبنان الذي نحلم به. لا شك أن الإعلام مصاب بالأعراض ذاتها التي يعاني منها الوطن. وهنا نعود إلى أن الأساس كامن في الخيارات الفردية.

حسن عبّاس

(أمم للتوثيق والأبحاث)

ليس الهدف من العودة إلى ما كتب حول «حادثة فردية» محاكمة ميدانية لوسائل الإعلام والصحافيين الذين كتبوا عن الموضوع. لم ننطلق من فرضية أننا منزّهون عن الخطأ، فيما الصحافيون يخطئون. ليست المسألة على هذه الشاكلة. إنها أعقد من هذا التبسيط بكثير.

ما ندّعيه، بكل بساطة، أننا من جمهور قرّاء الصحف التي تابع هذا التقرير تغطيتها الإعلامية للحادثة وتعليقاتها الصحافية حول «خباياها» أو «انكشافاتها». من هنا ندّعي الحق بملاحظة أن الصحف تختلف فيما بينها، وندّعي الحق بالمطالبة بـ«جودة» ما عندما نحاول استقاء معلومات من الصحف. وإلا فلتكفّ الصحف عن الصدور. الصحيفة والصحافي هما، في وظيفتهما، وسيط بين الناس البعيدين عن الحدث وبين الفاعلين في الحدث (هذا في التعريف المفهومي لوظيفة الإعلام).

ولنا الحق أيضاً في رفض التحليلات السياسية التي لا تقوم إلا بطرح تساؤلات نُسجت وراء مكتب خشبي. نقرأ التحليلات لنفهم لا لنصاب بدوار من الحيرة. ولنا الحق أيضاً في استخلاص تحليلاتنا الخاصة انطلاقاً مما نكوّنه من صورة عن الحادث. ولنا الحق أيضاً، عندما ننظر إلى اختلاف هذه التحليلات، أن نصيغ مقاربتنا الخاصة لفهم هذه الاختلافات.

كل هذه الحقوق هي ملكنا كقرّاء. ولنا حقوق أخرى كثيرة.

لسنا هادفين إلى محاكمة ميدانية لوسائل الإعلام. قلت هذا لأن تساؤلات كثيرة تكتنف ذهنياتنا حول المحاكم. عندنا شكوكنا في العدالة وفي معايير العدالة وفي استنسابية إقامة حدّ العدالة في هذه المسألة دون تلك...

ولكن، بكل صراحة، عندنا شكوكنا، ونزعم أنها شكوك مشروعة، فيما خصّ توجيه الصحف للأحداث في وجهة ترتئيها. المسألة بسيطة: غريب أن تصبّ كل الأحداث في الوجهة التي تناسب السياسة التحريرية للصحيفة! أليس كذلك؟ غريب أن الحادثة نفسها تخدم تشكيلة متباينة من السياسات التحريرية! أليس كذلك؟

أعتذر عن هذه المقدمة. ولكن كان لا بدّ منها لإيضاح بعض الأمور.

لندخل في صلب التقرير (المسودّة) الموضوع بين أيديكم. العنوان الكبير هو «من الحادث الفردي إلى تهديد السلم الأهلي»، وهو عنوان يُحدّد ما نستهدفه في متابعتنا: «الأحداث الفردية»، أولاد الزنى الذين نتبرّأ منهم لكي نصنع أوهامنا عن نقاوتنا الأخلاقية. مضحك، ربما، تشبيه حادث بأنه ابن زنى. «الحادث الفردي» هو حادث نُزعت عنه الأبوّة السياسية. ما من ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية مهيِّئة ولا مَن يوتّرون. الأحزاب ترفع الغطاء السياسي عن الفاعلين. هذا هو التعبير الذي نستخدمه. وتأويلاً لهذا التعبير: الأحزاب تنفي أبوّتها السياسية للحادث وترمي في دَرب السلم الأهلي «لقيطاً» آخر.

لنبدأ من الأساس، من الوقائع...

أول نشره أطل علينا الخبر بألوان مختلفة: **السفير**، و**الأخبار** و**المستقبل** أوردت الخبر بشكل يمكن وصفه بالعادي، بمعنى أنها عرضته كما تعرض أي حادث أمني آخر نقرأه ولا نسأل كثيراً عن أبعاده، أي، بمعنى آخر، لم تُحمّسنا هذه الصحف على توجيه «حسّنا الأمني» الذي نمتاز به كلبنانيين نحو هذا الحادث. على العكس من هذا المسلك، ظهر الخبر في النهار محمّلاً برسائل مراد توجيهها عبره، فعَبَر الحادث معها من محدوديته ليرتبط بالسياسات الإقليمية والدولية. ومع **الديار** تم تكبير الحادث بشكل فظّ في عنوان كبير اعتلى صفحتها الأولى: «شجار بالسكاكين بين الشياح وعين الرمانة يودي بقتيل وجرحى». منطقتان اشتبكتا. هكذا.

إذا أردنا الغوص أكثر في مضامين ورود الخبر في الصحف للمرة الأولى، نستطيع الإشارة إلى تناقضات في بعض المعلومات المنشورة. فلنأخذ مثال الخبر كما نشرته **النهار**. هذه الصحيفة لفتت إلى «أن الحادث كان من ذيول إشكال مع شابّ من الشياح تعرض للضرب على أيدي شبان قرب محمصة صنين في عين الرمانة، سرعان ما تطور إلى حضور عدد كبير من الشبان من الشياح على دراجات نارية إلى مكان الحادث مسلّحين بالسكاكين، وهاجموا شباناً...» ـ أي أن خبرها تضمّن وصفاً وافياً لخلفية الحادثة وظروفها ـ رغم ذلك، أصرّت الصحيفة، في بداية الخبر، على أن الحادثة جرت «في ظروف لم تُعرف ملابساتها».

لننظر سوية إلى مقطع ورد في الخبر كما نشرته **الديار**: «وعلمت الديار أن الشبان الذين كانوا في منطقة صنين من جمهور القوات اللبنانية كما أن العناصر التي تجمعت في الشياح هي من جمهور حركة أمل وحزب الله». لا يمكن، بعد قراءة هذا المقطع تصوّر أن ما جرى كان حادثة عادية، عادية بمعنى أنها تحصل بين شباب الضواحي في أي مكان من العالم. أليس كذلك؟

لننتقل الآن إلى التقارير الميدانية التي غطّت الحادث...

الصحافية هالة حمصي، من صحيفة **النهار**، اقتصرت في تقريرها على إيراد شهادات من عين الرمانة، شهادات يمكن اعتبارها شهادة واحدة لأنها مجمعة على الرواية ذاتها. هنا لنكن إلى جانب حمصي في نقطة: الحادث حصل في عين الرمانة و«الزعران»، وهو وصفها للمفتعلين من خارج عين الرمانة، لم يكن معلوماً من أين أتوا رغم أنه قيل إنهم من الشياح لكونهم شيعة، والشياح هي الجوار الشيعي لعين الرمانة.

ولكن المأخذ هو على إيراد شهادات دون تعليق يتساءل عن مدى صحّتها، أو دون إيراد شهادات أخرى مختلفة. وهنا أتحدث بشكل خاص عن

شهادات من شأنها أن توتّر السلم الأهلي عند قراءتها، كمثل أن «الزعران» دخلوا الشارع على دراجات صغيرة، وأخذوا يشتمون «الأهالي والمسيح والعذراء والصليب»... قارئ عبارات كهذه لن يتساءل عن صحتها. سيتلقّفها وستصبح جزءاً من وعيه، وسيعمّمها لتصبح سلوكيات مفترضة لأناس يجهلهم هم «أهل الشياح».

الصحافية مايا مشلب من صحيفة **الشرق الأوسط** لا أعلم كيف استنتجت من شهادات ميدانية، وهنا أقتبس، «أن نقاط التقاطع تؤكد أن حادث الثلاثاء ليس عابراً بل كان مخططاً له ومدروساً». استشعار صحافي غير مبرّر!

جعفر العطار من **السفير** نقل رواية واحدة عن لسان شخص لم يكن في موقع الإشكال، وهو رجل ستيني من الشياح كما يصفه. يظهر من نصه أنه حاول جمع شهادات من عين الرمانة ولكنه اصطدم بعدم رغبة شباب عين الرمانة في الحديث.

من مقارنة هذين النوعين من التقارير الميدانية نصطدم بعقبات عدّة تمنعنا من معرفة حقيقة ما جرى. وهذه من النقاط التي دفعتنا إلى وضع هذا التقرير: عدم استطاعة القارئ معرفة وقائع ما يجري. كيف نستطيع بناء ذاكرتنا أمام هذا التشظّي؟!

من اللطيف أن نشير إلى مسألة خلافية لا علاقة لها بالسياسة التحريرية للصحيفة. لنتابع مثلاً ما كُتب عن موعد زفاف جورج:

فـ«وحيد أهله والعريس» كان يعتزم الزواج بعد أسابيع قليلة بحسب تقرير **النهار**، وبعد أسبوع واحد بحسب تقرير **السفير**، وبعد أسبوعين بحسب تقرير **الديار**. كما أفادت **الأخبار** أن جورج كان يستعدّ لإتمام زفافه في العشرين من الشهر الآتي، أي بعد ١٢ يوماً من الحادثة.

ولكن صحيفة النهار انفردت في تغطيتها لمراسم تشييع أبو ماضي من بلدته الفريديس الشوفية بخبر مفاده: «قرر جورج أبو ماضي وخطيبته كارين أن يكللا في كنيسة مار الياس مسقط العريس في بلدة الفريديس (الشوف)، واختارا عيد القديسة ريتا في ٢٢ أيار المقبل موعداً للزواج». هي رسالة تهدف إلى إبراز الهوية المسيحية لجورج بدلالة اختياره عيد القديسة ريتا موعداً لزواجه.

لِمَ هذا التركيز على اختلاف الوقائع؟ اختلاف الوقائع يعني اختلاف وجهات النظر المبنية على الوقائع، يعني أننا لن نجمع على رواية حادث يحصل. بربيبة أكثر، يعني أن فصام ذاكرات الجماعات اللبنانية قد بنى آليات لاستدامة هذا الفصام إلى ما شاء الله... (فصام مستدام بدل التنمية المستدامة مثلاً!).

ونتوقف عند مسألة: كيف يتدخل الصحافي في نقله للأخبار. مايا مشلب تكتب أنه «لدى الدخول إلى حي مار مارون قرب منزل أبو ماضي، يقف شاب يافع وعيناه دامعتان يتأبط عموداً ويصرّ أسنانه: «لن نسمح لمتوالي، (شيعي)، بالمرور من هنا بعد الآن». ويؤكد هادي: «فليعلموا، (شباب الشياح)، أننا لا نهابهم ولا نخشى سكاكينهم ولا إيرانهم». وصف دموع الشاب وصرير أسنانه هو دعمٌ لما يعتمر في صدر الشاب، وهو دعم كان حريّاً بمشلب ألا تنجرّ إليه لأنها والحال المعاكسة تتماهى بالشاب.

التقارير الميدانية وما تنقله هي صورة لما يعتمل في صدور الشهود. لننتقِ شهادات تعبّر عن نفس قائلها دون حاجة إلى كثير تحليل:

«ليحققوا مع القاتل. أين هو؟ لكنهم لا يتجرأون إلا علينا. أما من هم في المقلب الآخر، فلا أحد يجرؤ على محاسبتهم»، أو: «لم نعد نستطيع أن نسكت بعد اليوم... لسنا مكسر عصا لأحد...

لقد تحمّلنا الكثير»، أو: «ما كل هذا الحقد علينا نحن المسيحيين؟ لماذا يشتمون مقدساتنا مراراً ويرمون بزجاجات الخمر قرب مزاراتنا؟ أيعقل أنهم بعدما قتلوا جورج وطعنوا عدداً من الشباب، تجمهروا في الجهة المقابلة وأطلقوا الهتافات والألعاب النارية ورقصوا وهللوا؟ لقد رأيتهم بعيني». ماذا نقرأ: إنه الإحباط المسيحي!

«إنهم الفلسطينيون، أحمّلهم مسؤولية ما حصل». إنه حضور الماضي القريب في الوعي الراهن.

ماذا عن السلم الأهلي وهو الشقّ الثاني من عنوان التقرير الموضوع بين أيديكم؟ لنقرأ بعض شهادات وردت في الصحف:

«وبمقتل جورج... تحركت كل مآسي الحرب، وحضرت أشنع ذكرياتها...» (**النهار**).

«كأنه جدار برلين ذاك الفاصل بين الضفتين، جدار يحتاج سريعاً إلى من يسقطه» (**السفير**).

«أنجبت الذاكرة صوراً قديمة، غذّتها بعض الدعوات الطائفية والعنصرية» (**الأخبار**).

«... جمهورين متباعدين كل البعد بعضهما عن بعض» (**السفير**).

وقوع عين الرمانة «على كتف منطقة الشيّاح، حيث لا تزال ذاكرة المكان حافلة بالحوادث والمشاهد والاضطرابات التي ساهمت في إشعال فتيل حرب السنتين، وفتح شهيّة حروب الآخرين على تجربة حظّها» (الياس الديري).

«تلك الحرب الأهلية التي يفترض أنها انتهت منذ تسعة عشر عاماً، لكنّها لا تزال تسكن تحت حجارة البيوت وفوق غبار الأرصفة» (خالد صاغية).

«منطقة يبدو أن جرح العداء والكراهية لم يلتئم بعد بين أبنائها المتعددي الطوائف والمذاهب» (فؤاد أبو زيد).

«الأجواء الشبابية المنشورة كتابةً على الموقع الإلكتروني المذكور لا تخلو من العنصرية، ومن الاستعداد لإفراغ مخزون من العنف يعتمر في الصدور. فنرى ستيفاني باز تتوعد "الغدارين بيوم يمحونهم" كلهم ليرتاحوا من قرفهم» (غسان سعود).

من أبرز ما يلفت المنقب في ما ورد في الصحف هو الأبعاد المتخيّلة للحادثة التي صنعها كتبة مقالات الرأي. أبعاد تكتب من خلف مكاتب دون أدنى ارتباط أو إحالة إلى الوقائع. يتم تخيّل رسائل موجهة تتعدى حدود لبنان إلى جواره القريب وصولاً إلى دول قابعة وراء محيطات بعيدة!

ومن الأمور «اللطيفة» في متابعة التصريحات السياسية التي ألهمتها للبعض حادثة صنين (عين الرمانة)، هو مدار هذه التصريحات. لقد دارت هذه التصريحات حول المسائل الخلافية بين طرفي ٨ آذار و١٤ آذار، وهي الموضوعات ذاتها التي أثارتها فكرة عقد مؤتمر وطني للحوار، على سبيل المثال، وهي المسائل ذاتها التي تشكّل مضمون الخلاف السياسي اللبناني الداخلي. وكأنّ هناك سلسلة جاهزة من العناوين التي يمكن إسقاطها على أيّة مسألة، أي قوالب جاهزة للاستعمال في كل الظروف. هكذا هو التفكير السياسي في لبنان.

وصف الظروف المحيطة بالمنطقة حيث وقعت الحادثة تجعلنا نتوقّف مليّاً أمام فكرة عدم تخطّينا، بعد ٢١ سنة من نهاية الاقتتال الأهلي، للظروف المولّدة للعنف.

«إن الصور التي تكتسح الشياح وعين الرمانة تكفي وحدها لأن تكون وقود أي مشكلة "بوكرية"» (جعفر العطار).

جان عزيز في مقالة كتبها يرسم صورة قاتمة عن الضاحية الجنوبية ويشبهها بـ«شيكاغو الثلاثينات».

أحمد زين الدين
(باحث)

أودّ بدايةً التنويه بهذا التقرير من حيث مقاربته النقدية والأسلوبية واللغوية الممتازة لما حفلت به وسائل الإعلام الصحافية والتلفزيونية والمواقع الإلكترونية آنذاك من آراء وتحليلات ومواقف. قصّر بعض هذه المواقف عن استيعاب الأبعاد السياسية الثاوية خلف هذه «الحادثة الفردية» أو انتزعها من سياق عصبها الطائفي، أو حمّلها فوق طاقتها، أو نظر إلى الحادثة نظرة يغلب عليها الوجدان والعاطفة والسذاجة. هذا على الأقل ما استوحيته من التقرير.

أريد أن أجعل مرمى النظر وبؤرته نقطة، وإن بدت تفصيلاً جانبياً، فهي في الحقيقة من تجليات هذه الحادثة وسواها من الأحداث التي لم تبدأ مع جورج أبو ماضي، ولن تنتهي معه، أقصد المكان الذي جرت فيه الجريمة وكل مكان آخر في لبنان جرت أو يمكن أن تجري فيه جرائم مماثلة.

وأريد أن أستخلص من هذه التجارة بالعنف صورة عن أمكنة الإقامة لا سيما الأحياء الشعبية التي تحولت حدودها، مع أنه لا حدود ولا أسوار منظورة في المدن المعاصرة بعد سقوط جدار برلين آخر الحدود، آخر الأسوار، تحولت إلى فضاءٍ يعاد فيه إنتاج العصبيات الطائفية والمذهبية ومنظوماتها الثقافية والفقهية واللاهوتية، أقصد الفقهية، يعني الإسلامية، واللاهوتية يعني المسيحية. في هذا الفضاء بالذات تُتداول الرمزيات والسيميائيات الطائفية وتترسخ مكاناتها عبر تسمية الشوارع والساحات والمحلات ورفع الألوية والأعلام وإقامة الأنصاب والمجسّمات وتعليق صور الزعماء والقادة على الواجهات والجدران، وبناء الأديرة والكنائس والمزارات المسيحية والإسلامية، وإنشاء المساجد والحسينيات، واستعراض الزيّاحات والمسيرات العاشورائية وافتراش أفنية الجوامع والساحات للصلاة. يضعنا هذا الفضاء المطيّف أمام ما يشبه الاستيلاء الرمزي الذي يتطور أثناء الأزمات والحروب وأمام استيلاء واقعي وفرضٍ للسلطان السياسي والعسكري عليه بنصبٍ حماته الذين يذودون عن حياضه وتطييف الأمكنة المحصّنة بالعقيدة الخلاصية، مهما كان شأنها ورسومها وشعاراتها. كل هذا يجعل من الأمكنة حدوداً غير قابلة للاختراق، وإذا ما تم الاختراق بالقوة، لا سيما في أوقات الأزمات والمحن والاحتقانات الأهلية، فإنه يغدو في نظر المقيمين من السكان تعدّياً سافراً على الطائفة، ولنا في قبس من المسودّة التي بين أيدينا مثال ساطع على هذا المذهب من القول، حيث تذكر جريدة **الأخبار** أن بعض المواطنين في شارع المراية رأى في وجود شباب من الشياح في عين الرمانة، وجودهم في حدّ ذاته، دون أية علاقة لهم بالحادث، تصرفاً استفزازياً لسكان المنطقة. فمثل هذا الاختراق يمكن أن يحدث في أماكن أخرى ذات صفاء طائفي أو مذهبي بحيث يصير وجودهم كفعل أشبه ما يكون بخرق التابو المقدس عند الجماعات البدائية. الجغرافيا الطائفية إذا جازت العبارة هي محميات وملاجئ لأبنائها ولا سيما في أوقات الشدة، ولقد أظهرت مراحل الحرب اللبنانية وجولاتها المتعاقبة أن المقاتلين من كلا الطرفين كانت تزداد شراستهم إذا ما أُخرجوا من مواقعهم واضطروا إلى إعادة تمركزهم في بيئتهم الطائفية المتجانسة حيث كانوا يرون في انكفائهم إلى أحيائهم عنوةً اختيار ملاذ مأمون ومصدر قوةٍ وطمأنينة.

محصلة الكلام سؤال معلّق: لماذا ظل هذا النزوع إلى الانقسام والفصل بين الطوائف ماثلاً في فترة السلم والهدوء؟ لماذا ظلت هذه الطائفية مفخخة بعدائية سافرة تجاه الآخر المختلف؟

د. علي بلوط

(أستاذ جامعي)

هذا التقرير، الذي يوثّق أكثر مما يحلّل، يطرح مسألة الانقسام الطائفي في لبنان والذي تظهّر مع وقوع حادثة مقتل جورج أبو ماضي. أفترض أنه لو وقع الحادث بين شابين شيعيين لما كان تفاعل. الوضع في لبنان يعيد الضرب على التصدّعات في بنيتنا الاجتماعية. الانقسام اللبناني لا يترك حادثاً فردياً بين مسيحي ومسلم في إطاره الفردي نتيجة الذاكرة الجماعية والمكبوتات.

أنا لا أعتقد بأن الفرد كفرد موجود في أي مكان في العالم. حتى في وعينا ونومنا نستحضر الجماعة، وفي أوهامنا يتصوّر من يغنّي وهو سائر في الشارع أن جمهوراً ما يحيط به.

حول دور الإعلام، تناول التقرير أساساً ما ورد في وسائل الإعلام المكتوب. لم يتحدث التقرير عن التلفزيون بشكل مستفيض. من ناحية أخرى، أعتقد أنه لم يكن دور الإعلام، ولا لمرّة، البحث عن الحقيقة. الإعلام هو جهاز دعائي في خدمة الخط السياسي والإيديولوجي والمادي الذي يكوّنه. طبعاً، تنقسم وسائل الإعلام بين يمين ويسار وإعلام إسلامي وغيره.

الحقيقة، بالمعنى العلمي للكلمة، أي ما جرى فعلاً، هي مسألة معقدة. نحن نأخذ الصورة من زاوية نقوم باختيارها. ومسألة تحزّب الشهود، الذين يستقي منهم الإعلاميون المعلومات، لمنطقتهم، مسألة طبيعية. الحدود بين الانتقاء الإرادي وغير الإرادي للأحداث ليست واضحة.

أديب بوحبيب

(نقابي)

يجب التركيز على الثقافة التي نتوارثها عملياً. أيّ حادث بين عين الرمانة والشياح يتحوّل إلى حادث مسيحي ـ مسلم، وأيّ حادث بين المصيطبة والبسطا يتحوّل إلى حادث سنّي ـ شيعي. في لحظات يكتسي أيّ حادث رداءً طائفياً.

شباب الموتوسيكلات هم من الجيل الذي ولد بعد الحرب، وهذا يدفعنا إلى التساؤل عن كيفية استقاء هذا الجيل ثقافته. يغذّي ميل هؤلاء الشباب إلى العنف التطييف الكبير والمذهبة الكبيرة التي يبثّها الزعماء السياسيون، والتي ينقلونها إلى الجامعات.

مرّة التقيت بأحد المرشّحين لأحد المقاعد النيابية. أخبرته أنني كنت عضواً في مجلس الضمان الاجتماعي. قال لي إن مؤسسة الضمان الاجتماعي يجب أن تنتهي وأن الحل لمشكلة الناس يتمثل بأن تعتني الجمعيات الإسلامية والمسيحية بمسألة الصحّة. أجبته بأن مؤسسة الضمان الاجتماعي هي المؤسسة الوطنية الوحيدة المتبقية لنا، وهي الوحيدة القادرة على فك ارتباط المواطنين بطوائفهم ومذاهبهم.

سنة ١٩٧٤، نظمنا مظاهرة أسميناها مظاهرة الرغيف. ٥٠ ألف عامل من كل المناطق اللبنانية تظاهروا تحت شعار الرغيف. لم يسأل أحدهم آخر من أين أتى وما هي هويته. كانت هناك قضية جامعة. في تلك المرحلة حصلت تحركات طلابية وعمالية وفلاحية جامعة. الصحف الصادرة في دول الخليج تساءلت حينها: إلى أين يسير لبنان؟ لبنان الذي كان مركز استقطاب للأجيال العربية الشابة المتطلّعة إلى الديمقراطية أحدث خوفاً في العالم العربي، وكانت الحرب الأهلية.

الفكر السياسي الذي يحرّك السياسيين اللبنانيين، جميعهم دون استثناء، يقوم على ربط الناس بطوائفهم وليس بوطنهم، وهذا ما أعتبره عودة إلى مرحلة سابقة على أفكار الوطن والوظيفة.

كنت في عداد اللجنة التي اقترحت مشروعاً لقانون العمل اللبناني. نص المشروع الذي وضعناه على حق موظفي الدولة في إنشاء نقابات. الوزير بطرس حرب حذف هذا النص. كلّ السياسيين يريدون حرمان موظفي الدولة من مرجعية وطنية اسمها النقابة. يريدون منهم أن يتبعوا مرجعيات سياسية مذهبية وطائفية لكي يستمروا في التحكم بالناس.

التوظيف بات مرتبطاً بتوسّط الزعيم الطائفي لطائفة المتقدم لشغل الوظيفة. كل البنية القائمة تغذي المناخ الذي ولّد مقتل جورج أبو ماضي.

مؤسف توظيف الخبر في خدمة السياسة التي يمثّلها كلٌّ من وسائل الإعلام. نحن كنا ولا نزال نناضل من أجل الحرية الإعلامية. ولكن وصلنا إلى مرحلة نتساءل فيها عن إمكان تغيير نظرتنا حول المسألة وعن جدوى فرض قيود على حرية الإعلام.

على الإعلام أن يكون وطنياً ومدافعاً عن سلطة الدولة لا عن سلطات الطوائف. الشباب اللبناني يربّى على عقلية أن مرجعيته ليست القضاء أو النقابة أو الدولة بل الطائفة. أتذكّر ما كان يقوله شباب الميليشيات خلال الحرب الأهلية من أن البندقية هي طريقهم للوصول إلى حقّهم وليس القانون. تستمر تغذية المنطق ذاته، رغم توقّف الحرب. هناك ثقافة خطيرة تُغرس في عقلية الأجيال الجديدة، حتى تلك التي لم تختبر الحرب. انتهت الحرب الأهلية منذ ٢٠ سنة ولكن الثقافة التي أنتجتها الحرب لا تزال تتطوّر في الاتجاه الخطير عينه.

مجيد مطر

(ناشط مدني)

يحاول هذا التقرير التأسيس لذاكرة غير انتقائية، تعمل على حفظ حق الضحايا بعدم النسيان وبعدم الضياع في غياهب «الأحداث الفردية». حقّ المواطن اللبناني، والعربي، في الحياة تضيّعه مصطلحات «الحادث الفردي» أو «عمل قام به مختلّ مجنون».

هذا التقرير يفتح نقاشاً حول ثنائيات الإعلام والسياسة، النظام والفوضى، الفرد والجماعة. ليست لدينا ثقافة الإعلام الموضوعي الذي يحترم حق المواطن في معرفة الحقيقة. السياسيون يبرّرون أفعالهم، مطلقين عليها وصف القدسية، ويهاجمون دنس الآخرين. وكأنه محكوم علينا بتذكّر الشهداء من ذوي الرفعة من أبناء الزعماء فقط وبنسيان البسطاء. أستذكر قول صحافي أجنبي شهد المباحثات التي دارت بين أرباب الطوائف في جنيف، قال: كنت أودّ أن أصفهم بزعماء المافيا ولكنّي تردّدت خوفاً من ظلم زعماء المافيا.

نزار صاغية

(محام وناشط مدني)

إضافة إلى الخطاب الطائفي الذي رافق حادثة مقتل جورج أبو ماضي، لا يجب تغييب الخطاب الطبقي الذي خرج إلى العيان. لا يمكن قراءة ما أحاط بمقتل جورج أبو ماضي دون الالتفات إلى الخطاب الذي طرح مسألة الدراجات النارية. «الزعران» الذين يستخدمون الدراجات النارية موجودون على ضفتي خط التماسّ. في الإعلام تمّ التركيز على البعد الأمني لمسألة الدراجات النارية، ولم يؤخذ بعين الاعتبار معنى الدراجة النارية لشابّ من الضاحية وتشكيلها وسيلة نقله الوحيدة نظراً لعدم قدرته على ركوب سيارة. ربما بعد فترة ستصبح الدراجة النارية الشرط اللازم لشعورنا بحريتنا في ظل زحمات السير، وهي وسيلة يجدر بنا الدفاع عنها.

كان مفيداً لو دُعي الصحافيون الذين كتبوا عن حادثة مقتل أبو ماضي للإضاءة على جوانب مختلفة منها، ولنرَ كيف يقاربون الجريمة الآن بعد

مرور فترة زمنية على وقوعها. برأيي، إن تحدث سكان عين الرمانة بعصبية فهذا أمر طبيعي يعكس مناخاً معيناً وشكلاً معيّناً من الوعي يظهر في كل المجتمعات.

أحمد الديراني

(باحث)

في تقديري لا شيء اسمه «حادث فردي» في مجتمع انقسامي كالمجتمع اللبناني. الحديث عن خلاف فردي يفترض وجود مواطن فرد. الموجود ليس المواطن بل ابن الطائفة وابن العائلة وابن الشارع، ابن شمص وابن جعفر عندما يختلفان على أحقية المرور ينتهي بهما الأمر إلى استحضار عشيرتيهما. فور وقوع أي حادث في لبنان تبدأ قراءته في سياق الانقسام الأهلي.

بالنسبة للعدالة، ما يحصل هو تجاوز الطوائف للقانون العام المشترك من خلال تسويات داخل كل منها أو في ما بينها. حتى العدالة لا يمكن قراءتها إلا في ظل الواقع الانقسامي الذي نعيش في ظلّه. وعندما يتم تبرير تجاوز القانون لا نعود قادرين على منع كثير من التجاوزات، وهذا ما هو حاصل في ضواحي بيروت الجنوبية.

الطائفة في لبنان باتت حاملة مشاريع احتكارية وفئوية ومتسلّطة. الطائفة باتت لها مدارسها ومؤسساتها ومستشفياتها. المعضلة اللبنانية تكمن في نظامنا السياسي الطائفي وفي هذا النظام يجب البحث عن كل مشكلة تقع.

سماح حلواني

(ناشطة. مؤسسة أديان)

وجدت التقرير رائعاً، وصراحة سوف أستخدمه في المستقبل في دورات تدريبية تقيمها مؤسسة أديان للتوعية ولمساعدة الناس على التحليل بطريقة موضوعية.

هناك مسائل تطرّق التقرير إليها بسرعة، وكان يجب الاستفاضة فيها نظراً لأهميتها. تحدث التقرير عن مشكلة الذاكرة وترسّبات صراع الشياح وعين الرمانة فيها. كان يجب التوسّع أكثر في الترسّبات العالقة في ذاكرتنا من زمن الحرب وفي كيفية تشكّل الجماعة والفرد بالارتباط مع الذاكرة اللبنانية.

التقرير أشار إلى ما وصل للجيل الشاب من ذاكرة الحرب، ولكنه اقتصر على الحديث عن منطقة معيّنة هي الشياح ـ عين الرمانة ولم يوضح ارتباط المناطق الأخرى بالأزمة نفسها، وكيف أن الموت العبثي الاعتباطي لمواطن هو همّ مشترك. ولم يفرد التقرير مكاناً للحديث عن الخلفيات السياسية والإيديولوجية لكل من الصحف موضع المتابعة.

لفتتني في التقرير نظرة كل من الجماعات إلى الجيش اللبناني، وإبداء بعض الشباب استعدادهم لحمل السلاح. كان يجب الحديث في التقرير عن البنية التحتية لمنطقتي الشياح وعين الرمانة ونظرة الشباب للحياة في المنطقتين وآفاقهم المستقبلية.

نضال أبو شاهين

(ناشط مدني)

أودّ الإشارة إلى استحالة عزل هذا الحادث والملابسات المحيطة به عن عدّة مسائل: أولاً: ظروف التباعد الأهلي بين الجماعات المختلفة طائفياً وبقاء بعض مناطق التوتر خلال زمن الحرب بؤراً جاهزة للتفجير غبّ الطلب، يتمّ توظيفها وفق مصالح وأهواء محلية وأخرى تتجاوز حدود لبنان. ثانياً: عدم توطيد السلم الأهلي بعد

الحرب واختلال الصيغة السياسية اللذين ولّدا إحباطاً عند فريق ونشوة عند فريق آخر وبالتالي بات هناك فريق مستضعَف وآخر مستأسِد. ثالثاً: هناك مناطق تطبّق فيها القوانين وأخرى يسيطر فيها البلطجية تحت شتى الحجج والشعارات. وعليه من الطبيعي أن يحصل مثل هذا الحادث كل يوم وكل ساعة وكل دقيقة وليس مستغرباً حصوله، ومن الطبيعي أن يمتد أي حادث فردي إلى إطار جماعي أوسع.

مرحب حميّة

(ناشط مدني)

التقرير يبيّن أن كلاً من وسائل الإعلام عملت انطلاقاً من المصالح السياسية التي تدافع عنها. المفارقة أن جورج أبو ماضي الموظف في بنك والمهذّب والمسالم هو الذي قُتل بينما لو كان من شباب الميليشيات الموجودة لكان دافع عن نفسه.

محمد شمس الدين

(باحث. مؤسسة الدولية للمعلومات)

سمعت بخبر مقتل جورج أبو ماضي منتصف الليل، أي حين حدوثه. بلغني أن أشخاصاً من الضاحية قتلوا شاباً مسيحياً في عين الرمانة. قلت الله يستر البلد من سبت أسود جديد. ساعد انتماء الشاب إلى التيار الوطني الحر في عدم تفاقم تبعات الحادثة. كان ما حصل حادثاً فردياً ولكنه ربّما كان من الممكن أن يؤدي إلى وقوع حرب أهلية.

عندما قُتلت زينة الميري في عائشة بكار استُغلّ الحادث أياماً عدّة أيضاً وكاد يقع صدام أهلي. حادث آخر كاد يؤدّي إلى حرب أهلية هو حادث إحراق محل عيسى للسجاد في سبلين وهو محل صاحبه شيعي من قرية ميس الجبل يقع في منطقة سنّية. أُحرق محل عيسى. كان يمكن أن يُحرق في اليوم الثاني محل سنّي في النبطية ثم يُحرق محل شيعي في صيدا وتكرّ السبحة. ولكن تم تحجيم ردود الفعل.

ما أريد قوله أنه، وفي ظل الأجواء المتوترة التي يعيشها لبنان، يمكن أن يؤدّي أي حادث فردي إلى حرب أهلية وذلك لأننا نعيش حالة ارتفاع في منسوب التعصّب.

سوف أقصّ قصّة صغيرة: ابنتي، واسمها نور، طالبة في مدرسة الآي سي في صف البكالوريا. وطلاب الآي سي هم بالإجمال من أبناء العائلات الميسورة مادياً ومنسوب الطائفية في عقولهم أقل من الطبقات الأدنى. هكذا يُفترض. أتت نور إليّ يوماً وقالت لي: هناك سجال دائم بين زملائي الطلاب الشيعة والسنّة حول موضوع أيّ من الطائفتين أكبر ديموغرافياً، وطلبوا مني أن أنقل إليهم عنك الجواب اليقين. عادت ابنتي إلى المدرسة وقالت لهم إن السنّة أكثر من الشيعة بحوالى ٣٠٠٠ شخص. عندها قال لها زملاؤها الشيعة: يا نور كلامك غير صحيح وبكلامك قوّيت السنّة علينا. وقال لها زملاؤها السنّة: أنت قلت هذا لأنها الحقيقة أو لأنك أردت مسايرتنا؟ للأسف نستنتج من هذه الرواية مدى التعبئة عند هؤلاء الطلاب، فكيف هي الحال عند الطلاب ذوي المستوى المادي الأدنى؟

المسألة الثانية التي أودّ الإشارة إليها هي أننا لم ننشئ هيئة لمعالجة آثار الحرب، بعد نهاية الحرب الأهلية. ما قاله أسعد شفتري يريح وكذلك ما قالته ريجينا صنيفر. محسن إبراهيم في تأبين جورج حاوي قال: نحن ارتكبنا خطأين: الخطأ الأول أننا، وفي معرض دعم نضال الشعب

الفلسطيني، ذهبنا بعيداً في تحميل لبنان أعباء مسألة القضية الفلسطينية فوق ما يحتمل طاقةً وعدالةً وإنصافاً. والخطأ الثاني أننا استسهلنا ركوب سفينة الحرب الأهلية تحت وهم اختصار الطريق إلى التغيير الديمقراطي. النتيجة أنه من دون معرفة الحقيقة، الحقيقة الحقيقية لا الشعار المرفوع، ستبقى إمكانية أن يتوسّع أي حادث فردي إلى حرب أهلية.

نسيم عون

(ناشط. جمعية التنمية للإنسان والبيئة)

هل يوجد أفراد في لبنان؟ طبعاً، فكلنا أفراد. ولكن السؤال هو: هل يوجد أفراد فاعلون؟ هل يوجد في لبنان مواطنون؟ لا يوجد مفهوم للمواطنية. مفهوم المواطنية يمرّ عبر الطوائف.

حادثة مقتل جورج أبو ماضي هي فضيحة وإن كانت تنمّ عن شيء فعن العنف المتأصّل فينا. نحن لم نتخلص بعد من العنف. نمارس العنف اللفظي والجسدي والمعنوي وحتى العنف الشرعي. فالدولة عندما تمارس الإعدام تمارس العنف الشرعي. بعض علماء الاجتماع يقولون إن هذا من بقايا الحيوانية التي لا تزال مختزنة في الإنسان. هل الصحافة كانت منزّهة أم مارست التحريض؟ هل الصحافة والإعلام في لبنان هما خارج المستوى الاجتماعي أم هما نتاج المجتمع اللبناني؟ برأيي هما نتاج لهذا المجتمع بكل فساده وطائفيته وعدم انسجامه. الصحافة تمارس الكذب، وبرأيي أن الكذب هو نوع من الانحيازات. طبعاً الإنسان لا يستطيع التخلص من ذاتيته كفرد ومن بنيته الذهنية كفرد. ولكن نتساءل: هل الصحافة في لبنان تموّل نفسها بنفسها أم هي صحافة فاتحة فاها وترضع من أي ثدي حلوب؟ هل الصحافي حرّ؟ هل هو كاذب؟ أنا أعتبر أن كل من يتكلم من وجهة نظره يكذب، ولكن تزوير الحقائق وقلبها هو شيء آخر. رغم هذا أقول إن الحرية والديمقراطية كالعلم. العلم ليس دون مشاكل ولكن حل مشاكله يتوفر بمزيد من العلم. كذلك فإن حل مشاكل الصحافة والديموقراطية يكون بمزيد من الحرية.

ماري كلود سعيد

(باحثة)

في هذا التقرير نتابع كيفية تشكّل صورة الضحية، وصورة الجلاد، وصورة الضاحية، صورة انقسام الناس طبقياً. نلاحظ استسهالاً في رسم كلّ من هذه الصور. أعتقد أننا نستسهل الأمور عندما نردّ كل مشاكلنا إلى الطائفية. هناك مستويات أخرى، من المستوى المناطقي إلى الطبقي فالاجتماعي والثقافي. علينا تفكيك الطائفية ومعرفة كيفية الالتفاف عليها. لم نحدد يوماً ما هي الطائفية ولماذا تطغى على الصورة.

ليال بورحال

(صحافية)

سأتحدث عن تجربتي الشخصية في مجال الصحافة. أريد الدفاع عن الصحافيين. عادة عندما ينزل الصحافي إلى الميدان ينزل دون أن يكون على معرفة بالمنطقة حيث ينزل، يعرف عنها فقط بعض الأمور. يتصل به المسؤول عنه ويطلب منه الانتقال إلى مكان الحدث. الصحافي ينزل ويجمع شهادات دون أن يكون على معرفة تفصيلية بما حدث. يكون همّ الصحافي تجميع بعض الأخبار التي تساعده على كتابة تقريره. لا أحد في الجريدة يسأل الصحافي عن مصدر معلوماته. أعرف صحافية كتبت عن حادثة جورج أبو ماضي وهي ابنة عين الرمانة، فماذا نتوقع

منها؟ هي تعتبر أنها في حياتها اليومية تعاني من وضع منطقتها وحال طائفتها، فأسقطت لاشعورياً أحاسيسها في ما كتبته ونقلت شهادات أساسها مخيلة بعض أبناء عين الرمانة، دون التدقيق في صحة ما تسمعه منهم. بعد عملي في أمم بدأت أتنبّه لهذه الأمور وصرت عندما أكتب أخاف ممن سيقرأ كتاباتي وسيحاسبني ربما بعد سنوات. بدأت أشعر بالمسؤولية عندما أكتب. ما نتعلمه في الجامعات بعيد كلياً عمّا نصادفه في الواقع. والمشكلة كما قال حسن عباس أنه إذا أراد أحد بعد ١٠ سنوات أن يعود ليعرف ما حصل لا يستطيع، بسبب الاختلافات الكبيرة بين ما كُتب، ولن يقول هذا الشخص إن صحافيين شباباً كتبوا ما كتبوه متسرّعين. وهنا نتساءل: ما هو المعيار الذي يمكن أن نعتمده للحكم على ما يُكتب في الصحافة كي لا ننتقل من دوامة إلى أخرى، وكي لا تتضارب الأفكار والمعلومات في رؤوسنا؟

راجي عبد السلام

(ناشط في المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان)

أنا من الطائفة اللبنانية رقم ١٩ في لبنان. أنا فلسطيني. عندما يذكر الفلسطيني يذكر كفلسطيني لا كسنّي أو شيعي أو مسيحي. معظمنا، وأنا ضمناً، نحاول عندما نتحدث ألا نكون عنصريين ولكن الألفاظ تسبقنا. صحيح أن لا تعريف للمواطن، فتعريفي لهويتي أستقيه من الآخر. لدينا عدة تعاريف للمواطن تحددها الإضافات على هذا المفهوم فهناك المواطن السنّي أو الشيعي أو ابن الملعب البلدي أو ابن شاتيلا. المواطنة لها مقاسات عدّة.

في الصورة التي يرسمها الإعلام للأحداث تواجهنا مشكلة وعي الكاتب ومخزون ذاكرته المنعكسين في رأيه حول الأحداث. هذه مشكلة كبيرة. كلٌّ يبحث عن حقيقته الخاصة وعن الصورة التي تصبّ في خدمة حقيقته الخاصة، فتختزل الحقيقة وتكبر عناصر على حساب عناصر أخرى ويتم نسج تصورات مختلفة عن الواقعة ذاتها.

شوقي شريم

(محام)

انطلاقاً من السؤال، (الساذج لربما)، عن مكان العدالة من هذه الحادثة، وعن مكانتها استطراداً في حماية «السلم الأهلي»، وعما يمكننا أن ننتظره، نحن المواطنين، من القضاء، تمنت أمم على الأستاذ شوقي شريم أن يعد قراءة للقرار الاتهامي يقرب ما بين هذه النصوص القضائية وبين المشاركين في هذا اللقاء وسواهم من قراء هذا التقرير.

في استعراض سريع لواقع الوطن يتبيّن أن معالجة كافة الأزمات والمشاكل التي وقعت حَكَمها منطق التسويات التي يجري تركيب عناصرها في ضوء المصالح الخارجية والتي ترتبط وتتواصل عبر القنوات الطائفية والمذهبية.

ونتيجة لهذا الواقع فإن السلطات المتعاقبة في لبنان لم تعمل على بناء دولة قائمة على المفاهيم القانونية، (دولة القانون والمؤسسات)، وهذا ما أبقى لكل مكوّن من مكوّناتها حرية البناء الذاتي، بناء كان في كل مرة على حساب المكوّنات الأخرى. والثمن في كل الأحوال هو ضعف الدولة وتفكك مؤسساتها وبالتالي قصورها عن معالجة الأزمات والأحداث التي تنمو وتتكاثر في مثل هذه المناخات.

وفي هذا الإطار، وإذا ما عدنا إلى الأحداث التي عصفت بوطننا ابتداء من سنة ١٩٧٥ وما خلّفته من هدم وخراب ودمار وقتلٍ وخطف وتهجير، إلخ، نجد أن انتهاءها كان أيضاً نتيجة تسوية سياسية تحمل في طيّاتها بذور أزمات لكونها قائمة على تدعيم المرتكزات الطائفية التي تنعش الولاء

المذهبي والطائفي، على حساب الولاء الوطني، ولكونها لم تعالج كثيراً من الآثار التي خلّفتها هذه الحرب. والنتيجة أن الوضع بات أشبه بالجمر تحت الرماد وبات وقوع أيّة حادثة نذيراً بعودة أهوال الحرب.

وبالفعل فإن ما من حادثة وقعت بين أفراد منتمين إلى طوائف مختلفة إلا ورافقتها خشية من تحوّلها إلى أزمة بين هذه الطوائف تهدّد الكيان والوطن.

ولعلنا نجد في الرجوع إلى حادثة مقتل جورج أبو ماضي انعكاساً لهذا الواقع المرير والمؤسف، فالمؤسسات الإعلامية، (وضمناً الصحف المختلفة)، الموزّعة على المكوّنات الاجتماعية المختلفة، والمستخدمة كمنصّات للهجوم والدفاع والشحن، هذه المؤسسات قدمت للشعب روايات مختلفة حول الحادثة وفقاً للمنظور الذي تتبناه كلّ منها، ووفقاً لخلفياتها التي تغيّب المعايير الموضوعية. وهذا أيضاً مما يغذّي الشعور المتنامي بالاختلاف المدمّر وليس الاختلاف الذي يقبل الآخر ويتكامل معه.

وفي هذا الإطار وإذا كان من المألوف أن تُعتمد التسويات حلاً للعديد من الأزمات، فإن إعمال هذه القاعدة في موضوعات العدالة هو أمر خطير لكونه ينزع عن العقاب والمحاسبة الغاية التي سعى إليها المشترع، ألا وهي حماية المجتمع، وهذا ما يقوّض دعائم الاستقرار، ويُبقي الجمر تحت طبقة رقيقة من الرماد في بلد مشرع أمام الرياح من كل النواحي.

ومن هنا، وبعد هذه التوطئة التي لا بد منها، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو أنه في ما لو كانت المعالجة لكل حادثة أو قضية تجري وفقاً للمعايير القانونية البحتة، فهل كانت هذه الخشية موجودة اليوم، (ونحن نعلم هنا أن هذه المعالجة تقتضي وتفرض وجود سلطة قضائية مستقلة ومحصّنة بكل ما في الكلمة من معنى)؟ الجواب هو بكل تأكيد كلاّ، وذلك لأن القانون يكون بالمرصاد لكل مخالف ومرتكب ولأنه، والحال كذلك، يكون الجميع تحت سقف القانون ويخشونه.

وهكذا وبعد هذه المعالجة نقرأ نصّ القرارين الظني والاتهامي، انطلاقاً من الملاحظات على مضمونيهما:

• يبدأ القرار الظني وقائعه بأن هذا الحادث الأليم قد أعاد إلى أذهان اللبنانيين ما حصل عشية ١٣ نيسان ١٩٧٥ وما خلّفته الأحداث التي بدأت في هذا التاريخ من مشاكل واضطرابات ما زلنا نعاني منها. ولكنه، وبعد هذا الاستهلال، يضع الفعل في خانة الحادث الفردي، (خلافاً لواقع الحال الذي وصفه القرار نفسه).

وهنا، ولو كان الأمر يتعلق فقط بمواطن ودولة، فإن الموضوعية تقتضي أن يسرد القرار الظني الوقائع التي تبيّن النشاط الجرمي وليس مقدمة ذات طابع سياسي يجب أن يبقى القضاء بمنأى عنها.

• يؤكد هذا القرار أن تدخل القوى الأمنية، بتوجيه من القضاء، هو الذي حال دون تمدّد وتفاقم الأزمة ما يؤكّد أن محاولة إثارة النعرات الطائفية لم تنجح بسب تدخّل القوى الأمنية، التي عملت على عدم تحقيق غاية المرتكبين، (المجتمع غير محصّن).

• لقد جاء في باب الوقائع أن تجاوب الجهات الحزبية المعنية هو الذي ساهم في استقرار الوضع وعدم تفاقمه، وهذا يعني أن عدم تجاوبها كان له أن يطيح بالاستقرار. وهذا دليل على أن الاستقرار متوقّف على تجاوب الجهات المعنيّة وتعاونها وليس على عامل الردع المفترض على الدولة تحقيقه، (بخلاف عوامل التسوية)، والذي يستند إلى فكرة أن الجميع تحت سقف القانون.

• يظهر من خلال عرض الوقائع أن مجرّد قيام شخص من الشياح بـ«تلطيش» فتاة من عين الرمانة كاف لاستحضار بذور الأزمة وهذا يدل بشكل واضحٍ على أن الأزمة اللبنانية لم تنتهِ إلا على زغل، وأن واقع التعايش بين اللبنانيين هو كذبة بدليل أنه لو كان الشخص الذي قام بـ«تلطيش» الفتاة من بيئة الفتاة الاجتماعية ـ الطائفية نفسها، لبقي الحادث في إطاره الفردي.

• أن يؤدي حادث بسيط وعرضي، (رمي محرمة ورقية لا علاقة للمهاجمين بها لا من قريب ولا من بعيد)، إلى افتعال إشكال كبير يؤكد أن هناك نية مسبقة لافتعال هذا الإشكال. وهذا السياق يجب فهمه على أساس أنه ناتج عن الاحتقان وعن شعور مفتعلي الإشكال بأن يد العدالة لن تتمكن منهم.

• سرعة المهاجمين في التحريض على الانتقام ودخولهم إلى عين الرمانة في مجموعة منظمة ومسلحة بالسكاكين والآلات الحادة بهدف استعادة كرامتهم وأخذ حقهم المزعوم، دون الالتفات إلى دور السلطة، يعني عدم اعتراف هؤلاء المهاجمين بالمؤسسات وبدورها.

• يؤكّد القرار على حالة التباهي بارتكاب الفحش في الإجرام من قبل المنفذين، وهذا يدل على حالة العداء المغروسة في النفوس، والتي يغذيها الشحن اليومي الذي تمارسه وسائل الإعلام.

• تجمّع الشباب في منطقة الحادثة وقيامهم بالاعتداء والتعرّض لشخص لا علاقة له بها لمجرد أنه من طائفة أخرى هو دليل إضافي على حالة الفرز والتعصب السائدة في الأوساط الشبابية.

• يتبيّن أن الحادث الأول وقع قبل أسبوع من حادثة قتل جورج أبو ماضي، وهذا يعني عدم لجوء «المتضرر الأول» إلى السلطات المعنية للمطالبة بحقه، وتفضيله إعداد العدّة لأخذ هذا الحق بيده، (فيما لو كان)، وهذا يدل على غياب السلطة بمفهومها القانوني، وعدم إعطاء أي حساب للعدالة.

• افتعال الإشكال مع شباب لا علاقة لهم بالإشكال الأول والذي أدّى إلى وفاة المرحوم جورج أبو ماضي يدلّ على أن الانتقام هدفه أيّ شخص يتبع لطائفة مفتعلي الإشكال الأول.

• يتبيّن من الاعترافات التي أدلى بها الشباب المهاجمون أن عملهم صبياني ارتجالي مدفوع بعامل الشحن اليومي للنفوس، ولا يتبيّن أنهم مدفوعون من قبل جهة سياسية تحميهم وتدرّبهم على الإدلاء بالإفادات التي تضيّع فعلتهم. وهذا الواقع لا ينمو إلا في مناخات الفوضى وغياب الدولة وعدم الخوف من المحاسبة القضائية.

• إخلاء سبيل بعض الموقوفين في مثل هذه الوقائع لا يحمي عملية السلم، ولا يشكّل رادعاً في المستقبل لأي عمل مشابه.

وهكذا، وبعد هذه الملاحظات، خلص القرار الظني إلى اعتبار فعل علي حسين ياسين من نوع الجناية المنصوص عنها في المادة /٥٤٩/ من قانون العقوبات وكذلك هذه المادة معطوفة على المادة /٢٠١/ من القانون نفسه.

وتنص المادة /٥٤٩/ من قانون العقوبات على عقوبة الإعدام لمرتكب فعل القتل قصداً، وذلك إذا تم ارتكاب هذا الفعل في حالات معينة، وهي:

١) عمداً.

٢) تمهيداً لجناية أو جنحة أو تسهيلاً أو تنفيذاً لها أو تسهيلاً لفرار المحرضين.

٣) على أحد أصول المجرم أو فروعه.

٤) في حالة إقدام المجرم على أعمال التعذيب أو الشراسة نحو الأشخاص.

٥) على موظف في أثناء ممارسته وظيفته أو في معرض ممارسته لها أو بسببها.

٦) على إنسان بسبب انتمائه الطائفي أو ثأراً منه لجناية ارتكبها غيره من طائفته أو من أقربائه أو من محازبيه.

٧) باستعمال المواد المتفجرة.

٨) من أجل التهرب من جناية أو جنحة، أو لإخفاء معالمها.

أما المادة ٢٠١ فتضيف أنه إذا كانت جميع الأعمال الرامية إلى اقتراف جناية قد تمّت، غير أنها لم تفضِ إلى مفعول بسبب ظروف لا علاقة لها بإرادة الفاعل، أمكن تخفيض العقوبات على وجه محدّد في المادة نفسها ومنها استبدال عقوبة الإعدام بالأشغال الشاقة المؤبّدة أو الموقتة.

القرار الظني ظنّ أيضاً بعلي حسين بمقتضى المواد ٣٤٦ و٣١٧ عقوبات و٧٣ أسلحة.

تنص المادة ٣٤٦ عقوبات على أن كل حشد أو موكب على الطرق العامة أو في مكان مباح للجمهور يعد تجمّعاً للشغب، ويعاقب عليه بالحبس من شهر إلى سنة إذا تألّف من ثلاثة أشخاص أو أكثر، بقصد اقتراف جناية أو جنحة وكان أحدهم على الأقل مسلحاً.

أما المادة ٣١٧ عقوبات فتنص على أن كل عمل وكل كتابة وكل خطاب يقصد منها أو ينتج عنها إثارة النعرات المذهبية أو العنصرية أو الحض على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الأمة يعاقب عليه بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبالغرامة... وكذلك بالمنع من ممارسة الحقوق المذكورة في الفقرتين الثانية والرابعة من المادة ٦٥ ويمكن للمحكمة أن تقضي بنشر الحكم.

أما بالنسبة إلى المادة ٧٣ أسلحة فإنها تنص على أنه إذا كان الفعل يتعلق بالأعتدة أو الأسلحة أو الذخائر غير الحربية المعينة فئة خامسة، فيعاقب الفاعل بالحبس مدة لا تتجاوز الستة أشهر وبالغرامة...

وكذلك قضى القرار باعتبار فعل علي حسين وسميح حمود وعلي بلال وحسين الشناوي وإبراهيم ياسين ويحيى وعباس زهوي والقاصرين أحمد ع. وحسن ج. من الجنايات المنصوص عنها في المواد ٢١٩/٥٤٩ عقوبات و٢٠١/٥٤٩ عقوبات وكذلك المادة ٧٣ أسلحة.

وتتحدث المادة ١٩ عن المتدخل في الجناية أو الجنحة فتصف كمتدخل:

ـ من أعطى إرشادات لاقتراف جريمة.

ـ من يشد عزيمة الفاعل.

ـ من قبل عرض الفاعل أن يرتكب جريمة ابتغاء لمصلحة مادية أو معنوية.

ـ من يساعد الفاعل على الأفعال التي هيّأت للجريمة أو سهلتها.

ـ من كان متفقاً مع الفاعل أو أحد المتدخلين قبل ارتكاب الجريمة وساهم في إخفاء معالمها...

ـ من كان عالماً بسيرة الأشرار الجنائية... وقدم لهم طعاماً أو مأوى...

كذلك قضى القرار المذكور بمنع المحاكمة عن المدعى عليهم العشرة بالنسبة للمادة ٥٥٤ من قانون العقوبات التي تعاقب من يقدم قصداً على ضرب شخص أو جرحه أو إيذائه، ولم ينجم عن هذه الأفعال مرض أو تعطيل شخص عن العمل لمدة تزيد عن عشرة أيام، بالحبس ستة أشهر بناء على شكوى من المتضرر.

وعليه يتبين من العرض السابق لما تضمنه القرار الظني بأن هذا القرار بدا بأنه أعاد إلى الأذهان أحداث نيسان ١٩٧٥ وأكمل ليضع الحادث في

خانة الحادث الفردي، مع أنه ذكر بأن فشل محاولة إثارة النعرات الطائفية كان نتيجة تدخل القوى الأمنية وتجاوب الجهات الحزبية التي ساهمت في استقرار الوضع، الأمر الذي حال دون تمدّد الأزمة وتفاقمها.

أما فيما يتعلق بالقرار الاتهامي الصادر عن الهيئة الاتهامية في جبل لبنان فقد اعتبرت المحكمة بالإجماع أن دوافع الجريمة كانت محض شخصية وطلبت عقوبة الإعدام للموقوف علي حسين ياسين لاقترافه جريمة القتل العمدي المنصوص عنها في المادة ٥٤٩ من قانون العقوبات وكذلك بمحاولة قتل آخرين بحسب المادة ٥٤٩ من قانون العقوبات، معطوفة على المادة ٢٠١ من القانون نفسه. كذلك أدانته بمقتضى المادة ٧٣ أسلحة وذلك خلافاً للوقائع الثابتة في القرار. كذلك طلب القرار الإعدام لسميح حمود وعلي بلال وعلي حسين لتدخّلهم في جريمة قتل أبو ماضي، والمشاركة في محاولة قتل آخرين وذلك وفق المواد ٥٤٩ من قانون العقوبات، معطوفة على المواد ٢١٩ و٢٠١ و٢١٣ من القانون نفسه. علماً أن المادة الأخيرة تعاقب الشريك في الجريمة، وكذلك المادة ٧٣ أسلحة.

وظن القرار بالمدعى عليهم حسين الشناوي وإبراهيم ياسين ويحيى يحيى وعباس زهوي وقاصرين هما أحمد ع. وحسن ج. بجنحة المادة ٥٥٤ وجنحة المادة ٧٣ من قانون الأسلحة.

وقد عُزِّز هذا القرار باجتهادات صادرة عن المحاكم الفرنسية تؤيد ما ذهبت إليه الهيئة الاتهامية، وهذا ما نراه من وجهة نظرنا متوافقاً مع القانون ويقتضي إحالة المتّهمين بموجب هذه المواد إلى محكمة الجنايات التي سيكون لها الحكم النهائي في اعتبار هذه الأفعال قد وقعت عمداً أو قصداً أو خلاف ذلك، مع التنويه بالأسباب المشدّدة التي أخذ بها القرار الاتهامي والتي دعمها بالاجتهادات الصادرة عن المحاكم الأجنبية.

كما تقرر منع المحاكمة عن المدعى عليهم جميعاً من تهمة إثارة النعرات الطائفية أو الحض على النزاع بين الطوائف المنصوص عنها في المادة ٣١٧ من قانون العقوبات، وظن بهم بمقتضى المادة ٣٤٦ من القانون نفسه.

وفي هذا الإطار، وإذا ما استعرضنا وقائع هذه القضية، فإننا نجد أنها تنطبق تماماً على المادتين ٣٠٩ و٣١٠ من قانون العقوبات والتي تتحدث عن الفتنة وإثارة النعرات الطائفية، وهذا ما يعترف به القرار الظني وأيضاً القرار الاتهامي عندما ذكر، في متن القرار، أن القوى الأمنية سارعت إلى الانتشار في المنطقة.

وبالتالي فإن القرار، وفي أضعف الايمان، يؤكّد على أن الجرم (الفتنة) لم يقع لسبب خارج عن إرادة المرتكبين.

وفي مقارنة لخلاصة القرارين، نجد أن القرار الاتهامي أخذ بما قضى به القرار الظني لجهة اتّهام علي حسين ياسين بالمادة ٥٤٩ و٢٠١/٥٤٩ عقوبات و٧٣ أسلحة، كذلك أخذ بما قرره القرار الظني بالنسبة إلى اتهام ياسين وفقاً للمادة ٣٤٦ من قانون العقوبات. إلا أنه منع المحاكمة عنه بالنسبة للمادة ٣١٧ خلافاً لما قضى به القرار الظني.

كذلك بالنسبة لباقي المتهمين؛ فقد أخذ القرار الاتهامي بما ذهب إليه القرار الظني من اتهام سميح حمود وعلي بلال وعلي حسين بالتدخل والمشاركة في القتل.

إلا أن القرار الاتهامي قضى، وخلافاً للقرار الظني، بالظن بحسين الشناوي وإبراهيم ياسين ويحيى يحيى وعباس زهوي والقاصرين المذكورين بمقتضى المادة ٥٥٤ على خلاف

القرار الظني الذي قضى بمنع المحاكمة عن المدعى عليهم بالنسبة لهذه المادة.

يبقى أن نشير إلى أنه من المبادئ القانونية المسلّم بها في القضاء الجزائي، أن الظن والاتهام يقومان على الشك، أما الحكم من قبل محكمة الأساس، وهنا محكمة الجنايات، فإنه يجب أن يقوم على اليقين وفقاً لما تمشّى عليه الاجتهاد، وبالتالي فإن الشك يفسّر لمصلحة المتهم وهذا ما يجعل الحكم النهائي متوقفاً على الأدلة والقرائن.

وبشكل عام، فإن كل ما جاء في القرار يعكس حقيقة أن الاستقرار القائم هو هشّ جداً، لأنه لا يقوم على الأسس التي توفّرها العدالة من خلال المساءلة والتطبيق للقوانين التي وُضعت لردع المرتكبين.

وبالتالي فإن دور العدالة هو دور كبير وأساسي في حماية السلم الأهلي، وهذا ما يفترض وجود سلطة قضائية مستقلة تستند في قراراتها وأحكامها إلى أرفع درجات المهنية والعلمية.

علي بلوط

أخشى، إذا ما تزاوجت فكرة الحفاظ على السلم الأهلي مع ممارسة الإعدام، أن تخرج المحاكمات عن موضوعيتها وأن يُضحّى في سبيل السلم الأهلي بشخص لا يجب أن يعدم.

شوقي شريم

ذهاب المحاكمة إلى الإعدام يستوجب قضاء مستقلاً. الإعدام في لبنان ٦ و٦ مكرّر. لا يُعدم الشيعي حتى يتوفر سنّي ومسيحي لإعدامهما. ولكن برأيي يجب تطبيق النص القانوني الموجود وأنا من أنصار الإبقاء على عقوبة الإعدام حتى إصلاح السجون اللبنانية. أنا مع الإعدام طالما أن السجون تربّي في داخلها مجرمين. والإحصائيات تقول إن نسبة الإجرام في البلد في عهد الرئيس الياس الهراوي تدنّت لأنه تم تنفيذ أحكام بالإعدام.

فادي أبي علام

(حركة السلام الدائم)

مهم جداً الحديث عن «الأحداث الفردية». إذا عدنا إلى ماضينا وبالتحديد إلى سنة ١٨٦٠ يخبروننا أن لعبة كلّة تسببت بحرب أهلية. الجريمة لا يرتكبها فقط مفتعلها إنما أيضاً من ساهم في يباس العشب حيث اندلعت النار والذي قطع المياه عن الحريق. هناك عناصر عدّة محيطة بالجريمة. عدالتنا الجنائية لا تتدخل لمعاقبة المحرضين الطائفيين. نحن لم نعمل من أجل عدالة انتقالية تحاسب المسؤولين كي لا تتكرّر الحرب.

شوقي شريم

إذا تمّت معالجة الأحداث الفردية في الإطار القانوني وإذا اقتنعت الناس بأن أي مجرم سينال عقابه ولن يهرب من المحاسبة، يتوطّد السلم الأهلي وإلا فكل فرد يلجأ إلى أخذ حقه بيده. وفي الحالة الأخيرة نتساءل لِمَ الدولة؟ لم تخلّينا عن عشائرنا وذهبنا إلى الدولة؟ أليس لمعالجة مشاكل كهذه؟ إما الدولة أو العودة إلى شريعة الغاب. في ظل دولة القانون كل مخالف يحاسب فتستقيم الأمور.

نزار صاغية

أخاف من مسألتين في ظل مقاربة الناس أيّ حادث فردي على أنه حادث جماعي بين طوائف.

أنا أخاف أن تتمّ التسويات على حساب حقوق الضحايا، وأخاف أن يحاكم مرتكب الجريمة على أساس أنه يحمل تفويضاً من طرف ضد طرف ثانٍ. أنا بالطبع مع استقلالية القضاء ولكن القاضي كإنسان يعيش في المجتمع اللبناني وأخشى أن ينظر للأحداث التي تقع على أنها هجوم من جماعة ضد جماعة أخرى. على القاضي أن يكون صاحب تفكير رصين، وأن يكون قادراً على الحكم بناء على ما يدلي به محامو الطرفين. أرغب بتمثيل دور محامي الشباب المستعدين للقول إن هناك جوّاً فظيعاً في البلد حيث يسود التحريض، وإن هؤلاء الشباب شعروا بانتمائهم إلى طرف فهجموا على طرف آخر، وهنا لا عمد في القضية ولكن هناك فورة غضب. وأرغب بسماع رأي المحامي المدافع عن حقوق الضحية وأرغب بمعرفة كيف سيحكم القاضي.

من ناحية أخرى، أصرّ على رفضي لعقوبة الإعدام وهو رأي لطالما تساجلنا حوله أنا والأستاذ شوقي شريم.

ليس في القانون عبارة اسمها الحادث الفردي. ولكن يمكن أن نفترض أن مرتكبي الجريمة قاموا بفعلتهم ضمن مخطط وضعته عصابة أشرار فتزيد مسؤوليتهم، ويمكن أن نفترض أن الإشكال كان شخصياً ويمكن أن نفترض أنهم قاموا بما قاموا به لأسباب طائفية دون أن يكونوا منضوين في إطار مؤامرة.

برأيي أن الجو العام شحن هؤلاء الشباب، وليسوا هم من يحرِّض على الطائفية بل هم محرَّضون، هم ضحايا التحريض الطائفي الحاصل. لا أريد نفي المسؤولية عنهم. ولكن كما أرفض ضياع حق الضحية أرفض معاقبة المحرَّض بعقوبة أكبر من العقوبة التي يستحقها.

وأود الإشارة إلى أن المحكمة ليست فقط القاضي. القاضي هو أحد عناصر المحكمة إلى جانب الآخرين: المحامين، والإعلام الذي يتابع المحاكمات والباحثين كما تفعلون هنا. أنا أطالب بالالتفات إلى الناحية السوسيولوجية من القضاء، هذا المذهب الذي كان الإيطاليون سبّاقين في ولوجه.

الإعلام لا يضيء إلا على المحاكمات التي تتضمن عناصر إثارة جنسية، أو عناصر إثارة سياسية، وهاتان المسألتان ليستا الأهم. الأهم هو القضايا الاجتماعية.

ختاماً، لم أكن أتصوّر أن الفكرة التي انطلقتم منها لوضع هذا التقرير ستؤدي إلى كل هذه النتائج المهمة فشكراً على هذا الجهد.